



السودان

التقرير النهائي

بشأن استفتاء جنوب السودان
9- 15 يناير/كانون الثاني 2011

الاتحاد الأوروبي
بعثة مراقبة الانتخابات

أعد هذا التقرير بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن استفتاء جنوب السودان، ويعرض هذا التقرير ما توصلت إليه هذه البعثة من نتائج بشأن الاستفتاء الذي أُجري في الفترة من 9 إلى 15 يناير/كانون الثاني 2011. ولم يتم اعتماد وجهات النظر الموجودة هنا كما لم تتم الموافقة عليها بأي طريقة كانت من جانب خدمة العمل الخارجي الأوروبي أو المفوضية الأوروبية، ولا يجب الاعتماد عليه كبيان صادر عن خدمة العمل الخارجي الأوروبي أو المفوضية الأوروبية. ولا تضمن خدمة العمل الخارجي الأوروبي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير ولا تقبل أي مسؤولية عن أي نتيجة لاستخدامه.

جدول المحتويات

9	مقدمة
9	الخلفية السياسية
9	السياق السياسي
11	سياق ما بعد الاستفتاء
11	الإطار القانوني
11	التزامات السودان الدولية بشأن الانتخابات
12	الإطار القانوني الوطني
13	الأهلية
14	التظلمات والطعون
14	رفع التظلمات لمفوضية استفتاء جنوب السودان
14	الطلبات المقدمة للمحكمة الدستورية
15	إدارة الاستفتاء
15	هيكل الهيئات المنوط بها إدارة الاستفتاء وتكوينها
17	مساندة الشركاء الوطنيين والمحليين لعملية الاستفتاء
18	فريق عمل حكومة جنوب السودان المعني بالاستفتاء
19	أداء إدارة الاستفتاء
20	تسجيل الناخبين
21	إجراءات تسجيل الناخبين
24	الطعون والاعتراضات على تسجيل الناخبين
25	تقييم عملية تسجيل الناخبين
26	مشاركة المجتمع المدني
26	تثقيف الناخبين والمعلومات والمجتمع المدني
27	الرقابة المحلية للانتخابات
27	المراقبة الدولية للانتخابات
28	مشاركة النساء
28	النساء في إدارة الاستفتاء
29	النساء كمسجلات وناخبات
29	النساء في المراقبة المحلية
30	حملة الاستفتاء
30	الإطار القانوني لحملة

30	القيام بالحملات
32	الإعلام
32	البيئة الإعلامية
32	الإطار القانوني للإعلام
34	حرية التعبير والتحديات الكبرى التي تواجه الإعلام
34	رصد التغطية الإعلامية للاستفتاء
39	فترة تعليق الاستفتاء وأيام التصويت
40	عملية التصويت وفرز الأصوات وحصرها
40	استعدادات الاقتراع
41	أيام التصويت
43	فرز الأصوات، وحصرها، وتفرغها في جداول
43	الشكاوى والتظلمات بشأن عملية الاقتراع وفرز الأصوات
44	نتائج بعثات المراقبة الدولية والمحلية
46	النتائج
46	عرض عام لإجراءات تجميع النتائج والإعلان عنها
46	أعمال مراقبة لجنة مراقبة الانتخابات الخاصة بتجميع النتائج على المستوى الأدنى
47	الطعون في مرحلة إعلان النتائج
47	إعلان النتائج وتحليلها
48	إجراءات مركز البيانات
50	التوصيات
51	بيئة ديمقراطية
51	قانون الانتخابات وإدارة الانتخابات
52	توثيق المواطنين وتسجيل الناخبين
54	سبل الانتصاف القانوني بشأن الانتخابات
54	توعية الناخبين والمواطنين
55	حقوق مراقبي الانتخابات
55	تنظيم وسائل الإعلام وتمويل الحملات
55	الانتخابات وأمن الدولة
56	الاقتراع، وفرز الأصوات وحصرها، وتفرغ النتائج في جداول
57	ANNEX 1: LIST OF ACRONYMS
59	ANNEX 2: EXTRACT OF FINAL RESULTS REPORT OF THE SOUTHERN SUDAN REFERENDUM COMMISSION
69	ANNEX 3: SELECTED OBSERVATION STATISTICS

موجز تنفيذي

1. بناءً على دعوة مفوضية استفتاء جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان، حضرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمفوضية الأوروبية (EU EOM) إلى السودان في الفترة من 12 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 30 يناير/كانون الثاني 2011 لمراقبة الاستفتاء المقرر إجراؤه في الفترة من 9 إلى 15 يناير/كانون الثاني بشأن تحديد مصير جنوب السودان حسبما كان متصوراً في اتفاق السلام الشامل (CPA) الذي عُقد في 2005. وقادت هذه البعثة السيدة فيرونيك دي كيسر، عضوة البرلمان الأوروبي التي قادت أيضاً بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي التي راقبت الانتخابات العامة في السودان المنعقدة في أبريل/نيسان 2010. وضمت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل استفتاء جنوب السودان 104 مراقبين معتمدين في مراحل متنوعة من هذه العملية من 27 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، وكذلك من سويسرا، والنرويج، وكندا. وانضم إليها في أيام الاقتراع وفد مكون من 6 أعضاء من البرلمان الأوروبي كان على رأسه السيدة ماريا نيدليشيفا. وقد عملت هذه البعثة وفق مدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات لدى الاتحاد الأوروبي، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات الدوليين.
2. حقق تنفيذ استفتاء جنوب السودان مطلباً كبيراً ورد في اتفاق السلام الشامل الذي بموجبه تم إنهاء الحرب الأهلية الثانية في السودان التي استغرقت 22 عاماً. وقد تم إجراء هذا الاستفتاء في بيئة ووقت اتسما بالهدوء، والسلام، والنظام. وكان بمثابة إنجاز عملي وسياسي كبير لا سيما في ظل التأخير في تمرير قانون استفتاء جنوب السودان (القانون) وتشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان (SSRC) وأمانتها العامة وكذلك مكتب استفتاء جنوب السودان (SSRB) الكائن في جوبا.
3. وخلصت البعثة إلى مصداقية الاستفتاء حيث إنه يعكس بدقة رغبة عارمة في الانفصال لدى الناخبين الجنوبيين في السودان. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة على الرغم من وجود أربعة مواطنين ضعف رئيسية. أولاً، البيئة السياسية التي لا تتسم بالتعددية التي أدت في بعض الأحيان إلى أساليب ترويع لجأت إليها الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة لدفع الناخبين المسجلين للإدلاء بأصواتهم. ثانياً، الموافقة على نتائج مراكز الاستفتاء التي كانت أقل بقليل عن 10% والتي أظهرت مشاركة من الناخبين تجاوزت 100 في المئة دون تحقيق من مكتب استفتاء جنوب السودان. ثالثاً، التجاوز عن عناصر محددة خاصة بالإطار القانوني للاستفتاء بسبب الرغبة العملية المتمثلة في استيفاء الموعد المحدد للاستفتاء في 9 يناير/كانون الثاني 2011 لعقد الاستفتاء حسبما جاء في القانون وفي اتفاق السلام الشامل. رابعاً، عدم وجود آليات شاملة للطعون من شأنها السماح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بإمكانية الطعن على العناصر التي وضعتها هيئات إدارة الاستفتاء فيما يتعلق بالإعداد للاستفتاء.
4. تأثرت البيئة السياسية التي كانت سائدة قبل الاستفتاء بشدة بمناقشات شركاء حكومة الوحدة الوطنية (حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء في حالة انفصال جنوب السودان، حيث لم تشهد الكثير من التقدم قبل إجراء الاستفتاء. وتضمنت هذه القضايا الترسيم النهائي للحدود بين الشمال والجنوب، وكيفية تقسيم المسؤوليات الخاصة بمديونيات السودان الخارجية، وما العملة الجديدة التي ستستخدمها دولة جنوب السودان، وكيفية حساب الإيرادات المتأتية من جلب بترول جنوب السودان إلى الأسواق عن طريق معامل التكرير، وخطوط الأنابيب، وميناء شمال السودان وتحويلها. وهناك قضية أخرى تم تناولها بعين الاعتبار، تمثلت في القضية الشائكة الخاصة بالمواطنة. وعلى الرغم من الالتزامات التي أخذتها

أطراف اتفاق السلام الشامل على عاتقها بشأن حقوق السودانيين في الشمال والجنوب في العيش، والسفر، والعمل سواء في دولة الجنوب أو دولة الشمال في حالة اختيار سودانيي الجنوب انفصال جنوب السودان، إلا أن الشعور بالشك والريبة من جانب سودانيي الجنوب الكانئين في الولايات الشمالية، خاصة، فيما يتعلق بوضعيتهم بعد الاستفتاء، ساهم في استمرار رحيل ما يُقدر بنحو 150 ألف سوداني من سودانيي الجنوب من الشمال إلى الجنوب في الشهور التي سبقت الاستفتاء مباشرة.

5. وأخفق شركاء حكومة الوحدة الوطنية في الاتفاق حول شروط تنفيذ الاستفتاء الخاصة بمنطقة أبيي المقرر عقده بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان، وهو ما يسمح لشعب منطقة أبيي بتقرير بقاء أبيي ضمن ولايات شمال السودان أو الانضمام لدولة جنوب السودان المستقلة، في حالة انفصال جنوب السودان. وهذا لم يوف بالالتزامات الواردة في بروتوكول أبيي ضمن اتفاق السلام الشامل وقانون استفتاء منطقة أبيي لعام 2009، كما أن العنف الذي وقع فيما بعد في منطقة أبيي وعدم الاستقرار الذي شهدته هذه المنطقة يرجع جزئيًا إلى هذا السبب.
6. وهناك عناصر محددة في الإطار القانوني الخاص بالاستفتاء (خاصة ما نص عليه القانون للانتهاء من السجل النهائي للاستفتاء قبل ثلاثة شهور من يوم الاقتراع) لم يتم احترامها. وتمثلت وجهة النظر العملية السائدة في أن اتفاق السلام الشامل قد اشترط ضرورة إجراء الاستفتاء في 9 يناير/كانون الثاني 2011، ومن ثم أخذت الاشتراطات القانونية الأخرى صفة التبعية. ولم يكن هناك مخالقات قانونية في تنفيذ عملية الاستفتاء من شأنها الإلقاء بظلال الشك والريبة على النتائج المتوقعة.
7. اتسمت هيئات إدارة الاستفتاء بصفة عامة بالكفاءة، وحسن التنظيم، والإعداد الجيد. وبرغم التحديات اللوجستية وتأخر تعيين جميع مسؤولي الاستفتاء، نظمت هيئات الاستفتاء الاستعدادات لأيام الاقتراع بفعالية. وقامت مفوضية/مكتب استفتاء جنوب السودان بإدارة عملية الاستفتاء بصورة شفافة، وجماعية، وفي التوقيات المناسبة لا سيما مع الأخذ في الاعتبار الظروف الحافلة بالتحديات وقصر المواعيد النهائية.
8. ومع ذلك، وفي جنوب السودان على وجه الخصوص، اعتمد مكتب استفتاء جنوب السودان في جميع المستويات بشكل كبير على المساعدات الفنية، والتنفيذية، واللوجستية المقدمة من شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات التي بدونها لم يكن من الممكن إجراء الاستفتاء في وقته المحدد أو على الأقل بهذه الكفاءة. كما قدمت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدة فنية في غاية الأهمية.
9. وشارك ناخبو جنوبي السودان في معظمهم بأعداد كبيرة وبطريقة جديدة للغاية في مناخ اتسم بالاحتفالية. وفي الشمال كان الانضباط والالتزام هو المناخ العام السائد. وتحرك مواطنو الجنوب الذين هم في سن التصويت من الولايات الشمالية إلى جنوب السودان قبل تسجيل الناخبين، وأثناءه، وبعده، الأمر الذي أدى إلى خفض أعداد كل من الناخبين المسجلين (خاصة النساء) والمواطنين الذين شاركوا في التصويت في الولايات الشمالية بشكل كبير.
10. ولم يكن هناك تبادل للمعلومات في بعض الأحيان بين هيئات إدارة الاستفتاء وأصحاب المصالح الخارجيين (ومنهم الناخبون) فيما يتعلق بنشر اللوائح وقوائم مراكز الاستفتاء في المواعيد المحددة. وفي أحيان أخرى اتسمت الاتصالات الفعالة بين مختلف مستويات إدارة الاستفتاء

خاصة فيما يتعلق بتوافق التعليمات المقدمة للهيئات ذات المستوى الأقل بأنها غريبة الأطوار في بعض الأحيان.

11. وتم إعداد حملة معلومات الناخبين بصورة أساسية كجهد إعلامي عام تم استكماله بمبادرات طرق على الأبواب قامت بها منظمات المجتمع المدني المحلي. واتصفت الحملة الإعلامية الموجهة لسكان يتمتعون بطلاقة في تحدث اللغة الإنجليزية أو العربية الفصحى بأنها إلى حد ما ليست ذات كفاءة، وذلك بحسب تقدير مراقبي الاتحاد الأوروبي. وكان لذلك تأثير على الافتقار إلى معلومات إجراءات التصويت الأساسية بين الناخبين في الشمال والجنوب (في 52 في المئة من جميع مراكز الاستفتاء التي خضعت لمراقبة بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي).

12. وتم تسجيل الناخبين بصورة فعالة ووفق الإجراءات المعمول بها، حيث تم تسجيل حوالي 86 في المئة من العدد المقدر للناخبين المؤهلين. وفي جنوب السودان، بلغ عدد الناخبين المسجلين 80 في المئة من العدد المسجل لانتخابات 2010. ومع ذلك كانت فترة التسجيل البالغة 24 يوماً أقل بكثير (35 في المئة) من الفترة التي سبقت انتخابات أبريل/نيسان 2010. وفي 8 مارس، أعلنت مفوضية الاستفتاء تسجيل 3932588 ناخباً للاستفتاء، منهم 95.5 في المئة تم تسجيلهم في جنوب السودان. وتم تسجيل حوالي 117 ألف ناخب في الولايات الشمالية مع تسجيل حوالي 62 ألفاً آخرين في 8 مواقع خارج البلاد.

13. وتم إجراء هذه الحملة بصورة سلمية في جنوب السودان على الرغم من الاعتقاد بأن المعاملة القاسية لحركة تحرير السودان لبعض المجموعات في الجنوب (ومن بينهم أعضاء حزب المؤتمر الوطني) ممن اعتُقد أنهم غير مؤيدين للانفصال أدت إلى اندلاع أحداث عنف في حالات متفرقة. وقد حرصت حركة تحرير السودان على تجاوز الحد الأدنى البالغ 60 في المئة المنصوص عليه في القانون لصحة الاستفتاء، ومن ثم كان هدفها الوصول بنسبة المشاركة إلى 100 في المئة وبالتالي ركز مناخ هذه الحملة على زيادة مشاركة الناخبين إلى أقصى حد ممكن. وقد لوحظ اللجوء إلى أساليب ترويع واضحة أحياناً مما ساهم في المشاركة الهائلة في نهاية المطاف. وجاء على رأس ذلك غياب شبه تام لحملة تأييد الوحدة مما خلق بيئة اختفت فيها أي مناظرة بشأن تبعات الانفصال أو استمرار وحدة السودان. وعلى النقيض انخفضت الحملات في ولايات الشمال التي تركز على رسائل مؤيدة للوحدة بشكل كبير.

14. وتم نشر عدد كبير من بعثات المراقبة الدولية كان من بينها مركز كارتر، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية. وبصورة منفصلة، قامت لجنة مراقبة الاستفتاء التابعة للأمين العام للأمم المتحدة في السودان والمكونة من ثلاث شخصيات رفيعة المستوى من تنزانيا، والبرتغال، ونيبال بمساع حميدة في عملية الرصد الدولي كما ورد في القانون. وانتشر المراقبون المحليون بأعداد كبيرة من أجل الاستفتاء وكانوا يؤكدون على تواجدهم في جميع مراحل العملية، حيث بلغت نسبة الحضور حوالي 96 في المئة تقريباً من جميع مراكز الاستفتاء (RCs) التي خضعت للمراقبة.

15. وقام المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي بـ1267 عملية مراقبة منفصلة في جميع أنحاء السودان تناولت إجمالي ما يقرب من 800 مركز استفتاء تمثل أكثر من 28 في المئة من جميع مراكز الاستفتاء. وفي جميع أنحاء البلاد، تم تنفيذ الإجراءات بصورة أفضل مما حدث في انتخابات أبريل/نيسان 2010 في السودان، مما عكس على وجه الخصوص تحسناً كبيراً في

تدريب مسؤولي مراكز الاستفتاء. وتمت إدارة عملية التصويت بصورة جيدة في 67 في المئة من مراكز الاستفتاء، وقد كانت سيئة في 3 في المئة فقط. واتسم مسؤولو الاستفتاء بالالتزام والفعالية وتمكنهم من الدور المنوط بهم في غالبية مراكز الاستفتاء التي خضعت للمراقبة.

16. وأدى ضعف مستوى المعلومات العامة بشأن إجراءات الاقتراع إلى قيام العديد من الناخبين بتوجيه أسئلة لرؤساء مراكز الاستفتاء للحصول على مزيد من الشرح المفصل عن كيفية التصويت. ووصل هذا الأمر إلى الحد الذي ألقى بظلال من الشك والريبة على سرية التصويت في حوالي 8 في المئة من الحالات التي خضعت للمراقبة. ومن المفارقات ومما يؤسف له، أن ذلك كان سبباً أساسياً في وجود عدد قليل من أوراق الاقتراع غير الصالحة المسجلة في هذا الاستفتاء.

17. وتم الانتهاء من أعمال الاستفتاء، وفرز الأصوات، وجمع المواد في مناخ اتسم بالهدوء والاستقرار. راقبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تجميع النتائج في جميع مستويات إدارة الاستفتاء حتى نشر النتائج الميدانية. وقام مراقبو الاتحاد الأوروبي على نحو إيجابي بتقييم تجميع النتائج على مستوى اللجان الفرعية في المقاطعات (الضواحي) في جنوب السودان في 72 في المئة من المراكز، بينما وصلت النسبة إلى 93 في المئة في ولايات الشمال. وتم أخذ المواد الحساسة من مراكز الاستفتاء بصورة سليمة في حوالي 90 في المئة من المراكز التي تمت مراقبتها في اللجان الفرعية في المقاطعات الجنوبية وفي 100 في المئة من لجان الاستفتاء في ولايات الشمال.

18. وأظهرت النتائج النهائية التي أعلنتها مفوضية استفتاء جنوب السودان في 7 فبراير/شباط أن نسبة المشاركة بلغت 97.58 في المئة. وبلغت نسبة الأصوات السليمة لصالح انفصال الجنوب 98.83 من الحالات. أما نسبة الأصوات غير السليمة وأوراق الاقتراع التي تُركت فارغة فلم تتجاوز 0.36 في المئة من إجمالي عدد الأصوات، وهو ما يقل عما هو سائد دولياً؛ حيث تبلغ النسبة على الأقل 1 في المئة من أوراق الاقتراع في عمليات الانتخاب البسيطة.

19. وقامت مفوضية/مكتب استفتاء جنوب السودان بالتحقيق فقط في نتائج مراكز الاستفتاء التي بلغت نسبة المشاركة فيها 105 في المئة من أعداد الناخبين المسجلين. وأظهرت جميع الحالات الـ 27 التي تم التحقيق فيها وجود خطأ في تسجيل البيانات من جانب مسؤولي التسجيل بعد تسجيل الناخبين، ولم يتم اكتشاف شبهة تزوير انتخابي في أي حالة. ولم يتم التحقيق في 240 حالة إضافية بلغت فيها نسبة المشاركة من 100 إلى 105 في المئة. ترى بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن عدم التحقيق في هذه الحالات يعد سابقة سيئة في عمليات الانتخاب في كل من السودان وفي المنطقة عموماً.

20. وحظيت مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتبه بتقدير شبه عام وثناء من مراقبين محليين ودوليين لما قاما به من عمل. وأشار رئيس لجنة مراقبة الاستفتاء في السودان التابعة للأمين العام للأمم المتحدة السيد بنيامين مكابا، رئيس تنزانيا السابق، قائلاً "لقد تمت هذه العملية حتى الآن بصورة سلمية وشفافة سمحت لشعب جنوب السودان بالتعبير عن إرادته بحرية". وكان تقييم مركز كارتر لهذه العملية أنها "تتوافق على نطاق واسع مع المعايير الدولية للانتخابات المحلية" و"التعبير الحقيقي لإرادة جمهور الناخبين"، وهي النتيجة التي توصلت إليها جميع مجموعات المراقبين الأخرى في السودان.

مقدمة

م نشر بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل استفتاء جنوب السودان في 12 ديسمبر/كانون الأول، وبدء عملها رسميًا في 20 ديسمبر/كانون الأول 2010. وكان المقر الرئيسي لهذه البعثة في جوبا جنوب السودان، وكان لها مقر فرعي في العاصمة السودانية الخرطوم - مقر مفوضية استفتاء جنوب السودان. وقامت البعثة بنشر المراقبين في جميع ولايات جنوب السودان العشر وفي 8 ولايات من الولايات الشمالية في السودان البالغ عددها 15 ولاية. وضمت هذه البعثة 104 مراقبين معتمدين في مراحل متنوعة من هذه العملية من 27 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، وكذلك من سويسرا، والنرويج، وكندا. وانضم إليها في أيام الاقتراع وقد مكون من 6 أعضاء من البرلمان الأوروبي كان على رأسه السيدة ماريا نيدليشيفا. وقادت هذه البعثة السيدة فيرونيك دي كيسر، عضوة البرلمان الأوروبي التي قادت أيضًا بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل الانتخابات العامة في السودان، المنعقدة في أبريل/نيسان 2010. وقد عملت هذه البعثة وفق مدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات لدى الاتحاد الأوروبي، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات الدوليين.

وقبل نشر بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، تم نشر بعثة تقييم تسجيل الناخبين التابعة للاتحاد الأوروبي في الفترة من 8 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/كانون الأول. وضمت بعثة تقييم تسجيل الناخبين ثلاثة خبراء في الانتخابات و16 مراقبًا على المدى الطويل تم نشرهم في جميع أنحاء البلاد في 6 ولايات في جنوب السودان وفي ولايتين في الشمال. ولم تصدر هذه البعثة بيانًا مبدئيًا لنتائج أعمالها. لكن تم إدراج نتائج أعمالها في كل من البيان المبدئي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي (17 يناير/كانون الثاني) والتقرير النهائي.

الخلفية السياسية

السياق السياسي

في 9 يناير/كانون الثاني 2005، وقع حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) اتفاق السلام الشامل الذي بموجبه تم إنهاء الحرب الأهلية الثانية في السودان (1983 - 2005). وأدى اتفاق السلام الشامل إلى وجود اتفاق لتقاسم السلطة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة الشمال التي يقودها حزب المؤتمر الوطني برئاسة عمر البشير التي وصلت إلى السلطة بانقلاب عسكري في 1989. وقد نص اتفاق السلام الشامل على فترة انتقالية مدتها ست سنوات تبدأ من 9 يونيو/تموز 2005. وأثناء هذه الفترة، كان من المقرر أن يقوم الطرفان بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وسيحصل السودانيون في الجنوب على حكم ذاتي للإقليم من خلال تشكيل حكومة جنوب السودان. كما دعا هذا الاتفاق إلى تقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، وعمل ترتيبات أمنية بين الطرفين تضمنت وقفًا دائمًا لإطلاق النار وانسحاب القوات.

وأكد اتفاق السلام الشامل مجددًا على مبدأ حق تقرير المصير الذي تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ الخاص بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية 1994 الذي سعى إلى إيجاد أساس لسلام مستقبلي في السودان. ونص بروتوكول مشاكوس، الصادر عن حزب المؤتمر الوطني، على حق شعب جنوب السودان الصريح في تقرير المصير "من خلال استفتاء لتحديد وضعية هذا الشعب في المستقبل... حيث يخضع هذا الاستفتاء لرقابة دولية، ويتم تنظيمه بصورة مشتركة بين حكومة السودان والحركة الشعبية

لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان كي يقوم شعب الجنوب¹²³ بالتأكد على وحدة السودان من خلال التصويت على تبني نظام حكومة يُؤسس بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت لصالح الانفصال" وحدد بروتوكول ماشاكوس إجراء هذا الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية في 9 يوليو/تموز 2011، لكن شروط تنفيذ اتفاق السلام الشامل تطلبت إجراء الاستفتاء قبل 6 شهور من نهاية الفترة الانتقالية أي في 9 يناير/كانون الثاني 2011.

وقد تضمنت التأخيرات الكبيرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل تأخير الانتخابات الوطنية، التي كان مقرراً عقدها في الأساس في موعد أقصاه يوليو/تموز 2009، ولكنها عقدت في نهاية المطاف في أبريل/نيسان 2010. وأدى هذا إلى مخاوف كبيرة بشأن مخاطر تأجيل الاستفتاء الخاص بحق تقرير المصير أو عدم إجرائه نهائيًا.⁴ وقد سمح تعزيز السلطة لدى حزب المؤتمر الوطني في الولايات الشمالية وحركة تحرير السودان في جنوب السودان إلى استمرار كلا الطرفين في صدارة تحديد الأجندة الوطنية السياسية، والمفاوضات السياسية التالية بعد الانتخابات بين أطراف اتفاق السلام الشامل التي ركزت بصورة مكثفة على إجراء الاستفتاء. وكان هناك ارتباط واضح بين المعوقات المتمثلة في تأخير تمرير التشريع الخاص بالاستفتاء (الذي تم تمريره بعد عامين من المدة المقررة له)، وتأخير تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان (SSRC)، وتأخير صرف التمويل الحكومي الخاص بالاستفتاء من جانب والمآزق السياسية بين أطراف اتفاق السلام الشامل من جانب آخر. ومع ذلك، سمح تسريع وتيرة الاستعدادات في النصف الثاني من 2010 بالتأكد على الالتزام السياسي الوارد في اتفاق السلام الشامل تجاه استفتاء حق تقرير المصير المزمع عقده في 9 يناير/كانون الثاني.

وتسببت نفس هذه المجموعة المتشابكة من النزاعات السياسية التي كادت أن تعصف باستفتاء جنوب السودان في الإخفاق في احترام التزامات بروتوكول أبيي الوارد في اتفاق السلام الشامل وقانون الاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي في 2009 الذي تطلب إجراء استفتاء في الوقت نفسه بشأن الوضعية المستقبلية لمنطقة أبيي المتنازع عليها. وأدى العنف وعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة أبيي أثناء الاقتراع في استفتاء جنوب السودان إلى الاستمرار في الإخفاق في حسم الوضعية النهائية لهذه المنطقة.

وأدى عدم احترام العديد من أحكام اتفاق السلام الشامل بوجه عام إلى تسييس التحرك نحو تحقيق حق تقرير المصير بموجب هذا الاستفتاء. وعلى الرغم من دعوة اتفاق السلام الشامل إلى جعل "الوحدة جذابة"، إلا أن القصور العام للترتيبات المؤقتة التي نص عليها هذا الاتفاق واستمرار النزاعات بين حكومتي الخرطوم وجوبا بشأن العديد من القضايا الأساسية جعل الوحدة خيارًا غير محتمل بالنسبة لمعظم السودانيين.⁵ وبعد سنوات من الحياد الرسمي بشأن مسألة انفصال جنوب السودان، وافق مسؤولو الحركة الشعبية لتحرير السودان على انفصال جنوب السودان وحثوا جميع سكان الجنوب على التصويت لصالح الانفصال.

¹ المادة 1.3 والمادة 2.5 من بروتوكول ماشاكوس، اتفاق السلام الشامل

² القسم 1 هـ، شروط التنفيذ، اتفاق السلام الشامل. تم إدراج هذا الحكم الوارد في اتفاق السلام الشامل في المادة 222 من الدستور الوطني المؤقت.

³ دفع رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان البروفيسور محمد إبراهيم خليل في رسائل لرئاسة الجمهورية في أواخر 2010 بإمكانية تأجيل الاقتراع حتى يوليو/تموز 2011، وكرر ذلك النقاش مجددًا في مؤتمر صحفي لمفوضية استفتاء جنوب السودان عُقد في 25 يناير/كانون الثاني 2011.

⁴ للمزيد من المعلومات عن الخلفية العامة والسياق السياسي قبل الانتخابات، يرجى الاطلاع على التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن الانتخابات التنفيذية والتشريعية، السودان 2010.

⁵ وافقت أن إيتو نائبة السكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان على الانفصال من موقع القطاع الجنوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان في 11 ديسمبر/كانون الأول. وأعقب دعوتها بيانات صادرة عن الرئيس سلفا كير مايارديت ورموز من قادة الحركة.

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني هدد في العديد من المناسبات أثناء الفترة الانتقالية بعدمضي في عملية الاستفتاء و/أو حجب الاعتراف بهذه العملية، إلا أن إعلان الرئيس عمر البشير في 2010 ديسمبر/كانون الأول بقبول الاستفتاء دون قيد أو شرط، حتى إن كانت النتيجة هي الانفصال، أزال أي عقبات سياسية أخرى للحيلولة دون الموافقة على هذه النتيجة. ويمثل القبول اللاحق لنتائج الاستفتاء من جانب حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في 7 فبراير/شباط (راجع قسم النتائج أدناه) استيفاءً للالتزامات أطراف اتفاق السلام الشامل بشأن احترام الإرادة الحرة لشعب جنوب السودان.

سياق ما بعد الاستفتاء

وعلى الرغم من الوفاء بالالتزام الوارد في اتفاق السلام الشامل بشأن استفتاء جنوب السودان، تأثرت البيئة السياسية التي كانت سائدة قبل الاستفتاء بشدة بمناقشات شركاء حكومة الوحدة الوطنية بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء في حالة انفصال جنوب السودان حيث لم تشهد الكثير من التقدم قبل إجراء الاستفتاء. ومن بين العناصر الأساسية في هذه المناقشات كانت التزامات الدولة المستمرة لضمان أمن الأشخاص ومن بينها الحق في عدم الحرمان، بصورة استبدادية، من الحريات الأساسية مثل حرية الحركة، والإقامة، والمواطنة. وعلى الرغم من الالتزامات التي أخذتها على عاتقها أطراف اتفاق السلام الشامل بشأن حقوق السودانيين في الشمال والجنوب في العيش، والسفر، والعمل سواء في دولة الجنوب أو دولة الشمال في حالة اختيار سودانيي الجنوب انفصال جنوب السودان، إلا أن الشعور بالشك والريبة من جانب سودانيي الجنوب الكائنين في الولايات الشمالية، خاصة، فيما يتعلق بوضعيتهم بعد الاستفتاء، ساهم في استمرار رحيل ما يُقدر بنحو 150 ألف سوداني من سودانيي الجنوب من الشمال إلى الجنوب في الشهور التي سبقت الاستفتاء مباشرة. وأكدت هجرة سودانيي الجنوب المستمرة من الشمال (وعدد أقل من الشماليين المغادرين للجنوب) على التزامات كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على ضمان حماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن أماكن أصولهم، وعرقهم، وديانتهم، وانتماءاتهم، وبغض النظر عن المشاركة أو عدم المشاركة في الاستفتاء.⁶

وتضمنت قضايا ما بعد الاستفتاء الأخرى الترسيم النهائي للحدود بين الشمال والجنوب، وكيفية تقسيم المسؤوليات الخاصة بمديونيات السودان الخارجية، وكيفية استرداد قيمة الجنيه السوداني في حالة قيام دولة جنوب السودان بإصدار عملة جديدة، وكيفية حساب الإيرادات المتأتية من جلب بترول جنوب السودان إلى الأسواق عن طريق معامل التكرير، وخطوط الأنابيب، وميناء شمال السودان وتحويلها.

الإطار القانوني

التزامات السودان الدولية بشأن الانتخابات

تتضمن الالتزامات الدولية بشأن الانتخابات الواردة في نصوص قانونية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب - التي صادقت عليهما السودان⁷ - التزامات تسري على الاستفتاءات مثلما تسري على عمليات الانتخاب. ويتضمن ذلك التزامات بتهيئة ممارسة خاصة بتسجيل الناخبين بطريقة تنسم باليسر والشفافية لضمان سرية التصويت، والمساواة بين الناخبين، ولضمان الشفافية في الفرز والتجميع، وإتاحة السبل القانونية الفعالة لاستيفاء

⁶تشير أحدث الأرقام إلى أن 140 ألف شخص على الأقل عادوا إلى جنوب السودان منذ 31 أكتوبر/تشرين الأول.

⁷المادة 27 من الدستور الوطني المؤقت تدرج العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ضمن القانون الوطني

الحقوق ورفع المظالم. وتتضمن معايير الانتخابات الإقليمية الإضافية التي التزمت بها السودان إعلان منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا التي تحدد حقوق القيام بالحملات الانتخابية وحق الطعن أمام السلطة القضائية وهو أمر وثيق الصلة أيضاً بإجراء الاستفتاءات⁸. وزاد على التزام السودان بإجراء الاستفتاء الالتزام بالحريات الأساسية المتمثلة في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع التي يكفلها اتفاق السلام الشامل، والدستور الوطني المؤقت (INC)، والدستور المؤقت لجنوب السودان (ICSS). كما وقع السودان على بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

الإطار القانوني الوطني

تمثل الإطار الوطني المحدد الخاص بالاستفتاء في الأقسام المعنية بذلك في اتفاق السلام الشامل والمراجع الدستورية للاستفتاء التي تدمج جميع حقوق الإنسان الأساسية ذات الصلة بالعمليات الانتخابية فيما يعرف بشريعة الحقوق حيث يتضمن هذا الإعلان حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وحماية الحرية الشخصية وحق التصويت، إلخ. وتنص المادة 41 من الدستور الوطني المؤقت على حق الاقتراع العام وحقوق الناخبين¹⁰. أما التشريع الذي ينظم الاستفتاء بصورة مباشرة فهو قانون استفتاء جنوب السودان لسنة 2009. (القانون). وزاد على هذا القانون العديد من اللوائح والتعليمات التي أصدرتها مفوضية استفتاء جنوب السودان بموجب هذا القانون. وقد أُلزم هذا القانون جميع مستويات الحكومة بضمان حرية التجمع والتعبير عن الرأي بشأن الاستفتاء¹¹.

واشترط هذا القانون إجراء الاستفتاء في 9 يناير/كانون الثاني 2011 ويكون خاضعاً لرقابة ورصد دوليين. وفي إطار اتفاق السلام الشامل، كان من المقرر إصدار هذا القانون في بداية 2008، وكان من المقرر تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان على الفور بعد صدور هذا القانون، كما كان من المقرر البدء في تسجيل الناخبين قبل 12 شهراً من موعد الاستفتاء على أن تنتهي قبل 3 شهور على الأقل من هذا الموعد.

كما يحدد هذا القانون هيكلًا عملياً للتسجيل والخطوات التالية بداية من الاقتراع وحتى الإعلان النهائي للنتيجة، لكن لم يتم الالتزام بأحكامه بصورة دائمة¹². وعلى الرغم من محاولة مفوضية استفتاء جنوب السودان الالتزام بالجدول الزمني الوارد في هذا القانون، لم يسمح الوقت المتاح بهذا الالتزام. وتم إغفال عناصر قانونية كانت جزءاً لكي يحقق القانون توازناً دقيقاً يهدف إلى الالتزام بأحكام حتمية قوية ليستنى إجراء استفتاء يتمتع بمصداقية في 9 يناير/كانون الثاني 2011. ويتضمن هذا الانحراف، الذي يمكن فهمه عن أحكام هذا القانون، عدم الالتزام الواضح في اتفاق السلام الشامل وفي القانون بنشر سجل الاستفتاء النهائي قبل 3 شهور من الاستفتاء¹³. وتم اختزال فترة الشهور الثلاثة المطلوبة في يوم واحد مع نشر هذا السجل في 8 يناير/كانون الثاني¹⁴. وثمة انحراف آخر عن أحكام القانون تمثل في اتخاذ القرار بعدم إنشاء أي مراكز خاصة بالاستفتاء للتسجيل أو الاقتراع في منطقة أبيي. وعلى الرغم من أنه من

⁸ تم الاعتماد في دوربان بجنوب أفريقيا في 8 يوليو/تموز 2002 بموجب قرار منظمة الوحدة الأفريقية رقم [1.Dec/AHG] (XXXVIII)

⁹ في 30 يونيو/حزيران 2008.

¹⁰ تعكس المادة 30 من الدستور المؤقت لجنوب السودان نفس هذه الحقوق.

¹¹ القسم 7 (ب) و (ج).

¹² على سبيل المثال، لم يتم تنفيذ الإجراء الخاص "بتصحيح التصحيح" الوارد في القسم 30 (3) (أ).

¹³ ظهر هذا القصور في قضيتين من القضايا التي تم رفعها أمام المحكمة الدستورية في ديسمبر/كانون الأول 2010.

¹⁴ فترة الثلاثة شهور تسمح بمراجعة السجل، إن اقتضت الضرورة، وكذلك السماح بعمل الحملات اللازمة بناءً على هذا السجل.

المقرر أن يكون لمنطقة أبيي استفتاء منفصل يختص بقضية أخرى¹⁵، لا يوجد أساس قانوني لحرمان الأشخاص الموجودين في منطقة أبيي المؤهلين بموجب هذا القانون للمشاركة في استفتاء جنوب السودان من فرصة التسجيل والتصويت¹⁶. وهناك انحراف ثالث تمثل في عدم احترام الشرط القانوني المتمثل في ألا يقل سن القائمين على عملية الاستفتاء عن 40 سنة.

حتى إن كان واضحًا، عند تعيين مفوضية استفتاء جنوب السودان في وقت متأخر للغاية، أن سجل الاستفتاء النهائي على وجه الخصوص لم يكن من الممكن الانتهاء منه في إطار المدة القانونية المحددة، فإن الجمعية الوطنية والرئاسة لم يعالجا أيًا من المشكلات القانونية باقتراح تعديلات على القانون.

ومع ذلك لم تؤثر الانحرافات المتعددة في مجموعها عن الأحكام الصارمة لهذا القانون على مصداقية عملية الاستفتاء ونتيجته.

الأهلية

حدد القسم 25 من القانون أهلية المشاركة في الاستفتاء أي التسجيل والتصويت. ولم يشترط القانون أن يكون الشخص سودانيًا للتسجيل والتصويت، ولكن تستند أهلية التسجيل والتصويت إلى صلة الدم أو الإقامة طويلة الأجل. ويتعين على الشخص المؤهل أن يكون:

- مولودًا لأبوين يكون أحدهما ينتمي إلى أي من مجتمعات السكان الأصليين التي كانت تقطن جنوب السودان في أول يناير كانون الثاني 1956 أو قبله، أو ترجع أصوله إلى إحدى المجتمعات العرقية في جنوب السودان، أو¹⁷
- من الأشخاص المقيمين بصفة دائمة دون انقطاع أو كان أبواه أو جدوده مقيمين بصفة دائمة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من يناير/كانون الثاني 1956.

كما ينبغي ألا تقل سنه المسجلة عن 18 سنة وأن يتمتع بسلامة العقل¹⁸.

وقد كانت مدة الإقامة بالنسبة للمعيار الثاني طويلة للغاية بما لا يضمن احترام الحق الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن المشاركة في الشؤون العامة.¹⁹ وعلى الرغم من أن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي لم تلاحظ حالات تم فيها منع الناخبين من هذا الحق بموجب

¹⁵ ينص الباب الرابع من اتفاق السلام الشامل في القسم 1.3 على قيام سكان منطقة أبيي بالإدلاء بأصواتهم في اقتراع منفصل في الوقت نفسه مع استفتاء جنوب السودان". وقد ذكر هذا أيضًا في المادة 183 (3) من الدستور الوطني المؤقت. وتنص شروط تنفيذ اتفاق السلام الشامل على إجراء استفتاء جنوب السودان في جنوب السودان وأماكن أخرى تحددتها مفوضية الاستفتاء وفق أحكام قانون الاستفتاء. ولا ينص القانون على أي استبعاد للأشخاص الكائنين في منطقة أبيي.

¹⁶ أشارت تقارير أن الأشخاص الكائنين في منطقة أبيي كانوا يسافرون إلى مناطق مجاورة للتسجيل والتصويت، ولكن عندما كانوا يعرفون أنفسهم بأنهم من سكان منطقة أبيي، كانت المشورة الرسمية من مفوضية استفتاء جنوب السودان هو رفض تسجيلهم.

¹⁷ نال السودان استقلاله عن بريطانيا في الأول من يناير/كانون الثاني 1956.

¹⁸ لم يستطرد القانون في كيفية التحقق من السلامة العقلية للشخص.

¹⁹ انظر التعليق العام رقم 25 في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "إذا كانت شروط الإقامة تنطبق على التسجيل، فينبغي أن تكون معقولة..." انظر أيضًا المناقشة الواردة في الإرشادات الخاصة بإجراء الاستفتاءات المأخوذة من مفوضية فينسيا المنبثقة عن مجلس أوروبا التي توصي، على الرغم من أنها كانت تخاطب جمهور أوروبي، بأن تكون مدة الإقامة 6 شهور بالنسبة للاستفتاءات.

القانون، فإن النص القانوني لم يحترم حقوق الأشخاص غير المؤهلين بموجب رابطة الدم من المشاركة في أهم ممارسة للديمقراطية المباشرة التي تؤثر على مستقبلهم وقد يكون هؤلاء الأشخاص جزءاً من المجتمع المحلي يقطن جنوب السودان منذ فترة طويلة. ومن المتوقع أن تتضمن فئة هؤلاء الأشخاص أجناب مجنسين.

التظلمات والطعون

رفع التظلمات لمفوضية استفتاء جنوب السودان

ثمة قصور شديد في هذا القانون - حيث لا يحترم التزام السودان بشأن الانتخابات بتقديم حل قانوني منصف - ويتمثل في عدم وجود أي آلية رسمية للتظلم بشأن إجراءات مفوضية استفتاء جنوب السودان عند الإعداد للاستفتاء. وبالتالي فمن غير الممكن معالجة مسائل مهمة مثل أماكن مراكز الاستفتاء، أو تفسير معايير الأهلية، أو عدم قيام مفوضية استفتاء جنوب السودان بوضع قائمة لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات العرقية المؤهلة للمشاركة من خلال نظام إداري لتلقي التظلمات لدى مفوضية استفتاء جنوب السودان أو من خلال الطعن لدى المحكمة. وواقع الحال أن قوائم الشكاوى والتظلمات كانت تُرفع لمفوضية استفتاء جنوب السودان من جانب حزب المؤتمر الوطني، وقد بُذلت محاولة للنظر فيها على سبيل المثال باستبعاد مسؤولي الاستفتاء دون السن القانونية المطلوبة وهي سن الأربعين. وبصورة عامة، تم تضمين بعض هذه القضايا في طلبات تم رفعها أمام المحكمة الدستورية قبل الاستفتاء (انظر أدناه).

الطلبات المقدمة للمحكمة الدستورية

قبل فترة الاقتراع، كان هناك اهتمام قانوني كبير انصب على القضايا التي تم رفعها أمام المحكمة الدستورية طعنًا على عملية الاستفتاء. ففي 30 نوفمبر/تشرين الثاني رفضت المحكمة التماسًا قدمه محامي من الخرطوم يُدعى مويوا خضر يطلب فيه تأجيل الاستفتاء لمدة 5 سنوات على أساس أن الانفصال دون حسم جميع القضايا المستقبلية قد يتعارض مع الدستور الوطني المؤقت.²⁰ وكان رد المحكمة هو أن الدستور حدد يناير/كانون الثاني 2011 لإجراء الاستفتاء وأنها لا تتمتع بولاية قضائية للنظر في اتفاق السلام الشامل وبنود الدستور الوطني المؤقت. وخلصت المحكمة إلى نفس النتيجة في 13 ديسمبر/كانون الأول في قضية رفعها سياسي مصري طعنًا على اتفاق السلام الشامل.²¹

وتضمنت القضايا التي لم يتم البت فيها وقت الاستفتاء قضية زعمت وجود سياسة لحرمان تسجيل قبيلة عرب سليم في ولاية أعالي النيل تستند إلى أنها لم تكن قبيلة في منطقة الجنوب في عام 1956 وأن انتقالها على طريقة البدو الرحل إلى الجنوب لم يكن إقامة دون انقطاع. ومع ذلك توجه أصحاب المطالب بمخاوفهم إلى المحكمة الدستورية وليس من خلال آليات الطعن الخاصة بلوائح تسجيل الناخبين التي حالت دون توجيه عناية كاملة لدعوى المجتمع بالإدراج في السجل.

²⁰ مويوا خضر ضد حكومة السودان. التماس رقم 2010/288.

²¹ محمد مهود وآخرون ضد حكومة السودان، طعن رقم 2010/174. كانت هذه القضية الأخيرة التي بنت فيها المحكمة بكامل هيئتها بسبب قيام قاضيين من جنوب السودان بمقاطعة الجلسات بعد ذلك بفترة وجيزة دون إعلان.

²² الشيخ النور وآخرون ضد مفوضية استفتاء جنوب السودان وآخرين. طعن رقم 2010/202. تشير التقارير إلى رفض هذه القضية، ولكن لم يصدر القرار بسبب غياب قاضي جنوب السودان مؤخرًا.

وثمة قضية أخرى في هذه الفئة ركزت على عدم التوافق بين الإطار الزمني في اتفاق السلام الشامل، والدستور، والقانون من جهة وبين الإطار الزمني الذي تطبقه مفوضية استفتاء جنوب السودان من جهة أخرى. وتضمنت هذه القضية مزاعم بشأن رفض تسجيل أشخاص من بعض القبائل لم يتم التعرف عليهم كسودانيين من الجنوب. وسعى أصحاب هذه القضية إلى الحصول على أمر إيقاف مطالبين وقف عملية الاستفتاء. غير أن المحكمة رفضت طلبهم قائلة إنها ستعامل مع هذه القضية بصورة عاجلة. وفي الرد الرسمي من جانب مفوضية استفتاء جنوب السودان (29 ديسمبر/كانون الأول 2010)، أكدت المفوضية أن حق الاقتراع العام هو حق فردي وليس حقًا إثنياً (عرقياً) أو قبلياً،²⁴ وعلى الأشخاص الذين تم حرمانهم من هذا الحق الرجوع إلى القانون وما ورد فيه من آليات وليس الطعن أمام المحكمة الدستورية، كما أن الموعد المقرر في 9 يناير/كانون الثاني 2011 لا يمكن تجاوزه لأنه الموعد الذي حدده الدستور.²⁵

وهناك قضية ثالثة أبرزت نفس نقاط عدم التوافق الخاصة بالجدول الزمني حيث تمثلت الدفوع الواردة في هذه القضية في أن اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت يشترطان أن تضم مفوضية استفتاء جنوب السودان خبراء دوليين وكذلك عدم دستورية إجراء استفتاء جنوب السودان بدون إجراء الاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي في الوقت نفسه.

وقد أصيبت المحكمة بإحباط جراء التعامل مع هذه القضايا بسبب غياب القاضيين المتبقين من جنوب السودان عن المحكمة من أواخر ديسمبر/كانون الأول وذلك بسبب انقطاع غير معلن، مما تعذر معه اكتمال نصاب هيئة المحكمة. وفي 30 يناير/كانون الثاني، كتب محامون عن أصحاب الطعون والطلبات في إحدى القضايا التي لم يتم البت فيها إلى المحكمة (مع تقديم صورة مما كُتب لجميع بعثات مراقبة الاستفتاء) يتظلمون من أن الإجراء الذي قام به أحد أطراف اتفاق السلام الشامل المتمثل في استبعاد القضاة الذين قام بتعيينهم يعتبر في حد ذاته خرقاً لاتفاق السلام الشامل حيث اشترط هذا الاتفاق أن يُنَاط بالمحكمة الدستورية حماية الدستور، وواقع الحال أن هؤلاء الأطراف كانوا يمارسون حق النقض على أعمال هذه المحكمة. وطلب المحامون من المحكمة إجراء الإعلان عن النتائج النهائية للاستفتاء (لم يتم منحه في نهاية المطاف) حتى يتم التعامل مع قضيتهم.

إدارة الاستفتاء

هيكل الهيئات المنوط بها إدارة الاستفتاء وتكوينها

تم تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان في 29 يونيو/حزيران 2010. وقام أعضاء المفوضية التسعة (المفوضون) المعينون من قبل السيد رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول له وأعضاء المجلس الوطني بأداء اليمين في 6 يوليو/تموز 2010. وخمسة من هؤلاء المفوضين من جنوب السودان وأربعة من الولايات الشمالية، أما رئيس المفوضية ونائب الرئيس فهما أعضاء كاملو العضوية. وينتهي أجل عضوية هذه المفوضية في نهاية الفترة الانتقالية.

²³ عثمان دروب وآخرون ضد مفوضية استفتاء جنوب السودان، طعن رقم 2010/209.

²⁴ رفض الدفوع بوجود سياسة لعدم تسجيل بعض القبائل.

²⁵ اعتباراً من 9 يناير/كانون الثاني لم تُرسل الردود إلى المتقدمين بطلبات وطعون للعلم أو التعليق.

²⁶ عبد الرسول النور وآخرون ضد مفوضية استفتاء جنوب السودان، طعن رقم 2010/226.

²⁷ تنص فقرة 1.5.1.2 من بروتوكول تقاسم السلطة على أن مشروع القانون الخاص بهيئة الاستفتاء المنبثقة عن المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور سينص على أن تتضمن هذه الهيئة "خبراء دوليين".

²⁸ إذا كان هذا الغياب خطة لوقف أعمال المحكمة، فإن ذلك سينعكس بصورة سيئة للغاية على استقلالية القضاء في جنوب السودان.

وتعتبر مفوضية استفتاء جنوب السودان هيئة مستقلة ماليًا وإداريًا وفنيًا، مقرها الخرطوم، وهي مسؤولة عن وضع السياسات الشاملة الخاصة بالاستفتاء والإشراف عليه.²⁹ ويعمل مكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا تحت مظلة التوجيه العام لمفوضية استفتاء جنوب السودان؛³⁰ كما أن رئيس مكتب استفتاء جنوب السودان هو نائب رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان. ويضم مكتب استفتاء جنوب السودان 5 أعضاء معينين من قبل مفوضية استفتاء جنوب السودان بناءً على توصية من رئيس المكتب ويناط بالمكتب مسؤولية الإشراف على أعمال هيئات إدارة الاستفتاء في جنوب السودان.

وقد قامت مفوضية استفتاء جنوب السودان، بناءً على توصية من المكتب، بتشكيل 10 لجان عليا على مستوى الولايات (واحدة لكل ولاية) في جنوب السودان تضم رئيسًا و4 أعضاء آخرين. وقد كانت هذه اللجان العليا مسؤولة عن تشكيل 79 لجنة فرعية على مستوى الضواحي (المقاطعات) بموافقة مكتب استفتاء جنوب السودان وبناءً على توصية من اللجان الفرعية على مستوى الضواحي، وإقامة 2638 مركز استفتاء في الضواحي. 31 وقد تم التوصل إلى عدد مراكز الاستفتاء من خلال تحليل بيانات من تعداد السكان في 2008 وتخصيص مركز في المتوسط لكل 2000 ناخب متوقع. وفي الولايات الشمالية، قامت المفوضية بتشكيل 17 لجنة للاستفتاء على مستوى الولايات؛ ثلاث في الخرطوم وواحدة في كل ولاية من الولايات الأربع عشرة الأخرى؛ ولم يتم تشكيل لجان فرعية في الضواحي في الولايات الشمالية.

وقد ترك القانون مسألة تحديد ما إذا كانت مراكز الاستفتاء هذه متنقلة أو ثابتة حسبما يترأى لمفوضية استفتاء جنوب السودان، وقد حددت لوائح المفوضية الخاصة بتسجيل الناخبين لعام 2010 (مادة 14) أن تكون المراكز ثابتة طوال فترة التسجيل، والاقتراع، والفرز، وإعلان النتائج من المركز.

كما اشترط القانون ضرورة قيام مفوضية استفتاء جنوب السودان بإنشاء مراكز استفتاء في الولايات الشمالية وفي أي أماكن أخرى بشرط "ألا يقل عدد الناخبين المسجلين في كل مركز عن 20 ألف ناخب". وعلى الرغم من إنشاء 175 مركزًا للاستفتاء في جميع أنحاء الولايات الشمالية بصورة متناسبة تقريبًا مع عدد سكان الجنوب المتواجدين في الشمال (وفق تعداد السكان لعام 2008)، قام ناخبون وقادة مجتمعات محلية (خاصة في جنوب كردفان) برفع العديد من الشكاوى والتظلمات إلى المراقبين لفترات طويلة التابعين لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي حيث لم يكن يتم توزيع مراكز الاستفتاء بصورة دائمة في المناطق التي يقطنها سودانيون من الجنوب. وقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع أماكن بعض مراكز الاستفتاء أثناء تسجيل الناخبين خاصة في الخرطوم. وسمح القانون أيضًا بالتسجيل والتصويت خارج البلاد، وتم إنشاء إجمالي 80 مركز اقتراع في 42 موقعًا لمراكز الاستفتاء في كينيا، وأوغندا، ومصر، وإثيوبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا. 34

²⁹القانون، القسم 9.

³⁰قسم 14 (3): "يحوز للمفوضية تفويض رئيسها أو نائب الرئيس أو مكتب استفتاء جنوب السودان في أي من صلاحياتها".

³¹تمت قسمة سكان كل ضاحية (مقاطعة) وفقًا لتعداد السكان على اثنين لتقدير عدد الناخبين. بعد ذلك تمت قسمة العدد الناتج على 2000 للوصول إلى عدد مراكز الاستفتاء بكل ضاحية (مقاطعة). ثم صدرت تعليمات للمقاطعات (الضواحي) لتوزيع عدد المراكز المخصصة لها على الأماكن المناسبة حسبما تراه ملائمًا.

³²القسم 14 (2) (ج).

³³القسم (27) (2).

³⁴لم تراقب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي عملية التصويت التي تتم خارج البلاد.

مساندة الشركاء الوطنيين والمحليين لعملية الاستفتاء

قدمت حكومة الوحدة الوطنية (GNU)/حكومة جنوب السودان (GoSS) التزامًا ماليًا بقيمة 179 مليون دولار لمساندة موازنة الاستفتاء، حيث من المتوقع أن تصل الموازنة الكاملة للاستفتاء إلى 373 مليون دولار (48 في المئة). ودار محور التركيز الرئيسي للالتزامات حكومة الوحدة الوطنية/حكومة جنوب السودان حول المبلغ المقدر بما يبلغ 77 مليون دولار لقطاع الأمن (فيما يتعلق بتأمين الشرطة/الجيش لمراكز الاستفتاء، ونقل مواد الاستفتاء، ودفع أجور أفراد الأمن)، وكذلك البيئة العامة للأمن من أجل إجراء حملة الاستفتاء. وهناك تصور لمبلغ آخر قيمته 37 مليون دولار لمساندة الموظفين في مختلف مستويات مفوضية استفتاء جنوب السودان/مكتب استفتاء جنوب السودان وكذلك موظفي مراكز الاستفتاء. ومن غير المعروف كم بلغت قيمة ما قامت حكومة الوحدة الوطنية بالوفاء به فيما يتعلق بالتزاماتها المالية. وخلال هذه العملية، قدم مكتب استفتاء جنوب السودان شكوى بشكل منتظم لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي نظراً لعدم وصول الأموال من الخرطوم، ويبدو أنه كان هناك خطر داهم يتمثل في إمكانية تأجيل عناصر أساسية في العملية. وكان هذا الأمر وثيق الصلة على نحو خاص بمسألة رواتب الموظفين فيما يتعلق بموظفي تسجيل الناخبين وموظفي الاقتراع³⁵ (انظر القسم الخاص بتسجيل الناخبين أدناه).

ووفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1590 (2005)، تم تكليف الأمم المتحدة بمساندة أطراف اتفاق السلام الشامل وتوجيههم في إجراء الاستفتاء.³⁶ وبعد تجربة انتخابات 2010، وعدم الرضا الذي عبرت عنه بعض الجهات المانحة فيما يتعلق بزعم عدم الاتصال بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،³⁷ تقرر في صيف 2010 إنشاء شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات (UNIED) لمساندة الاستفتاء. وكان مقر مدير هذه الشعبة في المركز الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم، أما نائب المدير فكان مقيماً في مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان في جوبا. وفي وقت الاستفتاء، ضمت شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات فريقاً يضم حوالي 250 موظفاً دولياً انتشر في الولايات العشر جنوب السودان مع فريق عمل صغير في الخرطوم. وقد تبرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان بما يُقدر بحوالي 84 مليون دولار من موازنتها للاستفتاء، حيث ذهب معظم هذا المبلغ (66 مليون دولار) دعماً للمساندة الجوية ولوجستيات النقل. وتم الالتزام بتقديم حوالي 58 مليون دولار للصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 10 جهات مانحة (تضمن هذا المبلغ 3.75 مليون يورو من وفد الاتحاد الأوروبي في السودان) ذهبت لمساندة أعمال شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات. وذهب 23 مليون دولار من هذا المبلغ (58 مليون دولار) لتدعيم توعية الناخبين، والمراقبة الداخلية، والرصد الإعلامي.

³⁵في نهاية المطاف، ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 5 ملايين دولار لموظفي الاقتراع

³⁶يخول القرار رقم 1590 (المادة 4 [10]) بعثة الأمم المتحدة في السودان لتقديم الإرشادات والمساعدات الفنية لأطراف اتفاق السلام الشامل بالتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى لتدعيم الاستعدادات لإجراء الانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل.

³⁷يُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الانتخابية بموجب مذكرة الإرشادات الموقعة في 2001 بشأن المساعدات الانتخابية (المنقحة في أواخر 2010) بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة.

³⁸كان من المقرر أن ينضم إلى شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات الكثير من المتطوعين الدوليين التابعين للأمم المتحدة للعمل انطلاقاً من قواعد مساندة الاستفتاء في كل مقاطعة من المقاطعات البالغ عددها 79 مقاطعة. لكن في نهاية المطاف، لم تتم إقامة سوى عدد قليل من هذه القواعد، ولم يتمكن العديد من موظفي الأمم المتحدة من الحصول على تأشيرات للسفر إلى السودان.

وقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي تساهم في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد قليل فقط من الحالات ولم تقم بذلك هنا، بالمساهمة بما قيمته 50 مليون دولار تقريباً دعماً للاستفتاء، وتم توجيه جزء كبير من هذا المبلغ من خلال المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) من أجل المجتمع المدني السوداني، وبصفة رئيسية لأعمال توعية الناخبين وأنشطة المراقبين المحليين. وساند المعهد الجمهوري الدولي تدريب الأحزاب السياسية مع التركيز على مراقبي الاقتراع التابعين للأحزاب السياسية.³⁹ وتم تخصيص حوالي 25 مليون دولار أمريكي من مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لشريكها الرئيسية القائمة على تنفيذ المساعدات الانتخابية وهي المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES). وتضم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية فريقاً من المستشارين موجودين في جوبا والخرطوم، وبالتالي أخذت زمام المبادرة لتصميم المعدات وتقديمها وتوفير المستشارين الفنيين لمركز البيانات في مكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا. وعملت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على توفير دفاتر التسجيل وحقائب الاقتراع لمراكز الاقتراع، كما قامت بإعداد الإجراءات الخاصة بتسجيل الناخبين والاقتراع التي تم عرضها على مفوضية استفتاء جنوب السودان لتتفقها والموافقة عليها.

كما قام أيضاً وفد الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروع مساعدة فنية بقيمة مليوني يورو عن طريق المنظمة الدولية للهجرة (IOM) حيث كان التركيز، من خلال فريق عمله الصغير الذي يضم مستشارين فنيين، بصورة رئيسية على المشورة القانونية في إعداد الإجراءات، وكذلك في تصميم نموذج مسلسل للتدريب بشأن تسجيل الناخبين وموظفي الاقتراع وتنفيذه.

فريق عمل حكومة جنوب السودان المعني بالاستفتاء

خصصت حكومة جنوب السودان (GoSS) 30 مليون جنيه سوداني⁴¹ من حصتها الخاصة بمساعدة الاستفتاء لفريق العمل المعني بالاستفتاء. ومن ضمن صلاحيات فريق العمل هذا مساعدة عملية الاستفتاء وتسهيل التنسيق بين أصحاب المصالح من أجل الإدارة الفعالة للاستفتاء وفترة ما بعد الاستفتاء، وضمان اتخاذ هذه الإجراءات على جميع مستويات الحكومة استعداداً للاستفتاء. وتولت سلطات الحكومة المحلية مسؤولية فريق العمل هذا: فعلى مستوى الولاية كان نائب المحافظ هو رئيس فريق العمل، بينما كان يقود لجنة فريق العمل على مستوى المقاطعة مفوض المقاطعة ومسؤول بايام.⁴² وقد وافقت حكومة جنوب السودان وأحزاب المعارضة السياسية على ضرورة قيام هذه الأحزاب بالمشاركة في فريق العمل هذا الذي قام بتخصيص 42 مليون جنيه سوداني⁴³ لهذه الأحزاب السياسية. وكان هدف توزيع هذه الأموال هو السماح لهذه الأحزاب بالقيام بدور أساسي في عمل الحملات وحشد الناس من أجل تسجيل الناخبين والاستفتاء، وكذلك تشجيع أنشطة منظمات المجتمع المدني التي حصلت أيضاً على 10 ملايين جنيه سوداني.⁴⁴

³⁹ في الشمال، عمل المعهد الجمهوري الدولي على تسهيل فرص التدريب هذه من خلال مجلس شؤون الأحزاب السياسية.

⁴⁰ تظهر السجلات المالية للمؤسسة الدولية لنظم الانتخابات نفقات بلغت 10 ملايين دولار منذ أغسطس 2010.

⁴¹ حوالي 10 ملايين دولار تقريباً.

⁴² في معظم الحالات يعتبر الرؤساء قادة/أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

⁴³ حوالي 14 مليون دولار تقريباً. من 42 مليون جنيه سوداني لتمويل الأحزاب السياسية، تم تخصيص 10 ملايين لجميع الأحزاب السياسية في جنوب السودان (متضمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان)، و20 مليوناً للأحزاب السياسية في الولايات الشمالية و22 مليوناً للأحزاب السياسية الموجودة خارج البلاد.

⁴⁴ حوالي 3 ملايين دولار تقريباً.

وقد قدم فريق العمل دعماً لوجستياً لموظفي مراكز الاستفتاء، كما ساعد في زيادة الوعي بين الناس بشأن القضايا ذات الصلة بالاستفتاء. ولعب فريق العمل دوراً أساسياً في ضمان توفير وسائل الانتقال لمراكز الاستفتاء لمن يعيشون في مناطق نائية من أجل التصويت والتسجيل.

ومن خلال مدى التزام حكومة جنوب السودان تجاه فريق العمل، فإن هذا كان يعني أنه في ولايات مثل الولاية الاستوائية الوسطى (بحر الجبل) لعب هذا الفريق دوراً مؤثراً للغاية في تنفيذ الاستفتاء، وإذا اعتبرنا أنه كان مخصصاً له موازنة أكبر بكثير مما كان مخصصاً لهيئات الاستفتاء أنفسها، فإن هذا الفريق ظهر كأنه القوة الدافعة. وقد أخبر رئيس اللجنة العليا للولاية الاستوائية الوسطى (بحر الجبل) بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أنه لم يُبلغ رسمياً قط بصلاحيته ولاية فريق العمل هذا، ولم يكن هناك أبداً اتصال/تعاون بين اللجنة العليا للولاية وفريق العمل هذا. هذا ولم يكن لدى أعضاء فريق العمل اعتماد رسمي من مفوضية الاستفتاء. وقد أشار بعض المتحدثين إلى اللجنة العليا للولاية وفريق العمل على أنهما "ركيزتان متوازيتان" لا تعملان معاً. وأخبر أعضاء الفريق بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بأنهم كانوا يقومون بتسهيل عملية الاستفتاء من خلال تقديم الدعم اللوجستي وتدريب موظفي مراكز الاستفتاء إن لزم الأمر، وكذلك من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بشأن هذه العملية وحشد المواطنين للذهاب للتسجيل. ونظراً لأن بعض هذه المهام كانت ضمن مسؤوليات مكتب استفتاء جنوب السودان، فهذا كان يعني أن مسؤولي إدارة الاستفتاء كانوا يتبعون جهتين، ومن ثم فهذا يعني عدم الاستقلال السياسي والمالي لهيئات الاستفتاء طوال الوقت. فعلى سبيل المثال، أحاط محافظ ولاية غرب بحر الغزال⁴⁵ بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بأن اللجنة العليا للولاية تتبعه.

أداء إدارة الاستفتاء

بحسب تقييم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، اتسمت إدارة الاستفتاء بصفة عامة بالكفاءة وحسن التنظيم والإعداد. وبرغم التحديات اللوجستية وتأخر تعيين جميع مسؤولي الاستفتاء، نظمت هيئات الاستفتاء الاستعدادات لأيام الاقتراع بفعالية. وقامت مفوضية/مكتب استفتاء جنوب السودان بإدارة عملية الاستفتاء بصورة شفافة، وجماعية، وفي التوقيتات المناسبة لا سيما مع الأخذ في الاعتبار الظروف الحافلة بالتحديات وقصر المواعيد النهائية. ومع ذلك وفي جنوب السودان على وجه الخصوص، اعتمد مكتب استفتاء جنوب السودان في جميع المستويات بشكل كبير على المساعدات الفنية، والتنفيذية، واللوجستية المقدمة من شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات التي بدونها لم يكن من الممكن إجراء الاستفتاء في وقته المحدد أو على الأقل بهذه الكفاءة.⁴⁶

قد قام كل من شعبة الأمم المتحدة للاستفتاء والانتخابات والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بأدوار استباقية في تنفيذ المهام المنوطة بهما. وفي ظل المواعيد النهائية الضيقة للقيام بأعمال التوريدات، قام مستشارون دوليون في بادئ الأمر بصياغة وثائق التخطيط الأساسية وإعدادها مثل أدلة التدريب المنفصلة من أجل موظفي مراكز الاستفتاء التي تتضمن الإجراءات الخاصة بتسجيل الناخبين، والاقتراع، وفرز الأصوات، ثم بعد ذلك تم عرضها على مفوضية/مكتب استفتاء جنوب السودان لإبداء الرأي والموافقة، الأمر الذي أدى إلى بعض التوتر في العلاقة بين المفوضية وهؤلاء ومستشاريها. وفي أغلب الأحيان كانت شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات هي القوة الدافعة وراء وفاء مكتب الاستفتاء بالمواعيد النهائية الخاصة بالعمليات في الوقت المناسب، لما كانت تتمتع به هذه الشعبة من قدرات لوجستية هائلة وإمكانات اتصالات من خلال الإنترنت، مما كان يعني حصول مستشاري هذه الشعبة الموجودين في

⁴⁵ في اجتماع مع رئيس المراقبين في 11 يناير/كانون الثاني.

⁴⁶ حقيقة اعترف بها رئيس مكتب استفتاء جنوب السودان، القاضي تشان ريبك مادوت، أثناء خطاب له يعلن فيه عن النتائج

المؤقتة في جوبا في 30 يناير/كانون الثاني 2011.

الميدان في أغلب الأوقات على تعليمات من المقر الرئيسي أولاً حيث كانوا يقومون بإبلاغها لأقرانهم في مكتب الاستفتاء. ومن ناحية المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، فإن تصميم (إدارة) مركز البيانات في جوبا وتشغيله وضع مستشاري هذه المؤسسة في بؤرة إدارة مكتب استفتاء جنوب السودان لما قدمه من بيانات (وخاصة في توثيق البيانات المجمع من كل مركز من مراكز الاستفتاء البالغ عددها 2638 مركزاً بعد ممارسة تدريب تسجيل الناخبين، ومعالجة النتائج).

وعلى الرغم من قيام مفوضية الاستفتاء ببذل جهود لتوضيح الإجراءات، إلا أن الوقت كان متأخراً لاعتماد الإرشادات واللوائح الخاصة بتسجيل الناخبين، والاقتراع، وفرز الأصوات رسمياً بينما تم نشر قائمة بمراكز الاستفتاء في مرحلة متأخرة للغاية من العملية (بعد ظهر 14 نوفمبر/تشرين الثاني مع بدء تسجيل الناخبين في 15 نوفمبر/تشرين الثاني). وتبعاً لذلك، لم يتم تبادل المعلومات بصورة تامة مع المستوى الأدنى من الهيئات والناخبين.⁴⁷ إضافة إلى ذلك، اتسمت عملية الاتصال بين مختلف مستويات إدارة الاستفتاء بأنها غريبة الأطوار أحياناً، كما لوحظ عدم التوافق في التعليمات المقدمة لإدارة الاستفتاء على مستوى الولاية والمقاطعة.

وعقد مكتب استفتاء جنوب السودان عدة مؤتمرات صحفية بشكل منتظم أثناء فترة التسجيل، مما ساهم في إضفاء شفافية على هذه العملية مع تهيئة مناخ للتعاون البناء مع أصحاب المصالح على المستوى الوطني والدولي. ومع ذلك، ففي أثناء فترة الاقتراع، لم يتم الترتيب إلا لمؤتمرين صحفيين فقط حيث علمت الأوساط الصحفية والأطراف المعنية بهما في وقت قصير للغاية.

وفي الخرطوم أظهر مكتب البيانات الذي تديره مفوضية الاستفتاء درجة تستحق الثناء من الانفتاح وتبادل المعلومات مع المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي أثناء تسجيل الناخبين وتجميع النتائج. ومع ذلك، وفي جوبا، عمل مركز البيانات في ظل قواعد صارمة للغاية بالنسبة للمراقبين الوطنيين والدوليين، حيث لم تسد روح الشفافية هناك. وفي أثناء عملية تجميع النتائج لم يكن هناك سوى عنصر واحد للشفافية ظهر في عمل مركز البيانات بعد المخاوف المتكررة التي أثارها بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي والمراقبين الدوليين الآخرين. ومع ذلك لم تتسم هذه العملية بالشفافية التامة.

تسجيل الناخبين

في فترة وجيزة بعد تعيين مفوضية الاستفتاء في صيف 2010، قررت المفوضية أنه للوفاء بالموعد المحدد للاستفتاء في 2011 يناير/كانون الثاني كما ورد في اتفاق السلام الشامل، لن يكون هناك سجل مركزي لتسجيل الناخبين للاستفتاء سواء كان إلكترونيًا أو خلافه لدى أي مستوى أعلى من مركز الاستفتاء الفردي. وسيتم تسجيل بيانات الناخبين بخط اليد في دفاتر التسجيل، وسيُعطى الناخبون بطاقة تسجيل بها رقم مسلسل يقابل الرقم المقيّد بدفتر التسجيل. ولن تؤخذ صورة لطالب التسجيل.

⁴⁷أحاطت الهيئات الدنيا في إدارة الاستفتاء بصورة ثابتة المراقبين لقرارات طويلة التابعين لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بأنها لم تكن تتلقى التعليمات في حينها، وفي أغلب الأوقات كانت تعرف التعليمات من خلال وسائل الإعلام أولاً. على سبيل المثال، بشأن تمديد فترة تسجيل الناخبين أو تمديد ساعات الاقتراع.

⁴⁸أقترحت هذه القواعد المبدئية بالنسبة لمركز البيانات التي عرضتها شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات تغيير مقاعد المراقبين الدوليين وكذلك التصدي للقواعد الصارمة التي تمنع المراقبين من الذهاب والإياب بحرية بل تحديد وجودهم في ساعات محددة غير مسموح للمراقبين بإدخال أي مواد ومنها أقلام أو أوراق، كما يُمنعون من التواجد في منطقة واضحة للرؤية مما يستحيل معه القيام بمراقبة ذات جدوى. بعد مباحثات بين مستشاري المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومكتب الاستفتاء وشعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات، تم التخفيف من شدة هذه القواعد إلى حد ما، مما يسمح بعدد أكبر من المقاعد للمراقبين، ولكن بطريقة لا تجعل من الممكن إجراء مراقبة ذات معنى.

وقد أدى اختيار هذه الطريقة وعدم استخدام نماذج التعرف على العلامات البصرية أو حقائب التسجيل الرقمي لبناء قاعدة بيانات إلكترونية للناخبين (وهي أكثر الطرق شيوعاً لتسجيل الناخبين في أفريقيا) إلى توفير عدة أسابيع في توقيت الاستفتاء، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة حالت دون التحقق من ازدواج القيد كما يتم في قواعد بيانات تسجيل الناخبين الإلكترونية المركزية، إلا أنها سمحت لمفوضية الاستفتاء بالبدء في الاقتراع في 2011 يناير/كانون الثاني.⁴⁹ كما أدى اختيار هذه الطريقة أيضاً إلى فوائد كبيرة تتعلق بالتكاليف (موازنة الاستفتاء).⁵⁰

إجراءات تسجيل الناخبين

تم القيام بتسجيل الناخبين في بادئ الأمر في الفترة من 15 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول. وإذا أخذنا في الاعتبار أنه لم يتم تعيين الأمين العام لمفوضية الاستفتاء إلا في سبتمبر/أيلول، فإن هذه الفترة كانت فترة قصيرة واتسمت وتيرتها بالتباطؤ (أقل من 3 شهور) لبدء التسجيل فيها، كما أنها كانت غير متوافقة نهائياً مع الممارسات الدولية التي تمثل إنجازاً كبيراً. ومن هنا تستحق مفوضية/مكتب الاستفتاء وشركاؤها الدوليون تقديرًا كبيراً. وفي 26 نوفمبر/تشرين الثاني، قامت مفوضية الاستفتاء بتمديد الإجراءات حتى 8 ديسمبر/كانون الأول.

وأثناء التسجيل، يتعين إثبات هوية المتقدم للتسجيل (القسم 26 من القانون) بموجب بطاقة تحقيق شخصية، أو وثيقة هوية أخرى، أو شهادة معتمدة رسمياً، أو وثيقة هوية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إضافة إلى ذلك، يتعين على المتقدم للتسجيل إثبات هويته من خلال شهادة شفوية أو مكتوبة من جانب رئيس المقاطعة المعني. وللمساعدة في هذا الشرط الوارد في القانون، حددت لائحة تسجيل الناخبين الصادرة عن مفوضية الاستفتاء 2010 أنه في حالة الشك في صحة أي وثيقة، فعلى رئيس مركز الاستفتاء الاستعانة بالحاكم أو شيخ القرية المعني. وعلى الرغم من عدم ورود مصطلح "محدد الهوية" في القانون، إلا أن دليل العرض والتسجيل الصادر عن مفوضية الاستفتاء يوضح أن هذا المصطلح يشير إلى هؤلاء الأشخاص المعتمدين من مفوضية الاستفتاء لمساعدة رئيس مركز الاستفتاء في تحديد هوية المتقدمين للتسجيل ولا يحملون أي وثائق شخصية لتحديد الهوية.⁵²

وبعد استكمال عملية تسجيل الناخبين، تم عرض دفاتر التسجيل في كل مركز استفتاء في الفترة من 10 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول. وسمح هذا للناخبين بالتقديم لتصحيح الأخطاء في طريقة تسجيل بياناتهم من جانب موظفي مركز الاستفتاء و/أو الاعتراض على إدراج ناخب آخر. وقد نص القانون على إجراءات

⁴⁹ يتعين أولاً، على سبيل المثال، عمل مسح ضوئي لنماذج جهاز القراءة الضوئية للعلامات في مراكز المسح المركزية، وهذا يستغرق عدة أسابيع على حسب حجم قاعدة البيانات من أجل تطهير كشوف البيانات والطباعة في نهاية المطاف. تتطلب حقائب التسجيل الرقمية، نظراً لكلفتها المرتفعة، إجراءات شراء مطولة وقتاً أطول لإعداد المواصفات الفنية الدقيقة.

⁵⁰ قامت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بتوريد دفاتر التسجيل (متضمنة بطاقات التسجيل) بتكلفة لم تتجاوز مليون دولار تقريباً. بالتالي، فإن تكاليف معدات التسجيل لم تتجاوز 4 دولارات للناخب. هذا يتناقض بصورة كبيرة، على سبيل المثال، مع ممارسة تسجيل الناخبين التي تمت مؤخراً في زامبيا حيث تم توريد 1000 حقيبة رقمية بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتكلفة 6 ملايين دولار تقريباً، ونتج عنها ممارسة تسجيل الناخبين بصورة متنقلة في 2010، إجمالي مليون ناخب تقريباً (60 دولاراً للناخب).

⁵¹ تم تعيين موظفي سكرتارية على درجات أعلى في مفوضية الانتخابات المستقلة المؤقتة في كينيا، على سبيل المثال، في يناير/كانون الثاني 2010، وبدؤوا في تسجيل الناخبين باستخدام مزيج من نماذج جهاز القراءة الضوئية للعلامات والحقائب الرقمية في مايو/أيار 2010 (أي بعد 5 شهور) وهو ما يعتبر إنجازاً كبيراً.

⁵² إضافة إلى القسم 26، يتناول القسم 28 أيضاً شروط التسجيل ولكن بصورة أكثر شدة وصرامة، حيث يشترط لإثبات هوية المتقدم للتسجيل وجود وثيقة هوية أو شهادة معتمدة من الوحدة الإدارية في المقاطعة أو السلطات المحلية أو التقليدية المعنية. تم توضيح هذا اللبس في لائحة مفوضية الاستفتاء الخاصة بتسجيل الناخبين التي حددت (في المادة 10 [ج]) أن شهادة شفوية من مسؤول المقاطعة المعني أو شخص صاحب مقام رفيع من المجتمع المحلي المعني تكفي لإثبات الهوية.

الطعن والاعتراض من خلال لجان محلية ومحاكم محلية معينة كجهات ذات اختصاص من السلطة القضائية.

وفي الولايات الشمالية، تمت إدارة عملية العرض والطعون بصورة جيدة بينما تباين الوضع في الجنوب من ولاية إلى أخرى. ولم يفتح عدد كبير من مراكز الاستفتاء في الجنوب أبوابه إلا في اليوم الثاني من العرض. ولم يظهر الناخبون بصورة نشطة لممارسة حقهم في فحص سجل الاستفتاء المبدئي (PRR). علاوة على ذلك، ففي معظم مراكز الاستفتاء، كانت القوائم متاحة بصورة عامة حتى يتسنى للأفراد فحصها، ولكن كان من غير المجدي بالنسبة لهم عرضها في مكان عام (ويرجع السبب إلى أن سجل الاستفتاء المبدئي يتضمن دفاتر التسجيل الأصلية المجلدة). وأدى ذلك إلى الحد من إمكانية قيام الناخبين المسجلين من فحص سجل الاستفتاء المبدئي للطعن على تسجيل أي شخص آخر. وبوجه عام، كان فهم عملية العرض والطعون من جانب إدارة الاستفتاء والجمهور العام متدنياً للغاية مع اعتبار أن هذه العملية ليست ذات صلة بالموضوع.⁵³

وفي نهاية ممارسة تسجيل الناخبين، تم تفريغ ملخص بيانات التسجيل في نماذج إدخال البيانات (R5) بواسطة موظفي مركز الاستفتاء، وبعد ذلك تم نقلها من خلال اللجان الفرعية للمقاطعات (واللجان العليا العشر للولايات) في جنوب السودان إلى مركز بيانات مكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا، وفي الشمال من خلال لجان الاستفتاء في الولايات إلى مركز بيانات الاستفتاء لدى مفوضية استفتاء جنوب السودان في الخرطوم.⁵⁴ وقد استلم مركز البيانات في جوبا حوالي 700 نموذج (استمارة) R5 تم استكمالها بصورة غير صحيحة (وهو ما يتجاوز الـ 25 في المئة من إجمالي النماذج في جنوب السودان) حيث يتعين متابعتها من جانب مكتب الاستفتاء. ويرجع السبب في هذه التباينات إلى عدم التدريب الكافي لموظفي مراكز الاستفتاء. وهناك افتراض أن تكرار الأخطاء الواردة في نماذج R5 أثناء استكمال وثائق تجميع النتائج من مراكز الاستفتاء دفع مستشاري الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في مركز البيانات في جوبا إلى عرض اقتراح على مفوضية الاستفتاء من خلال مكتب الاستفتاء بشأن السياسة التي كانت محل جدل للتحقيق فقط في نتائج مراكز الاستفتاء التي تجاوز فيها عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها عدد أصوات الناخبين المسجلين بواقع 5 في المئة (انظر النتائج أدناه).

وبمجرد تجميع النتائج النهائية، أعلنت مفوضية الاستفتاء في 8 يناير/كانون الثاني تسجيل 3932588 ناخباً للاستفتاء (بزيادة قدرها 1672 عن العدد المعلن من قبل، متضمناً ذلك قرارات التظلمات والطعون). وتم تسجيل 95.5 في المئة من الناخبين المسجلين (3755512) في جنوب السودان. وتم توزيع الناخبين المتبقين عبر 10 ولايات شمالية (116857) و مواقع التصويت الثمانية خارج البلاد (60219).

⁵³فيما يتعلق بالتصحيحات، في حالة تسجيل خطأ في دفتر التسجيل، من المرجح أن يتم تسجيل لنفس الخطأ في بطاقة التسجيل. نظراً لإثبات هوية معظم الناخبين في مراكز الاستفتاء من خلال محدد الهوية وبدون وثائق الهوية، فمن غير المعروف لدى موظفي الاقتراع مدى وجود خطأ في بيانات الناخبين أثناء الاقتراع.

⁵⁴في الشمال، كانت كل لجنة من لجان الاستفتاء في الولايات البالغ عددها 17 ولاية مسؤولة بصورة مباشرة عن عدد من مراكز الاستفتاء. تم تكليف مركز البيانات في الخرطوم بعمل إضافي يتمثل في تجميع نماذج إدخال البيانات الخاصة بعمليات التسجيل والتصويت التي تمت خارج البلاد.

⁵⁵أعلنت مفوضية الاستفتاء أن الحد الأدنى المطلوب لصحة الاستفتاء هو (60 في المئة من المسجلين في سجل الاستفتاء النهائي) أي 2359533 ناخباً.

وعلى الرغم من أن العدد الموزع على كل مركز استفتاء في جنوب السودان بلغ في المتوسط 1423 ناخبًا، فقد تم تسجيل أعداد كبيرة للغاية في بعض المراكز الحضرية منها مركز ضريح الدكتور جون قرنق في جوبا حيث كان الرئيس سيلفا كير مايرديت هو أول المسجلين وأول المصوتين (وقد حول مكتب الاستفتاء هذين الحداث إلى احتقالين) حيث تم تسجيل 12 ألف ناخب.

ووفق الجدول الزمني المعدل للاستفتاء الصادر عن مفوضية الاستفتاء بعد تمديد فترة تسجيل الناخبين، تم نشر سجل الاستفتاء النهائي (FRR) الذي تضمن دفتر التسجيل الأصلي وكذلك القوائم النهائية للتصحيح والشطب وقرارات المحكمة ذات الصلة التي تخص مراكز الاستفتاء، إن وجدت، في 8 يناير/كانون الثاني. وتم إرسال نسخ ورقية من سجل الاستفتاء النهائي كي يقوم الجمهور بفحصها لدى اللجان العليا للولايات في جنوب السودان ولدى لجان الاستفتاء للولايات في الشمال. كما تم إرسال سجل الاستفتاء النهائي في نفس اليوم لمراكز الاستفتاء كي يُستخدم أثناء الاقتراع. ووفق ما أفاد به المراقبون في بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، تم إرسال سجل الاستفتاء النهائي لمراكز الاستفتاء التي تمت زيارتها، ولكن بشكل عام لم يتم نشر نسخ من هذا السجل في اللجان العليا للولايات أو لجان الاستفتاء في الولايات لفحصها.⁵⁷

هذا وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في جنوب السودان 86.6 في المئة من الناخبين المؤهلين حسب تعداد السكان في 2008 الذي هو محل جدل، كما أن هذا العدد يمثل 80 في المئة من العدد المسجل في انتخابات 2010. وعلى ضوء أن ممارسة التسجيل التي تمت في نوفمبر - ديسمبر/تشرين الثاني - كانون الأول 2009 استغرقت 37 يومًا مقابل 24 يومًا للاستفتاء، فإنه كما يبدو نلاحظ أن مكتب الاستفتاء كان ينجز حوالي أكثر من 32 في المئة من أصوات الناخبين يوميًا زيادة على ما كان يتم إنجازه من قبل السلطات في 2009. وكانت النسبة المئوية للناخبين المؤهلين معتبرة للغاية بحسب المعايير الإقليمية (حققت كينيا معدلًا أقل من هذا بقليل في الاستفتاء على الدستور عام 2010). ومع ذلك، فإن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي يساورها قلق يتمثل في أن المشاركة في ممارسة التسجيل كانت تلقى تشجيعًا من حكومة جنوب السودان إلى الحد الذي أصبحت فيه مطلبًا حتميًا لبعض المسؤولين العموميين كي يعملوا بطريقة طبيعية. فعلى سبيل المثال تلقت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي

⁵⁶تم الإعلان عن النتائج الأولية غير الرسمية لجنوب السودان، وولايات الشمال، ومواقع التسجيل والتصويت خارج البلاد في ضريح الدكتور جون قرنق بواسطة رئيس مفوضية الاستفتاء، البروفيسور محمد إبراهيم خليل، ورئيس مكتب الاستفتاء، القاضي تشان ربيك مادوت، في 30 يناير/كانون الثاني 2011.

⁵⁷في توريث (ولاية شرق الاستوائية)، حصلت اللجنة العليا للولاية على نسخة من دفتر التسجيل. لم يكن هناك شطب أو قرارات قضائية، وكانت قوائم التصحيح موجودة في كل لجنة فرعية في المقاطعات. في جوبا (الولاية الاستوائية الوسطى)، وشمال بحر الغزال وكوجوك (واراب)، لم يتم عرض سجل الاستفتاء النهائي لدى اللجنة العليا للولاية، ولكن تم إرساله إلى 6 مراكز استفتاء قام بزيارتها مراقبو بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. في برو (جونقلي) وشرق بحر الغزال، حصلت جميع مراكز الاستفتاء التي خضعت لمراقبة على سجل الاستفتاء النهائي، ولكن لم يتم نشره في اللجنة العليا للولاية. في اثنين فقط من مراكز الاستفتاء الستة التي تمت زيارتها في الخرطوم، تم نشر سجل الاستفتاء النهائي لأغراض الفحص، بينما في معظم مراكز الاستفتاء في يامبيو (الولاية الاستوائية الغربية) لم يتم استكمال سجل الاستفتاء النهائي وقوائم التصحيحات والشطب، ومن ثم لم يتم تبادلها مع اللجنة العليا للولاية. في النيل الأبيض، تم عرض سجل الاستفتاء النهائي في 5 مراكز استفتاء من 7 تمت زيارتها. في بنيتو (الوحدة) لم يتم عرض سجل الاستفتاء النهائي، ولكن قيل أنه تم إرسال القوائم إلى جميع مراكز الاستفتاء بينما لم يتم عرض سجل الاستفتاء النهائي في أحد مراكز الاستفتاء التي تمت زيارتها في كادوغي (جنوب كردفان).

⁵⁸تم تسجيل 4680640 ناخبًا في جنوب السودان في انتخابات 2010، وهذا الرقم وفق تعداد السكان لعام 2008 الذي يقول عنه مسؤولو حكومة جنوب السودان أنه أظهر تعداد سكان الجنوب بأقل من الواقع، يمثل 108 في المئة من عدد السكان المؤهلين للانتخاب.

⁵⁹تم الحصول على تقارير من الولاية الاستوائية الوسطى والغربية.

تقارير تفيد أنه كان يتعين على الموظفين المدنيين تقديم بطاقة التسجيل كي يحصلوا على رواتبهم الشهرية.

الطعون والاعتراضات على تسجيل الناخبين

ينص القانون على إجراءات الطعون في مرحلة تسجيل الناخبين من خلال اللجان المحلية المعنية الملحقة بمركز الاستفتاء مع وجود إجراءات طعن لدى المحاكم المختصة إذا لزم الأمر، وهناك وسائل موازية لتصحيح التصحيحات من خلال اللجان الفرعية في المقاطعات. ولم تبين لائحة تسجيل الناخبين الخطوة الأخيرة كما أنها لم تُنفذ. ويبين موقع الويب الخاص بمفوضية الاستفتاء أنه كي يتسنى الالتزام بالجدول الزمني لتسجيل الناخبين متضمناً هذه المرحلة الإضافية فإن الأمر يستغرق 39 يوماً، وبالتالي فإن قرار عدم تنفيذها وفر لنا 15 يوماً. ولم ينص القانون على أي تدابير إنصافية للأشخاص الذين منعوا من التسجيل، لكن اللائحة أضافت أن يتم ذلك من خلال اللجان المختصة بالنظر في ذلك.⁶²

أما دور هذه اللجان في مرحلة التسجيل، فقد تم العصف به بسبب تأخر تشكيلها وعدم استطاعة الوصول إليها ونقص المعلومات المتاحة لطالبي التسجيل بشأن دور هذه اللجان ومواقعها. ومع ذلك فقد تعاملت مع عدد قليل للغاية من حالات الرفض والتصحيحات (معظمها عدم كتابة الأسماء بصورة صحيحة) وعدد قليل للغاية من الاعتراضات والطعون المقدمة من الغير. ووفق مفوضية الاستفتاء، لم يتم تقديم طعون للمحاكم المختصة على قرارات هذه اللجان على الرغم من وجود قضاة مدربين للنظر في مثل هذه الطعون في الفترة المطلوبة. وعلى الرغم من أن عدم تقديم طعون قضائية كان يعبر من وجهة نظر مفوضية الاستفتاء عن عدم وجود مشكلات في مرحلة التسجيل، إلا أنه من الأكثر احتمالاً أنه يعكس صعوبة الحصول على المعلومات، وصعوبة الوصول، وبعد المسافة من مركز الاستفتاء إلى هذه اللجان ومن ثم إلى المحكمة.

ولم يتضمن القانون أي أحكام بشأن وجود قوائم إضافية للناخبين تتضمن الطاعنين على سجل الاستفتاء النهائي الذين حصلوا على أحكام لصالحهم، وقد انتهت فترة التسجيل (8 ديسمبر/كانون الأول) قبل أن تبت فيها المحاكم المختصة. وقد وافقت مفوضية الاستفتاء على تلقي الطاعنين الذين حصلوا على أحكام لصالحهم أوامر من المحكمة للسماح لهم بالحضور إلى مركز الاستفتاء والإدلاء بأصواتهم. وهذا يتناقض مع اللائحة التي تشترط أنه لا يدي بصوته سوى من لديه بطاقة تسجيل. ونتيجة لذلك، لم تتلق المستويات المختلفة لإدارة الاستفتاء تعليمات واضحة بما يتعين القيام به بشأن الناخبين الذين يحضرون إلى مراكز الاستفتاء أثناء الاقتراع ومعهم أوامر من المحكمة. غير أنه في واقع الحال العملي، لم يكن هناك سوى عدد ضئيل للغاية من قرارات المحاكم.

وعلى نحو مماثل، لم يتطرق القانون أو اللوائح إلى الناخبين الذين فقدوا بطاقات تسجيلهم قبل الاقتراع. ومن ثم، فوفق لائحة مفوضية الاستفتاء الخاصة بالاقتراع، والفرز، وحصر الأصوات، وإعلان النتائج 2010؛ لا يحق لهم الإدلاء بأصواتهم. ومع ذلك، فقد أبلغت مفوضية الاستفتاء بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بأنه في الحالات التي يقدم فيها الناخب بياناً (محضراً) مقدماً من الشرطة

⁶⁰ هناك محاكم محلية محددة تم تعيينها لجنوب السودان من جانب رئيس المحكمة العليا لجنوب السودان ولشمال السودان من جانب قاضي قضاة المحكمة الوطنية العليا لتكون المحاكم المختصة للنظر في النزاعات ذات الصلة بالاستفتاء.

⁶¹ 16 نوفمبر/تشرين الثاني، 2010.

⁶² بناءً على مشورة شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات.

⁶³ بإعادة أصحاب الطعون الذين حصلوا على أحكام لصالحهم إلى مركز الاستفتاء للتسجيل. هذه التسجيلات تعتبر استخداماً ناجحاً لإجراءات الطعن. لكن قوائم الإضافات تمت مراقبتها بواسطة المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي في 6.5 في المئة فقط من مراكز الاستفتاء.

⁶⁴ معلومات في مؤتمر صحفي لمفوضية الاستفتاء في 8 يناير/كانون الثاني.

ومختوماً من اللجنة العليا للولاية لدى مركز الاستفتاء المسجل فيه أثناء الاقتراع، فمن حقه الإدلاء بصوته. وعلى الرغم من أن مكتب الاستفتاء قد أبلغ بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بأنه لا يؤيد هذا الخيار لأنه يتعارض مع القانون، إلا أنه أفاد أن الأمر يرجع لرئيس مركز الاستفتاء فيما يتعلق بالسماح لهذا الناخب للإدلاء بصوته بناءً على شروط الفقدان ومدى كون هذا الناخب معروفاً لدى موظفي مركز الاستفتاء.⁶⁵ وبالتالي، أصدر مكتب الاستفتاء تعليمات قبل نهاية الاقتراع بيومين (14 يناير/كانون الثاني) يُسمح بموجبها للناخبين الذين فقدوا بطاقات تسجيلهم بأن يدلوا بأصواتهم بشرط وجود محضر شرطة بالفقد ووجود اسم الناخب في سجل الاستفتاء.

تقييم عملية تسجيل الناخبين

بوجه عام، جرت عملية تسجيل الناخبين في مناخ ساهه الهدوء والنظام. ففي الفترة من 15 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 18 ديسمبر/كانون الأول، قام المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي بزيارة 245 مركز استفتاء في جميع أنحاء البلاد (30.5 في المئة في مناطق ريفية و 69.5 في مناطق حضرية). ولم يسجل هؤلاء المراقبون أي مشكلات في 86 في المئة من المراكز التي تمت زيارتها، وكان تقييم المراقبين لعملية التسجيل برمتها جيداً أو جيد جداً في حوالي 76 في المئة من مراكز الاستفتاء. وأفاد موظفو مراكز الاستفتاء بوجود مشكلات في اللجنة الفرعية في 41 في المئة من مراكز الاستفتاء التي خضعت للمراقبة، وكانت هذه المشكلات بسبب مستحقات الموظفين والإمداد بمواد التسجيل الإضافية. وكان تقييم المراقبين لدقاتر التسجيل المستكملة أو المواد جيداً أو جيداً جداً في 82 في المئة من المراكز.

اتسمت عملية التحقق من هويات المتقدمين للتسجيل بالنظام على الرغم من وجود بعض المشكلات. وقد لاحظ المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي بعض المشكلات ذات الصلة بصورة أساسية بعدم التحقق من أنساب الأشخاص للتأكيد على تأهلهم للتصويت طالما أن ملامح وجوههم تتم على أنهم من جنوب السودان أو طالما أنهم ملمون باللغات المحلية. وأدى تقييم الأهلية على أساس التمكن من اللهجات المحلية أو بسبب ملامح الوجه التي تتم عن أهل الجنوب إلى إثارة قضايا واضحة بشأن توحيد تطبيق المعايير وعدالتها. وقد لوحظ أن موظفي مراكز الاستفتاء، على سبيل المثال، يتبعون قاعدة الوراثة من جانب الأب على الرغم من أن أحكام القانون⁶⁶ تسمح للمتقدمين بالتسجيل عندما يكون أحد الأبوين ينتمي إلى المجتمعات المحلية الأصلية التي كانت تقطن الجنوب في 1956.

وأظهر موظفو مراكز الاستفتاء، في العديد من الحالات، التزاماً جدياً لتحقيق مصداقية في عملية التحقق من الهوية، وذلك باختيار أكثر من محدد هوية ليمثل المزيد من المجموعات الإثنية. وفي معظم مراكز الاستفتاء في الولايات الشمالية التي زارها المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي، كان هناك أكثر من محدد هوية (من يقوم بالتثبت من الشخصية). وكما أوضح موظفو مراكز الاستفتاء لفرق عمل الاتحاد الأوروبي، كان ذلك ضرورياً بسبب وجود سكان في جنوب السودان ذوي أصول إثنية مختلطة.

ولوحظ وجود مشكلات إجرائية في نسبة الـ 14 في المئة المتبقية للمراكز التي تمت زيارتها، وكانت معظم المخالفات الإجرائية السائدة التي تمت ملاحظتها تتعلق بغياب محدد الهوية (في 9 مراكز). ولوحظ

⁶⁵ أثناء تدريب موظفي مراكز الاستفتاء، تمت إحاطتهم بعدم السماح للناخبين بإدلاء أصواتهم بدون بطاقة تسجيل (الولاية الاستوائية الوسطى، والخرطوم). أفاد المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي أنه في بعض الولايات (جونقلي، وجنوب كردفان، وشرق بحر الغزال) تلقت اللجان العليا للولايات تعليمات صريحة في هذا الشأن من مكتب الاستفتاء، بينما في ولايات أخرى (البحيرات، والاستوائية الغربية، والاستوائية الشرقية، والاستوائية الوسطى، وشمال بحر الغزال، ووراب) كانت اللجان العليا في انتظار التعليمات، ولكن كان ظاهراً السماح لأي شخص مسجل اسمه في سجل الاستفتاء النهائي ومعروف لدى موظف مركز الاستفتاء بالتصويت حتى بدون بطاقة تسجيل.

⁶⁶ القسم (27) (4).

وجود أشخاص غير معتمدين في حوالي 28 في المئة من المراكز، وفي معظم الحالات كانوا أفراد أمن أو مخابرات، وأفراداً تابعين لفريق عمل حكومة الجنوب وضباط سجون.

مشاركة المجتمع المدني

لعب المجتمع المدني السوداني دوراً مهماً في عملية الاستفتاء في كل من تثقيف الناخبين وفي التربية الوطنية (التعليم المدني) وفي مجالات الرقابة المحلية (وكذلك في الرقابة الإعلامية، انظر القسم الخاص بالإعلام أدناه). واشترك المجتمع المدني الدولي في كل من الرقابة على العملية وتدريب المجتمع المدني السوداني في مجال تثقيف الناخبين والتربية الوطنية (التعليم المدني).

تثقيف الناخبين والمعلومات والمجتمع المدني

تصميم جهود تثقيف الناخبين وحملة معلومات الناخبين بصورة أساسية كجهد إعلامي عام تم استكماله بمبادرات من الباب للباب قامت بها منظمات المجتمع المدني المحلي. وقام شركاء دوليون بإسداء المشورة الفنية وتقديم المساندة. وقامت لجنة إعلام مستقلة بتنسيق الحملة الإعلامية على مستوى مفوضية الاستفتاء وقد دعمها في ذلك شعبة التواصل الجماهيري التابعة لشعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات. وكان هناك خلاف بين شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات ومفوضية الاستفتاء بشأن إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بالتعاقد والتوريدات التي أفضت إلى تعيين وكالة إعلان بعينها لتوزيع المواد، حيث إن ذلك كان له دلالة على أن بعض المواد الإلكترونية التي تم إنتاجها لم تتم إذاعتها. وقد تم إنتاج الكثير من المحتوى الإعلامي الإلكتروني لتثقيف الناخبين قبل الاستفتاء وقبل التسجيل، وبالتالي لم يتضمن هذا المحتوى سوى رسائل تحفيز ذات طبيعة عامة فقط. وقد ظهر ممثلو مكتب الاستفتاء في برامج تثقيف الناخبين التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شاشة تلفزيون جنوب السودان المملوك لحكومة الجنوب كما سمعوا في إذاعة جنوب السودان. وكان تقييم مراقبي الاتحاد الأوروبي لهذه الحملة الإعلامية أنها عديمة الفعالية والكفاءة نظراً لأنها كانت تعتمد على محتوى إعلامي يتطلب وجود أجهزة تلفزيون وراديو (انظر القسم الخاص بالإعلام أدناه) كما كان هذا المحتوى موجهاً لشريحة من السكان يجيدون اللغة الإنكليزية أو العربية الفصحى.

وقامت منظمات المجتمع المدني السوداني بالجهد الخاص بالمعلومات المرتبطة بالناخبين من خلال لقاءات شخصية حيث تم تمويل هذا الجهد من جانب صندوق التمويل المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تديره منظمة الهجرة الدولية، وقد قامت منظمات المجتمع المدني بتوزيع المواد الإعلامية والتعريفية الصادرة عن مفوضية الاستفتاء (بوسترات، وتي شيرتات، وحقائب تسوق، إلخ) كما أنها استعانت بوسائل الاتصال المباشر لتثقيف الناخبين. وبصورة منفصلة، قام المعهد الديمقراطي الدولي بتطوير جهوده الرامية إلى تثقيف الناخبين من خلال شبكة المنظمات غير الحكومية المحلية التابعة له التي تقوم بتوجيهها مجموعات من الشمال والجنوب، والمجموعة السودانية للانتخابات الديمقراطية، والشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية، على التوالي. وكانت هناك شواهد على ضبابية الحملات الإعلامية وجهود تثقيف الناخبين في بعض الأحيان في الجنوب، ومع ذلك، فمع وجود "منظمة التعليم المدني لجنوب السودان"، انتشرت بوسترات للاقتراع على نطاق واسع تتضمن خيار الانفصال. وبوجه عام، دار محور تركيز الكثير من جهود التثقيف حول تعظيم مشاركة الناخبين، بينما تناولت بعض أنشطة تثقيف الناخبين تبعات خيار الوحدة أو الانفصال فيما يتعلق بترتيبات ما بعد الانفصال.

وفي الشمال، تمثل أحد الأسباب الممكنة في محدودية أثر حملة المعلومات الخاصة بالناخبين التي تمت بعمل لقاءات شخصية في أن المنظمات غير الحكومية التي قامت بأنشطة تثقيف الناخبين قبل انتخابات أبريل/نيسان 2010 لم تكن لديها خبرات محددة في استهداف الجمهور في جنوب السودان. وأدى ذلك، ممتزجاً بحملة سياسية صامتة لم تحاول على نحو فعال تعبئة الناخبين لصالح خيار ما أو آخر، إلى ضعف معرفة إجراءات التصويت الأساسية بين الناخبين في الشمال والجنوب (في 52 في المئة من جميع مراكز الاستفتاء التي خضعت لبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي).

الرقابة المحلية للانتخابات

في ولايات الشمال، أصدرت مفوضية الاستفتاء ما يزيد على 5260 اعتماداً لما بلغ إجماليه 50 منظمة مراقبة محلية للاقتراع.⁶⁷ وفي جنوب السودان، وزع مكتب الاستفتاء ما يزيد على 10 آلاف شارة اعتماد للاقتراع للمراقبين المحليين.⁶⁸ وقاد المراقبين المحليين شبكتان كبيرتان في الشمال: الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية (بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني) والبرنامج السوداني لرصد ورقابة الانتخابات المحلية (بمساعدة برنامج الأمم الإنمائي ومركز كارتر). وفي ولايات الشمال كان في مساعدة المجموعة السودانية للانتخابات الديمقراطية، وهي شبكة شقيقة للشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية (نظراً لأنهما يصدران بيانات مشتركة في المراحل المختلفة من العملية)، المعهد الديمقراطي الوطني مع ثلاثة منظمات أخرى تلقي مساعدة من مركز كارتر. وبين هذه الولايات قامت المجموعة والشبكة بنشر ما يزيد على 3 آلاف مراقب في مواقع ثابتة. وقام البرنامج السوداني لرصد ورقابة الانتخابات المحلية بنشر ما يزيد على 2500 مراقب في مواقع ثابتة، كما تم الترحيب ببعض التنسيق بين أكبر مجموعتين في الجنوب لضمان التغطية الشاملة لجميع مراكز الاستفتاء من جانب فريق من المراقبين.

وانتشر المراقبون المحليون بأعداد كبيرة من أجل الاستفتاء وكانوا يؤكدون على تواجدهم في جميع مراحل العملية وخطواتها حيث بلغت نسبة الحضور حوالي 96 في المئة تقريباً من جميع مراكز الاستفتاء التي خضعت لمراقبة. ويمثل ذلك مساهمة كبيرة لهذه العملية وتعزيزاً لها من جانب المجتمع المدني السوداني كما أنه فآل طيب للعمليات الانتخابية في المستقبل سواء في الشمال أو الجنوب.

وفيما يتعلق بوكلاء الأحزاب السياسية، ففي يوم 29 ديسمبر/كانون الأول قامت مفوضية الاستفتاء بعمل لقاء تعريفى لمدة يوم واحد مع المعهد الجمهورى الدولى ومجلس شؤون الأحزاب السياسية فى الخرطوم بشأن أفضل ممارسات المراقبين فيما يتعلق بالتصويت على الاستفتاء وفرز الأصوات وحصرها. وحضر هذا اللقاء حوالي 180 مراقباً من الأحزاب والمجتمع المدني - مع ما يزيد على 25 حزباً و35 منظمة غير حكومية كانوا ممثلين. وكان هناك عوار فى هذا القانون تمثل فى عدم النص على تمكين وكلاء الأحزاب من مراقبة عملية تسجيل الناخبين فى عمليات الاقتراع. ولم تفرق إرشادات مفوضية الاستفتاء بشأن الاعتماد الصادرة فى 7 نوفمبر/تشرين الثانى 2010 بين المراقبين المحليين المحايدىن وكلاء الأحزاب. ولهاتان الفئتان من أصحاب المصالح مختلفة فى هذه العملية كان من الأفضل خدمتها بفئات اعتماد منفصلة. ولم يكن لممثلى الأحزاب السياسية، الذين كانوا يتصرفون بشكل رسمى كمراقبين محليين، أى حق قانونى فى الطعن بصورة رسمية على العمليات التى تتم على مستوى مركز الاستفتاء خاصة مراحل الفرز والحصر ذات الأهمية البالغة.

المراقبة الدولية للانتخابات

على ضوء الوضعية التاريخية لاستفتاء جنوب السودان (ثانى استفتاء ينادى بالاستقلال فقط فى أفريقيا منذ استفتاء غينيا فى 1958)، وكذلك أهمية تنفيذ اتفاق السلام الشامل، تم نشر عدد كبير من بعثات المراقبة الدولية من منظمات دولية بواسطة الاتحاد الأوروبى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. كما اختار شركاء السودان الثنائىون مثل البرازيل، وكندا، والولايات المتحدة، وروسيا، والصين، واليابان، والعديد من الدول الأعضاء فى الاتحاد

⁶⁷ تم إصدار أعداد أقل بصورة كبيرة من الاعتمادات لتسجيل الناخبين.

⁶⁸ تم تكليف اللجان العليا للولايات باعتماد المراقبين المحليين على المستوى المحلى، ولم يسجل مكتب الاستفتاء إجمالى عدد الاعتمادات الصادرة، ولكنه كان على علم بكيفية توزيع العديد من الشارات على هذه اللجان.

⁶⁹ تأخير تغيير الإجراءات يعنى أنه بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2010 قد تم إبلاغ بعض مجموعات المراقبين المحليين فى جنوب السودان بتقديم صور جوازات سفر لكل مراقب من المراقبين التابعىين لهم، بينما لم يتم إبلاغ آخرين. أصدرت مفوضية الاستفتاء فى بادئ الأمر تعليمات فى 1 نوفمبر/تشرين الثانى بأنه يتوجب على المراقبين المحليين تقديم صور ثم سحبت هذا المطلب فى 7 نوفمبر/تشرين الثانى.

الأوروبي إرسال فرق من المراقبين. وقام مركز كارتر بنشر بعثة كبيرة في انتخابات 2010، وعمل على مواصلة تواجده في السودان، كما قام بنشر بعثة جديدة بمذكرة تفاهم جديدة في 20 أغسطس/آب ضمت موظفين أساسيين ومراقبين فترات طويلة وصلوا في سبتمبر/أيلول 2010. وبصورة منفصلة قامت لجنة مراقبة الاستفتاء التابعة للأمم المتحدة في السودان والمكونة في ثلاث شخصيات رفيعة المستوى من تنزانيا، والبرتغال، ونيبال بمساع حميدة في عملية الرصد الدولي كما ورد في القانون وبناءً على طلب أطراف اتفاق السلام الشامل. وقامت لجنة مراقبة الاستفتاء التابعة للأمم المتحدة في السودان بإرسال مسؤولين مختصين برفع التقارير في كل ولاية سودانية من أكتوبر/تشرين الأول 2010.

وعلى الرغم من أن غالبية بعثات المراقبة كانت تقوم بمراقبة الاقتراع ومرحلة حصر الأصوات في استفتاء جنوب السودان بصورة حصرية، قام كل من لجنة مراقبة الاستفتاء التابعة للأمم المتحدة في السودان ومركز كارتر بعملية المراقبة في المراحل المبكرة. وقد أصدرنا بيانات خلال المراحل المختلفة للعملية.

ومن منتصف ديسمبر/كانون الأول، كانت تقوم بعثة المراقبين التابعة للاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، والاتحاد الأوروبي بتنظيم منتديات أسبوعية للمراقبين في كل من الخرطوم وجوبا. وعلى ضوء سابقة النجاح الذي شهدته انتخابات 2010، قام فريق عمل المانحين بتنظيم مؤتمرات فيديو كونفرانس كل يومين أو ثلاثة أيام أثناء فترة الاقتراع، من خلالها كان يلتقي المراقبون الدوليون والدبلوماسيون في مكاتب وفد الاتحاد الأوروبي في الخرطوم وجوبا.

مشاركة النساء

نصت المادة 31 من الدستور الوطني المؤقت وإعلان الحقوق في الدستور المؤقت لجنوب السودان على المساواة أمام القانون دون تفرقة بسبب الجنس. وقد كانت مشاركة النساء في الحياة العامة مقيدة منذ زمن طويل بسبب العادات والتقاليد والثقافة التي كانت سائدة في مجتمع السودان. ولا تحتل المرأة سوى 2.1 في المئة و2.9 في المئة من مراكز صنع القرار في الوزارات الوطنية ووزارات الولايات على التوالي. وقد وقع السودان، ولكن لم يصادق، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينص الدستور الوطني المؤقت على المساواة في الحقوق لكل من الرجال والنساء (مادة 31). وهناك كوتة (حصّة) لتمثيل المرأة في المجلس الوطني بواقع 25 في المئة. وفي جنوب السودان، تتمتع الوزارة المسؤولة عن تحقيق المساواة بين الجنسين والطفولة والرفاهية الاجتماعية بمسؤوليات الدولة إزاء تشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة. وثمة قدر من المساواة أكبر في جنوب السودان على المستوى الوزاري حيث تترأس المرأة 25 في المئة من الوزارات.

النساء في إدارة الاستفتاء

لا تزال الأمية عائقًا كبيرًا أمام تشغيل النساء خاصة في جنوب السودان حيث إن هناك زعمًا بأن 88 في المئة من جميع النساء لا يقرأن أو يكتبن. 6 وفي هيئات إدارة الاستفتاء، أفاد المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي أ، 5.4 في المئة فقط من مراكز الاستفتاء التي تمت زيارتها كانت تترأسها نساء. ولم تكن هناك موظفات نهائيًا في 44.7 في المئة من مراكز الاستفتاء في الولايات الشمالية، و36.3 في المراكز الموجودة في جنوب السودان. وفي 35.6 في المئة من المراكز في الولايات الشمالية و41.1 في المئة في جنوب السودان لم تكن هناك سوى امرأة واحدة. ويرجع السبب في ضعف المشاركة النسائية إلى حد السن المقيد بأربعين سنة الذي تم فرضه مؤخرًا على جميع موظفي المراكز. ونتيجة لذلك، قامت إدارة الاستفتاء بتسريح عشرات منهن بعد نهاية فترة التسجيل حيث

⁷⁰الأرقام مأخوذة من جامعة أحفاد للنساء

⁷¹صندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان. http://htm.index/Sudan_souer/org.unfpa.sudan/

كانت تجري الاستعدادات لمرحلة الاقتراع. وهذا الإجراء أدى إلى عدم تأهيل بعض الموظفين الأفضل تعليمًا، أي الجيل الأصغر سنًا الذي استفاد من تحسين سبل الوصول إلى التعليم الذي كان متاحًا للنساء بعد تسعينيات القرن المنصرم. وثمة عائق آخر حال دون تشغيل النساء كموظفات اقتراع، تمثل في العمل الليلي من جانب موظفي الاستفتاء في مراكز الاستفتاء أثناء فترة الاقتراع التي بلغت 17 يومًا. وأدى الالتزام الصارم بالعبادات والتقاليد والقيم الدينية السائدة إلى صعوبة قيام العديد من السودانيات بالوفاء بهذا المطلب في جميع أنحاء البلاد.

النساء كمسجلات وناخبات

بلغت نسبة النساء اللاتي تم تسجيلهن للاستفتاء 52 في المئة من الناخبين المسجلين. وفي الولايات الشمالية كانت النساء تمثل 39 في المئة فقط من جميع الناخبين المسجلين حيث تراجعت النسبة إلى 27 في المئة في شمال دارفور، و29 في المئة في غرب دارفور، و33 في المئة في جدارف وسينار. وتساءل المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي عن أسباب هذا التناقض الواضح بين الشمال والجنوب، ووجدوا أن رجال الجنوب الذين كانوا يعيشون في الشمال كانوا يرسلون أسرهم في البداية إلى الجنوب مع مواصلة عملهم و/أو البحث عن الثروة في الشمال حين. وهذه الهجرة المتتالية نحو الجنوب مع بقاء الرجال العاملين في الشمال كان لها أثر في عملية التسجيل وأرقام المشاركة حيث إن نسبة كبيرة من النساء اللاتي قمن بالتسجيل في الشمال سافرن في الوقت نفسه ولم يستطعن أن يصوتن بعد أن أصبحن بعيدات عن مركز الاستفتاء القريب منهن.

وفي جنوب السودان، بدا أن معدلات تسجيل الناخبات تعكس بصورة أفضل النصيب الأعم للنساء بين السكان البالغين. وفي بعض الحالات، مثلما في جونقلي، تم تسجيل أعداد من النساء أكبر بكثير من الرجال. ويرجع السبب في ذلك إلى حد ما إلى وجود نسبة كبيرة من الرجال كقوات أمن بعيدًا عن مواطنهم الأصلية، ومعدلات الوفيات من الرجال أثناء الحرب الأهلية السودانية الثانية.

وتعتبر أرقام التصويت الذي تم خارج البلاد التي أتاحتها مركز البيانات غير متوازنة بصورة طفيفة حيث بلغت نسبة النساء 47 في المئة ونسبة الرجال 53 في المئة. وقد عكست هذه النسبة الغالبة لتسجيل الرجال شتات السودانيون الجنوبيين حيث نجد تجاوزًا في نسبة تمثيل الرجال بصورة طفيفة.

وقد لاحظ المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي أن النساء هن المستفيدات الرئيسيات من النقل المنظم إلى مراكز الاستفتاء. وكانت النساء أكثر ميلًا للتصويت أثناء الأيام الأخيرة من فترة التصويت، أي في نهاية الأسبوع حيث كان يقوم الرجال الموظفون برعاية الأسر أثناء قيام النساء بالتصويت. ومع ذلك، وبناءً على ما شهدته بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، كانت دراية المرأة بإجراءات الاقتراع أقل. ويرجع السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى استمرار ارتفاع معدلات الأمية وعدم استطاعة النساء الوصول إلى وسائل الإعلام في كل من جنوب السودان وشماله.

النساء في المراقبة المحلية

تبين الصورة الكاملة التي تعرضها مجموعات المراقبين المحليين تناقضًا واضحًا مع جميع موظفي مراكز الاستفتاء تقريبًا. ونظرًا لحصول المراقبين على تدريب من خلال المعهد الوطني الديمقراطي ومركز كارتر، كان بينهم من جميع التحالفات على طول البلاد وعرضها - مثل الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية/المجموعة السودانية للانتخابات الديمقراطية والمنظمات الثلاث المناظرة لها في الشمال - نسبة كبيرة تمثل النساء (كانت في أغلب الأحيان الأكثرية في مراكز الاستفتاء) في جميع مراكز الاستفتاء تقريبًا في جميع أنحاء البلاد، وعلى مستوى مجموع الولايات، وفي نهاية المطاف في مراكز البيانات في كل من الخرطوم وجوبا.

حملة الاستفتاء

الإطار القانوني للحملة

على الرغم من الضمانات الدستورية، تقيد القوانين السودانية الحق في القيام بحملات حرة والتعبير عن الرأي وكيفية القيام بذلك. وفي كل من الولايات الشمالية وجنوب السودان، تستخدم سلطات الولاية وهيئاتها الصلاحيات الموسعة لها بموجب قوانين الإجراءات الجنائية لمراقبة الاجتماعات والتظاهرات. ويُفسر ذلك بالحصول على موافقة مسبقة على الاجتماعات والمسيرات حتى أثناء أي حملة انتخابية. إضافة إلى ذلك، فأجزاء من بعض القوانين التالية لاتفاق السلام الشامل مثل قانون الصحافة والنشر لسنة 2009،⁷³ وقانون خدمة الأمن الوطني تقيد حرية القيام بحملات.⁷⁴

ولم يستقم هذا مع ما ورد في القانون من التزام بالسماح بالتعبير الحر عن وجهات النظر بشأن الاستفتاء، والحماية الدستورية 10 لحرية التعبير، والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والاعتراف الدولي بهذه الحريات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهناك مثال عملي على هذه القيود تمثل في يوم 8 يناير/كانون الثاني 2011 عندما نظم محامون عن شخصين لديهما قضيتان خاصتان بالاستفتاء مؤتمراً صحفياً في الخرطوم لكنهم لم يُمنحوا تصريحاً بذلك من المخابرات الوطنية وأجهزة الأمن.

القيام بالحملات

انتمت الحملات في الولايات الشمالية في أحسن أحوالها بالصمت، وذلك نظراً للانخفاض النسبي للمسجلين في الاقتراع. وفي جنوب السودان، عقدت حكومة الجنوب العزم على استيفاء نسبة المشاركة اللامعقولة لضمان صلاحية الاستفتاء البالغة 60 في المئة بمقتضى القانون مما جعل الهدف غير المعلن هو الوصول بهذه النسبة إلى 100 في المئة. ومن هنا ركزت الحملة على تعبئة الناخبين وليس على أي مناقشة بشأن تبعات خيار الوحدة أو الانفصال. وقادت هذه الجهود الحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي، كما تم استبعاد الأحزاب السياسية الأخرى، وذلك على الرغم من مشاركتها السياسية في فريق العمل المعتمد من حكومة جنوب السودان بشأن الاستفتاء.

وبينما لم يسمح إجراء الحملة بتعبير حقيقي عن إرادة السودانيين الجنوبيين، كان قرار سياسة الحركة هو الوصول إلى نسبة مشاركة 100 في المئة من خلال استراتيجية تعبئة نجم عنها إجراءات قسرية في بعض المناطق. وفي بعض الأوقات، كانت توقعات المشاركة – بتشجيع من الحزب الحاكم – هائلة لدرجة تحقير حقوق فرادى الناخبين في الاختيار بإرادة حرة بين خيارين أو في الواقع لتجنب المشاركة في العملية برمتها. وتم التعبير عن هذا التطرف في مثل هذا السلوك في الولاية الاستوائية الغربية حيث وصف حاكم الولاية المجموعة الدينية التي تمثل أقلية هناك، وهي جماعة شهود يهوا، بأنهم خائنون دون سند معقول من قانون وذلك لرغبتهم في العزوف عن السياسة ومن ثم مخالفة ما كفله الدستور لهم من حماية. وكان الحريق العمدي لمبنى كنيسة شهود يهوا في يامبيو في 1 يناير/كانون الثاني نتاجاً لحالة الشك والريبة العامة ضد هذه الجماعة، وهو اتجاه كان سائداً لدى الحكومة. وبينما رحبت بعثة مراقبة

⁷² القسم 127 من قانون الإجراءات الجنائية (1991، الولايات الشمالية) الباب الثاني عشر من قانون الإجراءات الجنائية (2008، جنوب السودان).

⁷³ ينص هذا القانون على وجود محكمة خاصة لإصدار الأحكام في شأن الإعلام المطبوع وهناك مكتب مدع خاص لهذا الغرض. لا ينطبق هذا القانون في جنوب السودان.

⁷⁴ القسم 50 من النسخة العربية الرسمية يوضح أن المخابرات الوطنية وأجهزة الأمن لديها قوات شرطة كبيرة وصلاحيات من بينها الاعتقال لمدة 30 يوماً بدون العرض على القضاء. أما النسخة الإنجليزية الرسمية فليست كذلك. ينطبق هذا القانون في جميع أنحاء السودان.

⁷⁵ المادتان 30 و31 من الدستور الوطني المؤقت.

الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بالتزام حاكم الولاية الاستوائية الغربية في 27 يناير/كانون الثاني برفع القيود المفروضة على هذه الجماعة الدينية، لم يتم إجراء أي تحقيق رسمي بشأن هذا الحريق حتى قيام البعثة بمغادرة السودان في 30 يناير/كانون الثاني.

وفي جنوب السودان، لجأت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى قوات الشرطة (والصلاحيات البوليسية) أثناء حملة الاستفتاء في حالات قليلة لإلقاء القبض على النشطين المؤيدين للوحدة ومضايقتهم، على سبيل المثال عندما تم القبض على رئيس مجلس السلام والوحدة عند وصوله إلى مطار جوبا في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، وكذلك حالات القبض على أعضاء حزب المؤتمر الوطني في جونقلي، وفي الولاية الاستوائية الشرقية والولاية الاستوائية الغربية، وفي غرب بحر الغزال قبل الاقتراع وأثناءه.

كما تم الإبلاغ عن عدد قليل نسبياً من المخالفات الخاصة بالحق في القيام بحملات بصورة رسمية، ولكن في بيئة شديدة التسييس للوصول إلى أعلى نسبة مشاركة في الاستفتاء في جنوب السودان، لم تكن أعمال الترويع ظاهرة باستمرار. وتمثل حالات الترويع الموثقة لأعضاء حزب المؤتمر الوطني في جونقلي والولاية الاستوائية الوسطى (بحر الجبل) انتهاكات لضمائم الولاية للسماح بحرية التجمع والتعبير. وبينما أدت حوادث متفرقة إلى الوفاة جنوب كردفان ولايات الوحدة وكذلك في منطقة أبيي، فإن هذه الحوادث لم تقلل من جودة الأوضاع الأمنية في جنوب السودان قبل الاستفتاء، وأثناءه، وبعده. وبنوه إلى أن التزام السلطات الوطنية بضمائم إجراء الاستفتاء في بيئة داعمة من الناحية الأمنية أمر يستحق الثناء والتقدير.

ومع ذلك، وبمجرد أن بدأ الاقتراع، وعلى الرغم من المشاركة الحرة والطوعية الشعبية العارمة من جانب المواطنين، استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان الاستفادة من فترة الاقتراع التي بلغت 7 أيام خاصة في الأيام الأخيرة له في متابعة فرادى الناخبين الذين لم يدلوا بأصواتهم. وأورد المراقبون في بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي حالات، على سبيل التندر، حاصرت فيها أجهزة الحكم المحلي الناخبين للتوجه إلى صناديق الاقتراع. وقد شجع هذه الأعمال مستشار سياسي مخضرم لحاكم (محافظ) الولاية في مقابلة إذاعية تم بثها على موجة إف إم في يامبيو في 14 يناير/كانون الثاني حيث قال:

"حتى إن كنت شخصاً واحداً أدلى بصوته لصالح الوحدة، فسنعرفك. "وحتى إن كنتم ثلاثمئة شخص أو أكثر، ولم تدلوا بأصواتكم، فسنعرفكم. وهناك بعض البطاقات التي فقدت وتم العثور عليها في يامبيو إف إم... وعلى أصحابها أخذها، وهناك بعض المراكز لم يتم التصويت فيها من جانب أكثر من ثلاثمئة شخص، نرجو التوجه إلى هناك لوجه الله للتصويت اليوم وغداً للتصويت واجب. فإن لم تفعل فستنال غضباً منا وسنعتبرك خائناً وسوف نعرفك. وسوف نعرفك. وفي جميع الأحوال، سنركز من باكر عندما ينتهي التصويت بل من اليوم لمعرفة من تخلف عن التصويت وأسباب ذلك... وسنوظف كل ما لدينا غداً لمعرفة من لم يصوت وعليهم أن يقولوا لشعب الجنوب لماذا لم يدلوا بأصواتهم..."⁷⁶

⁷⁶ قام حاكم (محافظ) الولاية بإصدار هذه التعليقات في 4 يناير/كانون الثاني على الجمهور في مقاطعة تامبورا. تم بث يامبيو إف إم في 14 يناير/كانون الثاني.

الإعلام

البيئة الإعلامية

تسيطر الإذاعة على البيئة الإعلامية في جنوب السودان حيث تعتبر وسيلة الإعلام الوحيدة التي تصل الجمهور العام بأكمله. وتتركز معظم المحطات الإذاعية في جوبا.⁷⁷ وفي المناطق الريفية، فبالإضافة إلى عدد قليل من المحطات الإذاعية الخاصة بالمجتمعات المحلية، هناك شبكة من المحطات الإذاعية المملوكة للدولة⁷⁸ تغطي 8 عواصم ولايات، وشبكة خاصة⁷⁹ بها محطات إذاعية في 5 ولايات. ويتسم نطاق تغطية المحطات الإذاعية المحلية بأنه محدود، ومع ذلك، فالمحطة الإذاعية الوحيدة التي تغطي المنطقة هي إذاعة ميرايا التابعة للأمم المتحدة (التي تبث من جوبا). والتلفزيون قاصر على محطة واحدة مملوكة للدولة وهي تلفزيون جنوب السودان، ويزداد جمهور هذه المحطة ببطء، ولكنه لا يزال يمثل أقلية صغيرة من المواطنين.⁸⁰ وجميع وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة ملكية خاصة. ولم يتطور قطاع الصحافة بسبب عدم وجود مطابع في جنوب السودان حيث يتم طبع الجرائد اليومية في الخرطوم، أو أوغندا، أو كينيا. ويعتبر ضعف شبكات التوزيع أحد الشواغل الأخرى: لم تُنح الجرائد اليومية من الخرطوم إلى جوبا لبعثة مراقبة الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الجرائد اليومية بشكل تام في جنوب السودان في بعض الأيام. وهناك مشكلات أخرى واجهتها جرائد الجنوب اليومية التي تُطبع في الخرطوم تمثلت في عدم وجود موارد مالية (حيث إنها تعتمد بصورة رئيسية على سوق الإعلانات في الجنوب، وهو لم يتطور بالقدر الكافي). وتواجه صناعة الإعلام صعاباً بسبب ضعف الأجور،⁸¹ والمهارات الصحفية المحدودة، وضعف التدريب،⁸² وعدم توافر المعدات مع ضيق نطاق حجم سوق الإعلانات، الأمر الذي يحد من تطور الإعلام.

ومع ذلك، تضمنت التطورات الإيجابية منذ انتخابات أبريل/نيسان 2010 إطلاق منافذ إعلام جديدة: إذاعة صوت الشعب، وتلفزيون إبيوني (الأيونس)، وجريدة الإندبندنت (وهي جريدة أسبوعية صدر العدد الأول منها في 3 يناير/كانون الثاني 2010)، وافتتاح أول مطبعة في جنوب السودان حيث تمتلكها جريدة "ذا سينتيزن" اليومية⁸³ وقد قامت بطبع أول عدد لها في جوبا في 10 يناير/كانون الثاني 2010.

الإطار القانوني للإعلام

هناك فراغ هائل في الإطار القانوني للإعلام في جنوب السودان. فحرية الكلام والتعبير مكفولة بموجب اتفاق السلام الشامل، والدستور الوطني المؤقت، والدستور المؤقت لجنوب السودان، لكن لا توجد لوائح وتنظيمات محددة تحكم الإعلام. وقد عُرض على البرلمان قانون الحق في المعرفة (RTI)، وقانون مجلس إذاعة جنوب السودان (SSBC)، وقانون السلطة المستقلة للإعلام (IMA) في سبتمبر/أيلول 2009. فمع ذلك، وبعد العديد من التعديلات لم تُقدم هذه القوانين للتصويت النهائي عليها. وتعتمد لوائح الإعلام

⁷⁷ هناك محطة إذاعية واحدة مملوكة للدولة في جوبا و9 محطات مملوكة للقطاع الخاص.

⁷⁸ توجد محطات إذاعية مملوكة للدولة في الولاية الاستوائية الوسطى، والولاية الاستوائية الغربية، والولاية الاستوائية الشرقية، وولاية واراب، وغرب بحر الغزال، والبحيرات، والوحدة، وجونقلي.

⁷⁹ أنشأت شبكة الإذاعة الكاثوليكية في السودان (SCRN) شبكة تضم 6 محطات إذاعية في الولايات الاستوائية الوسطى والشرقية، والبحيرات وواراب، وأعلى النيل

⁸⁰ في أكتوبر/تشرين الأول تم إطلاق تلفزيون خاص (إبيوني) من خلال القمر الصناعي ولكنه ما زال غير قادر على إنتاج بث ثابت وليس له جمهور على أرض الواقع.

⁸¹ يبلغ متوسط أجر الصحفي 700 جنيه سوداني (350 - 400 للمبتدئ)، ويمكن أن يصل إلى 3 آلاف جنيه لرئيس التحرير.

⁸² في العادة تقدم وسائل الإعلام تدريباً للصحفيين مثل تلفزيون النيل الأزرق، وجريدة الصحافة.

⁸³ تم طبع جريدة "ذا سينتيزن" من قبل في الخرطوم وكانت تصل يومياً إلى جوبا.

وتنظيماته في الوقت الحالي على أحكام دستور جنوب السودان والإرشادات العامة من وزارة الإعلام والبت في حكومة جنوب السودان.

ولا يسري التشريع الوطني للإعلام والبت المطبق الآن في الولايات الشمالية على الولايات الجنوبية؛ ومع ذلك يتعين على الصحف اليومية لجنوب السودان التي تُطبع في الخرطوم أن تلتزم بقانون الصحافة والنشر لسنة 2009 الذي بموجبه تم إنشاء المجلس الوطني للصحافة والنشر كهيئة تنظيمية لديها صلاحيات تنظيمية للإعلام المطبوع. ويتضمن ذلك رقابة مشددة على تحرير المحتوى. ويحد قانون الأمن الوطني لعام 2010،⁸⁴ وقانون تنظيم العمل الإنساني التطوعي لسنة 2006،⁸⁵ من قدرة الإعلام والمنظمات غير الحكومية⁸⁶ من التعليق على أنشطة الحكومة وأعمالها. وهناك مثال على تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع أثناء الاستفتاء يتمثل في محاكمة محرر جريدة بور سودان لكتابته مقالة عن إمكانية انتشار المطالبات بالحكم الذاتي بعد الاستفتاء وكان⁸⁷ ذلك أمام محكمة مختصة للنظر في قضايا الصحافة والنشر.

وبالرغم من عدم وجود قانون شامل للإعلام، فقد تم تنظيم حملة الاستفتاء من خلال اللوائح الخاصة بالحملة الإعلامية (MCRs) لعام 2010 الصادرة عن مفوضية استفتاء جنوب السودان في 8 ديسمبر/كانون الأول 2010، "وقواعد الإعلام وضماناته" الواردة في قانون الاستفتاء. ووفق لوائح الحملات الإعلامية، يحق "لجماعات الدعوة" المسجلة لدى مفوضية الاستفتاء القيام بحملات للاستفتاء، ويقصد بهذه الجماعات منظمات المجتمع المدني، أو الأحزاب السياسية، أو الأفراد. ومع ذلك، وحتى الآن لم يتم إصدار قائمة رسمية لمجموعات الدعوة. وقد تم تشكيل لجنة مستقلة للإعلام من مسؤولياتها تخصيص الزمان والمكان في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة بهدف إتاحة وسائل الإعلام بصورة عادلة ومنصفة لأي خيار من خيارات الاستفتاء وتحقيقاً لحملة التوعية الشاملة للناخبين. وتم نشر اللوائح الخاصة بالحملات الإعلامية بعد مدة طويلة من الإطلاق الرسمي للحملة،⁸⁸ ومع ذلك لم تكن جميع المنافذ الإعلامية على دراية بها.

ومما حد من التنفيذ الفعال لهذه اللوائح التأخير في صدورها، وعدم التواصل بين أصحاب المصالح في الوسط الإعلامي، وغياب القواعد الملزمة بشأن تحديد الزمان والمكان، وعدم تغطية الفعاليات التي تم تنظيمها بصورة كافية.

وبجانب اللوائح الخاصة بتنظيم هيئات إدارة الاستفتاء، لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي حالة للتنظيم ذاتي. أصدرت إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 "ميثاقاً مرايا للاستفتاء والمشاورات الجماهيرية" الذي كان يحتوي على إرشادات مهنية داخلية تفصيلية للصحفيين العاملين لديها عند تغطية الاستفتاء.

⁸⁴ يسري هذا القانون على الولايات الشمالية وجنوب السودان.

⁸⁵ يعرف بقانون المنظمات غير الحكومية. لا يسري على جنوب السودان ولكن نظام تسجيل مماثل ينطبق على أساس إداري. في مؤتمر صحفي في 20 يناير/كانون الثاني 2011، قالت بعض مجموعات المراقبة في الولايات الشمالية أن القوانين واللوائح في جنوب السودان كانت بمثابة عراقيل للقيام بالدور المنوط بهم هناك.

⁸⁶ يشمل ذلك مجموعات مراقبة محلية.

⁸⁷ حددها قاضي القضاة بموجب القسم 34(1) من قانون الصحافة والنشر لسنة 2009 بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في

هذا القانون.

⁸⁸ مدة حملة الاستفتاء من 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 إلى 7 يناير/كانون الثاني 2011.

حرية التعبير والتحديات الكبرى التي تواجه الإعلام أثناء فترة الاستفتاء، أوقف المجلس الوطني للصحافة جريدة الخرطوم مونتور وهي جريدة يومية تصدر في جنوب السودان وتطبع في الخرطوم في 22 و 23 ديسمبر/كانون الأول بناءً على عدة مزاعم.⁸⁹ وكانت هذه الجريدة تغطي حملة الاستفتاء بصورة مكثفة وقد فهم أن هذا الوقف بمثابة ترويع. وقد لاحظت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي الانتخابات زيادة عامة في أعمال الترويع والهجوم على حرية التعبير في الولايات الشمالية أثناء أيام التصويت. ففي 9 يناير/كانون الثاني نشرت جريدة أسبوعية تصدر في بور سودان تسمى "صوت برووت" مقالة قالت فيها أن تهمة شرق السودان وعدم تنميته من الممكن أن يؤدي إلى انتشار مطالبات بالحكم الذاتي في البلاد بعد انفصال جنوب السودان. وتم القبض على رئيس تحرير الصحيفة أبو عيشة كاظم وكاتب المقال عبد القادر باكاش ووجهت إليهما 8 اتهامات في الوقت الذي كانت تغادر فيه بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي البلاد، وكان من بين هذه الاتهامات محاولة الانقلاب على الحكومة الدستورية، وهي جريمة عقوبتها الإعدام بموجب القانون الجنائي. وطالت أعمال ترويع الصحفيين وسائل الإعلام الدولية عندما اعترضت السلطات المحلية في 10 يناير/كانون الثاني طاقم العمل التابع لإذاعة بي بي سي بعد نشر برنامج حي على الهواء عن الاستفتاء استضاف أعضاء من المعارضة السياسية.

وعلى النقيض، لم تتأثر وسائل الإعلام في جنوب السودان بهذه الرقابة المتشددة المباشرة من جانب حكومة الجنوب، ولكنها كانت تواجه تحديات أخرى.⁹⁰ فقد كانت إحدى المشكلات الكبرى هي نقص الدعم المادي، الأمر الذي أفضى، على سبيل المثال، إلى توقف نشر جريدة سودان تريبيون لمدة 5 أيام من 19 إلى 23 ديسمبر/كانون الأول 2010.

وأدى ضعف مستوى الحرفية، ومهارات العمل الصحفي، وأخلاقيات المهنة إلى صدور بيانات ومقالات اعتباطية مرسلّة تم نسخها من الإنترنت دون الإفصاح عن مصدرها في بعض الأحيان. وقد قامت منظمات دولية بتوفير تدريب قصير المدى للصحفيين المحليين حول التغطية الإعلامية السليمة للاستفتاء تضمنت سلسلة تدريبات لمدة 3 أيام قدمها اتحاد⁹¹ (كونسورتيوم) السودان للإعلام والانتخابات وحضرها العديد من الصحفيين من مختلف الولايات في ديسمبر/كانون الأول 2010. ومع ذلك لم تلاحظ تحسينات كبرى في المستوى النوعي لتغطية الاستفتاء.

رصد التغطية الإعلامية للاستفتاء

تشير نتائج رصد النشاط الإعلامي⁹² من جانب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي إلى تمركز التغطية الإعلامية حول خيارين للاستفتاء: تغطية مكثفة ومناصرة للانفصال في الجنوب وتغطية

⁸⁹ تم وقف جريدة الخرطوم مونتور بعد سلسلة من المزاعم المشار إليها في مقالات نُشرت في 4، و7، و9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وكانت القضية الأكثر حساسية مقال بعنوان "اليسوع وفيروس نقص المناعة البشرية" المنشور في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 وهو ما اعتبره المجلس الوطني للصحافة ازدراءً للأديان.

⁹⁰ تحد جديد للصحف التي لديها مكاتب في الشمال هو ندرة الصحفيين نظرًا لأنه قبل الاستفتاء عاد البعض إلى جنوب السودان. وكان ذلك من العوامل التي تسببت في وقف الخرطوم مونتور لمدة 10 أيام من 24 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 2 يناير/كانون الثاني 2011

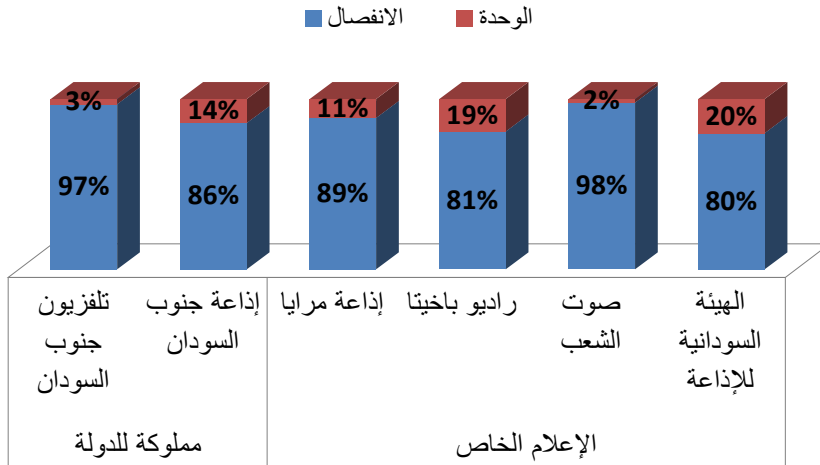
⁹¹ يعتبر اتحاد السودان للإعلام والانتخابات مجموعة من المنظمات الوطنية والدولية لديها خبرة في مساندة وسائل الإعلام بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

⁹² رُصدت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي عينه من منافذ الإعلام من الجنوب والشمال من 17 ديسمبر/كانون الأول إلى 7 يناير/كانون الثاني. وكانت هذه المنافذ محطتي تلفزيون (تلفزيون جنوب السودان، وتلفزيون السودان)، و7 محطات إذاعية (إذاعة جنوب السودان، وإذاعة مرايا، ورايو باختا، والهيئة السودانية للإذاعة، وصوت الشعب، وإذاعة أم درمان، وإذاعة ولاية الخرطوم)، و9 صحف (ذا سيتزن، والخرطوم مونتور، وسودان تريبيون، وذا ديموقراط، وجوبا بوست، وسودان فيشن، والصحافة، والرأي العام، وأجراس الحرية).

على استحياء مناصرة للوحدة في الولايات الشمالية. وكانت الحملة الإعلامية في المناطق الريفية محدودة للغاية.

وكانت التغطية الإعلامية الإلكترونية في الجنوب تناصر بشدة قضية الانفصال مع عدم تواجد أي جدل لصالح الوحدة على وجه التقريب في تليفزيون جنوب السودان الذي خصص 97 في المئة من بثه المباشر للأطروحات المؤيدة للانفصال. وخصصت إذاعة جنوب السودان المملوكة للدولة 86 في المئة من بثها لنفس المجموعة، إضافة إلى المحطات الإذاعية الأخرى الخاصة التي كرست بثها بنسبة لا تقل عن 80 في المئة لتوجيه أطروحات مؤيدة للانفصال الهيئة السودانية للإذاعة، وقد وصلت التغطية إلى 98 في المئة/إذاعة صوت الشعب. وقد اعترفت المؤسسات الإعلامية أن تغطيتها لم تكن متوازنة ولكنها جاءت مؤيدة للانفصال فقط؛ ووفق لما ورد عنها كان ذلك بسبب صعوبة إيجاد أفراد ومجموعات مؤيدين للوحدة أو عدم رغبتهم في التعبير بحرية عن وجهات نظر عند مقابلتهم خوفاً من إمكانية الملاحقة والمحكمة من مؤيدي الانفصال. وفي بيئة غابت فيها على وجه التقريب حملة تأييد الوحدة، تلاشى أيضاً الجدل حول تبعات الانفصال أو استمرار الوحدة، وبدلاً من ذلك ركزت رسالة الحملة العامة المؤيدة للانفصال على حشد الناخبين لتعظيم مشاركتهم في الاستفتاء.

التلفزيون والإذاعة - جنوب السودان تخصيص البث المباشر للمجموعات المدافعة عن الانفصال والوحدة (أساس 224886 ثانية)



ولاحظت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تغطية ضعيفة بوجه عام للاستفتاء في وسائل الإعلام الإلكترونية في الشمال⁹⁴ مع تركيز الحملة الإعلامية على رسائل مؤيدة للوحدة ظهرت من أغلب

⁹³تتكون مجموعات الدعوة من مؤسسات، وممثلي أحزاب سياسية، ومجتمعات مدنية، وأفراد يساندون خيار الانفصال أو الوحدة.

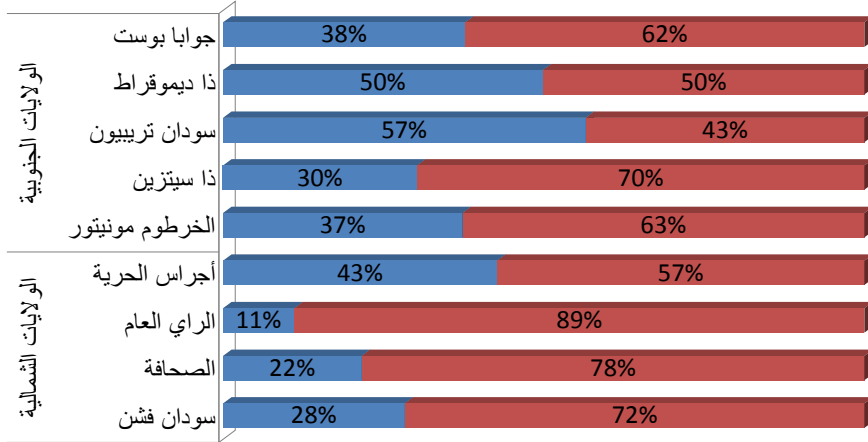
البيث المباشر الذي كان مخصصاً لأطروحات مؤيدة للوحدة. 81 في المئة على تليفزيون السودان، و81 في المئة على إذاعة أم درمان⁹⁵، و 88 في المئة على إذاعة ولاية الخرطوم.

وتؤكد نتائج الرصد الإعلامي لوسائل الإعلام المطبوعة في الولايات الشمالية على تغطية مؤيدة للوحدة من جانب واحد مع تزايد نسبة التغطية في جريدتين من أكثر الجرائد العربية انتشاراً. 78 في المئة في جريدة الصحافة، و89 في المئة في جريدة الرأي العام، وكانت التغطية أقل في الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة الإنجليزية المملوكة للدولة وهي صحيفة السودان فيشن التي خصصت 72 في المئة من الأطروحات لتأييد الوحدة. وكانت صحيفة أجراس الحرية وهي جريدة تصدر باللغة العربية قريبة من موقف الجنوبيين حيث لم تخصص سوى 57 في المئة من تغطيتها لتأييد الوحدة.

وعلى النقيض، خصصت بعض وسائل الإعلام المطبوعة في جنوب السودان مزيداً من التغطية لموضوعات مؤيدة للوحدة، منها على وجه التحديد خرطوم مونيتر، 63 في المئة؛ وذا سيتزن، 70 في المئة؛ وجوبا بوست، 62 في المئة. وهذه النتيجة لم تنجم عن سياسة تحرير مؤيدة للوحدة ولكن كانت نتائج عدد من العوامل: سوء الإدارة في مكاتبها في الخرطوم أدى إلى عدم نشر المقالات التي تغطي قصص الجنوب؛ ومحدودية الحملة الإعلامية المؤيدة للانفصال التي يديرها الحزب الحاكم في الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، وحصول الانتخابات العامة في 2010 على معظم تغطية الصحافة في الجنوب وأخيراً تخصيص تغطية كبيرة للغاية لزيارة الرئيس عمر البشير لجوبا حيث نالت هذه الزيارة حوالي 22 في المئة من مجموعة تغطية الاستفتاء في وسائل الإعلام المطبوعة في الجنوب.

⁹⁴تمثل وسائل الإعلام الإلكترونية في الشمال الموجودة في العينة في مجموعها جزء من الهيئة السودانية للإذاعة وال (STRC) التي تديرها الدولة وهي تتمتع باحتكار فعلي في قطاع البيث. ومع ذلك، فعدد كبير من جمهور الإذاعة في الولايات الشمالية يستمع إلى محطات الإذاعات الدولية مثل إذاعة بي بي سي العربية.
⁹⁵تعتبر إذاعة أم درمان أهم إذاعة وطنية تُسمع في جميع أنحاء البلاد على الموجة القصيرة.

وسائل الإعلام المطبوعة
جنوب السودان والولايات الشمالية
تخصيص المساحة للجماعات المدافعة عن الانفصال والوحدة
الأساس 297,397 cm2
الوحدة ■ الانفصال ■



وهناك موضوعان هيمنوا على أجندة التغطية الإعلامية للاستفتاء في جنوب السودان هما: "حملة الاستفتاء" و"إدارة الاستفتاء وتنظيمه". وقد حظي هذان الموضوعات على تغطية بلغت 64 و 27 في المئة في تليفزيون جنوب السودان؛ و 47 و 36 في المئة في إذاعة جنوب السودان؛ و 49 و 39 في المئة في محطات الإذاعة الخاصة في جنوب السودان. وبالإضافة إلى هذين الموضوعين، خصصت وسائل الإعلام المطبوعة تغطية كبيرة للغاية "للترتيبات المؤسسية بعد الاستفتاء". وفي وسائل الإعلام الإلكترونية في الولايات الشمالية كانت "حملة الاستفتاء" هي الموضوع الرئيسي، وعلى النقيض بالنسبة لوسائل الإعلام الجنوبية لم يكن الموضوع التالي في الأهمية التنظيم الفعلي للاستفتاء وإدارته ولكنه كان "للترتيبات المؤسسية بعد الاستفتاء"، وبالإضافة إلى ذلك، كان هذا الموضوع الأخير هو الأكثر تغطية في وسائل الإعلام المطبوعة في الشمال بتغطية⁹⁹ بلغت 29 في المئة من إجمالي التغطية: فقد تضمن ذلك مناظرة حول العلاقات المستقبلية بين الولايات الشمالية وجنوب السودان وكذلك مناظرة حول التبعات بالنسبة للساحة السياسية في الشمال بعد انفصال الجنوب المحتمل حدوثه.

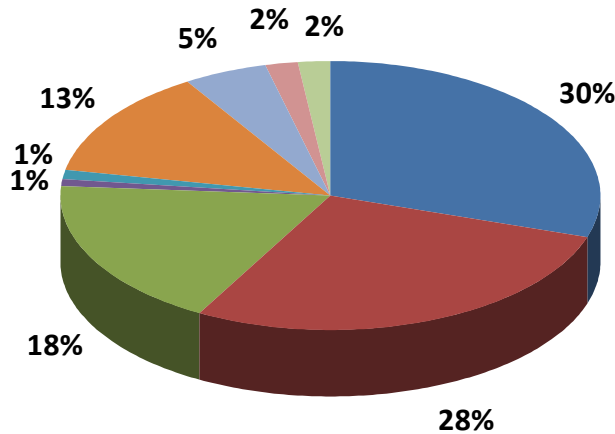
⁹⁶إذاعة مرايا، وراديو باخيتا، وإذاعة صوت الشعب، والهيئة السودانية للإذاعة.
⁹⁷خصص السودان 52 في المئة لـ"حملة الاستفتاء"، و19 في المئة لـ"الترتيبات المؤسسية بعد الاستفتاء"، بينما خصصت المحطات الإذاعية 27 و 24 في المئة للموضوع الأول والموضوع الثاني على التوالي.
⁹⁸ركزت وسائل الإعلام المطبوعة في الشمال على "الترتيبات المؤسسية بعد الاستفتاء"، بتغطية 29 في المئة، جاءت بعدها في الترتيب "حملة الاستفتاء" بتغطية 25 في المئة.
⁹⁹ركزت وسائل الإعلام المطبوعة في الشمال على "الترتيبات المؤسسية بعد الاستفتاء"، بتغطية 29 في المئة، جاءت بعدها في الترتيب "حملة الاستفتاء" بتغطية 25 في المئة.

وحظيت هيئات إدارة الاستفتاء (وهي على وجه التحديد مفوضية استفتاء جنوب السودان، ومكتب استفتاء جنوب السودان، وأعضاء اللجان العليا للولايات) بتغطية حرة ومستقرة كما كان لها الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام الخاصة والتابعة للدولة لإبلاغ الناخبين بإجراءات الاستفتاء، بينما كانت التغطية أقل فيما يتعلق بإعلانات النتائج الجزئية أثناء عملية فرز وتجميع الأصوات. وكانت وسيلة الإعلام الإلكترونية الرئيسية التي تغطي هذه الهيئات هي تليفزيون السودان وتليفزيون جنوب السودان على التوالي بتغطية بلغت 30 و 28 في المئة من هيئات إدارة الاستفتاء ثم جاءت تغطية إذاعة مرايا التابع للأمم المتحدة بواقع 18 في المئة. وبلغت التغطية الصحفية لهيئات إدارة الاستفتاء في جوبا نسبة 31 في المئة بينما كانت بقية التغطية من نصيب جميع الصحف الأخرى.

وقامت لجنة الإعلام المستقلة التابعة لمفوضية الاستفتاء بتنظيم ورشتي عمل إعلامي في الخرطوم في 22 ديسمبر/كانون الأول 2010، وفي جوبا في 6 يناير/كانون الثاني 2011. وكان الهدف منهما هو توجيه إرشادات بشأن تغطية الاستفتاء: وركزت ورشتي العمل على دور وسائل الإعلام في تهيئة بيئة سلمية للاستفتاء بدلاً من الدعوة لتغطية متوازنة لخبري الاستفتاء. ونظمت مفوضية الاستفتاء أيضاً مناظرتين جماهيرييتين مع ممثلي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، الأولى كانت في الخرطوم في 29 ديسمبر/كانون الأول 2010، والأخرى كانت في جوبا في 5 يناير/كانون الثاني 2011، ولكن لم تتم إذاعة أي منهما من جانب وسائل الإعلام الوطنية، كما أنهما حظيتا بتغطية إخبارية محدودة.

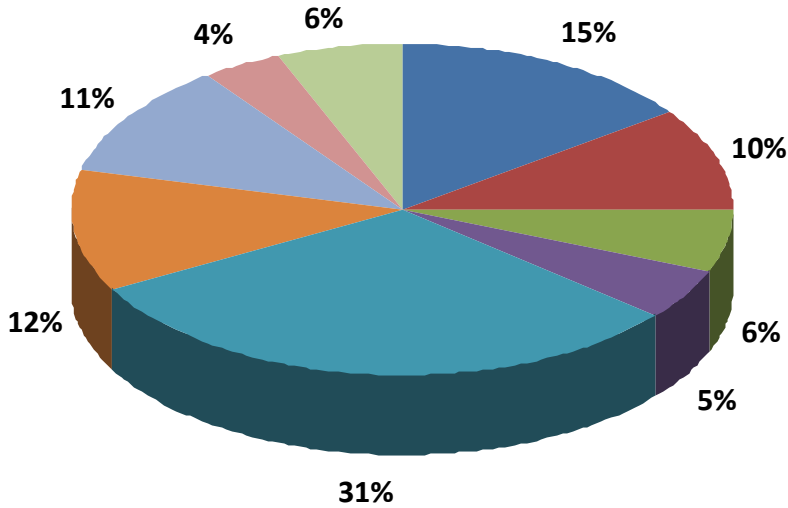
تغطية هيئات إدارة الاستفتاء التلفزيون والإذاعة (الاساس 29,506 ثانية)

- | | |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| ■ تلفزيون جنوب السودان (الجنوب) | ■ إذاعة جنوب السودان (الجنوب) |
| ■ إذاعة مرايا (الجنوب) | ■ الهيئة السودانية للإذاعة (الجنوب) |
| ■ إذاعة صوت الشعب (الجنوب) | ■ راديو باخيتا (الجنوب) |
| ■ تليفزيون السودان (الشمال) | ■ إذاعة أم درمان (الشمال) |
| ■ إذاعة ولاية الخرطوم (الشمال) | |



تغطية هيئات إدارة الاستفتاء
وسائل الإعلام المطبوعة
(الأساس 19,274 cm2)

- ذا ديموقراط (الجنوب)
- الخرطوم مونيتور (الجنوب)
- سودان فشن (الشمال)
- ذا سبترز (الجنوب)
- جوبا بوست (الجنوب)
- أجراس الحرية (الشمال)
- السودان تريبيون (الجنوب)
- الرأي العام (الشمال)
- الصحافة (الشمال)



ويوجه عام، تم إجراء الحملة الإعلامية بصورة سلمية في جنوب السودان وفي الولايات الشمالية؛ ولعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في توجيه رسائل من أجل تصويت سلمي. ولم يلجأ السياسيون وجماعات الدعوة إلى خطب تحض على الكراهية أو لغة مهيجة للمشاعر. ومع ذلك، رصدت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أغنية عن الاستفتاء بعنوان "نعم للانفصال لا للوحدة"،¹⁰⁰ كان يتم بثها بصورة منتظمة في تليفزيون جنوب السودان في الأوقات المبكرة وفي العديد من محطات الإذاعة التي كانت الأغاني التي تبثها مستفزة.

فترة تعليق الاستفتاء وأيام التصويت

بدأت فترة الصمت الخاصة بالاستفتاء في 2011 يناير/كانون الثاني 2011 وفق المادة 25 من لوائح تنظيم وسائل الإعلام والنشر¹⁰¹. ولكن لم تحترم معظم وسائل الإعلام في جنوب السودان هذه الأحكام. وكان يتم بث رسائل عامة في العديد من وسائل الإعلام الإلكترونية لحشد المواطنين للتصويت - وكانت هناك دعوات مباشرة بصورة أكبر للتصويت لصالح الانفصال وكذلك أغاني تدعو للانفصال أثناء

¹⁰⁰ مؤلف الأغنية هو المطرب جون جانوب وتتضمن كلمات الأغنية لغة تحض على الكراهية "استقلال جنوب السودان، لا حاجة لنا بالشمال! استقلال شمال السودان، لا حاجة لكم بالجنوب! نعم للانفصال، لا للوحدة! أعطهم! أخبرهم! انبذهم! قل لهم! لا نريد الوحدة! سئنا الحرب، ولا نحتاج حكم الشريعة، ولا نريد الوحدة. جنوب السودان بينكم! جون جانوب بينكم! انبذهم وليذهبوا إلى الجحيم!"

¹⁰¹ انتهت حملة الدعوى لأحد خيارى الاستفتاء قبل 24 ساعة من بدء تاريخ الاقتراع حسب ما أعلنته المفوضية".

الاستفتاء. كما لوحظ وجود حملات بنسبة 6 في المئة في مراكز الاستفتاء أثناء الاقتراع بما يخالف اللوائح. واستمرت حملة الاستفتاء أيضاً في وسائل الإعلام في الولايات الشمالية أثناء أيام الاقتراع. واتسمت عملية تعبئة الناخبين بالترويع كما كان الحال في يامبيو إف إم (14 يناير/كانون الثاني) وهي محطة إذاعة مملوكة للدولة في الولاية الاستوائية الغربية. وقد تم بث الخطاب مرة واحدة لكنه لم يؤثر على جهود وسائل الإعلام بصورة عامة لتهيئة بيئة سلمية للاستفتاء، لكن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي لاحظت حالة سوء استخدام مماثلة في نفس المحطة الإذاعية المحلية المملوكة للدولة أثناء عملية الاقتراع في انتخابات 2010.

عملية التصويت وفرز الأصوات وحصرها

استعدادات الاقتراع

تم الوفاء بالمواعيد النهائية لتوزيع مواد الاقتراع بنجاح. وتم تسليم أوراق الاقتراع التي تم طبعتها في المملكة المتحدة وفق الجدول المقرر من شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات، ومفوضية الاستفتاء ومكتب الاستفتاء في 22 ديسمبر/كانون الأول. كما تم توزيع مواد الاقتراع الحساسة وغير الحساسة¹⁰² على جميع الولايات العشر في جنوب السودان في الفترة ما بين 23 - 24 ديسمبر/كانون الأول؛ وتم إرسال المواد غير الحساسة على الفور إلى المقاطعات في معظم الولايات، بينما تم تسليم المواد الحساسة إلى مراكز الاستفتاء قبل يومين أو ثلاثة من الاقتراع. وكانت وسائل النقل الجوية والمركبات التابعة للأمم المتحدة التي تم تأجيرها لصالح مفوضية الاستفتاء/مكتب الاستفتاء بواسطة شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات في غاية الأهمية لضمان التوزيع الكامل حتى مستوى مراكز الاستفتاء.

وتمت زيادة عدد موظفي مركز الاستفتاء من 3 أشخاص أثناء عملية تسجيل الناخبين إلى 5 لأغراض فرز الأصوات وحصرها. وزاد عدد الموظفين على نحو تدريجي بالنسبة لمراكز الاستفتاء التي سجلت أكثر من ألفي ناخب مع تقسيم المراكز الأكبر إلى وحدتين منفصلتين.

وتم استكمال صرف مستحقات موظفي مراكز الاستفتاء لشهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول في الولايات الشمالية والجنوبية حيث كان صرف المستحقات في المواعيد المحددة من أوجه القصور الكبيرة التي تم تحديدها أثناء عملية تسجيل الناخبين وفق ما أورده مسؤولي مكتب الاستفتاء، لكن لا توجد دفعات إضافية مقابل تمديد فترة تسجيل الناخبين. وكان من المقرر صرف مستحقات موظفي مراكز الاستفتاء مقابل أعمالهم أثناء فترة الاقتراع بنهاية يناير/كانون الثاني. هذا ولم يلحظ مراقبو الاتحاد الأوروبي أي حالة تتم عن عدم رضا بصورة كبيرة بين موظفي مراكز الاستفتاء بشأن صرف مستحقاتهم بل درجة عالية من الالتزام والمهنية من جانب جميع من شاركوا في العملية في جميع أنحاء البلاد.

وأثناء الانتخابات السودانية في أبريل/نيسان 2010، كان من رأي بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن استعدادات موظفي الاقتراع كانت إحدى نقاط الضعف في هذه العملية حيث كان أداء هؤلاء الموظفين دون المستوى في أكثر من 30 في المئة من مراكز الاقتراع التي خضعت

¹⁰²تضمنت مواد الاقتراع الحساسة وغير الحساسة 7.5 مليون ورقة اقتراع؛ و 8500 كشك اقتراع؛ و 4500 حقيبة اقتراع ومواد تدريبية (تم توريدها ونقلها إلى جوبا بواسطة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)، و 20 ألف كتيب للاقتراع وفرز الأصوات وحصرها، و 30 ألف نشرة للاقتراع وفرز الأصوات وحصرها باللغتين الإنجليزية والعربية وغير ذلك من المواد المطبوعة الأخرى (قامت بتوريدها أيضاً المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

للمراقبة.¹⁰³ وشهدت عملية تسجيل الناخبين للاستفتاء تقدماً في هذا الشأن لا سيما في شمال البلاد. كما أظهر تدريب موظفي الاقتراع لغرض الاستفتاء تركيزاً كبيراً على تمثيل الأدوار. وافقر هذا التدريب إلى بعض الوضوح فيما يتعلق بالإجراءات الحساسة مثل كيفية التعامل مع الشكاوى والتظلمات على مستوى مراكز الاستفتاء، وكيفية تحديد صلاحية العلامات المزدوجة في ورقة الاقتراع، وكيفية تجميع النتائج والمواد الحساسة بعد استكمال الفرز والحصر على مستوى مراكز الاستفتاء. ويُقدر أن 70 في المئة من موظفي الاقتراع في هذا الاستفتاء قد عملوا كموظفين اقتراع في انتخابات أبريل/نيسان 2010، وهو ما يعتبر عنصر تخفيف لبعض أوجه القصور في برامج التدريب.¹⁰⁴

ومع ذلك تأثرت الاستعدادات للاستفتاء بصورة سلبية بسبب تأخير قرار تنفيذ حد السن البالغ 40 سنة على جميع الأفراد. فقد تم تسريح العديد من الأشخاص بدون إنذار مسبق، وستجري عملية التعويض المالي بعد نهاية فترة تسجيل الناخبين حيث تمثل هذه الفترة استعداداً لفترة الاقتراع. هذا بخلاف استبعاد موظفين ذوي كفاءة وإخلاص من العملية. وفي بعض الولايات مثل ولاية النيل الأزرق، لم ينفذ مسؤولو مفوضية الاستفتاء هذا القرار بصورة تامة حيث كانت وجهة نظرهم العملية أن تواريخ ميلاد السودانيون ليست موثوقة ولا يعتد بها كأساس لاستبعاد كوادرات مهارات وخبرة رائعة بهذه العملية.

أيام التصويت

تم الاقتراع في الفترة من 9 إلى 15 يناير/كانون الثاني من الساعة الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً. وشارك ناخبو جنوب السودان في معظمهم بأعداد غفيرة وبطريقة جديدة للغاية في مناخ اتسم بالاحتفالية.¹⁰⁵ وقد تبذرت المخاوف بشأن تدفق أعداد غفيرة إلى مراكز الاستفتاء في اليوم الأول للاقتراع باعتباره اليوم الرمزي لهذا الحدث (أي 9 يناير/كانون الثاني).

وفي الشمال كان المناخ العام أكثر خضوعاً وانضباطاً. وتحرك مواطنو الجنوب الذين هم في سن التصويت من الولايات الشمالية إلى جنوب السودان قبل تسجيل الناخبين، وأثناءه، وبعده، الأمر الذي أدى إلى خفض أعداد كل من الناخبين المسجلين (خاصة النساء) والمواطنين الذين شاركوا في التصويت. وبينما كان المناخ العام في الجنوب مليئاً بالبهجة في أغلب الأحيان، أعرب الناخبون من جنوب السودان القاطنون في الولايات الشمالية في أغلب الأحوال لمراقبي الاتحاد الأوروبي عن هواجسهم بشأن مستقبلهم في هذا الجزء من البلاد.

وقام المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي بما بلغ 1267 عملية مراقبة منفصلة في جميع أنحاء السودان فيما بلغ إجماليه حوالي 800 مركز اقتراع تقريباً. وفي جميع أنحاء البلاد، تم تنفيذ الإجراءات بصورة أفضل مما حدث في انتخابات أبريل/نيسان 2010 في السودان، مما عكس على وجه الخصوص انسجاماً بين جميع أصحاب المصالح المباشرة - من الناخبين، وموظفي مراكز الاستفتاء، والمراقبين، وأفراد الأمن - للعمل على ضمان تنفيذ الاستفتاء كما ينبغي، ومن ثم تعزيز مصداقية التصويت لصالح الانفصال الحتمي.

ونادراً ما تسببت التغييرات التي حدثت مؤخراً في لوائح الاقتراع وفرز الأصوات وحصرها، وتضارب التعليمات الصادرة للموظفين في أجزاء مختلفة من البلاد بشأن الإجراءات الخاصة بالتعامل مع الناخبين الذين فقدوا بطاقات تسجيلهم، على سبيل المثال، في وقوع أخطاء إجرائية أثناء الاقتراع. وبحسب تقييم مراقبي الاتحاد الأوروبي، تمت إدارة عملية التصويت بصورة جيدة في 67 في المئة من مراكز الاستفتاء، وقد كانت سيئة فيما بلغ 3 في المئة فقط. كما كان أداء موظفي مراكز الاستفتاء جيداً وجيداً جداً في 77 في المئة من الحالات وكان ضعيفاً في 4 في المئة فقط. واتسم مسؤولو الاستفتاء بالالتزام والفعالية وتمكنهم من الدور المنوط بهم في غالبية مراكز الاستفتاء التي خضعت للمراقبة.

¹⁰³ بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في السودان 2010، البيان الأول، ص.6.

¹⁰⁴ معلومات قدمتها إدارة العمليات التابعة لمفوضية الاستفتاء إلى بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

¹⁰⁵ انظر القسم الخاص بالنتائج أدناه للحصول على تفاصيل بشأن أرقام المشاركة.

وكان تقييم فهم الناخبين للخطوات الأساسية في عملية التصويت جيداً في 52 في المئة فقط من الحالات، خاصة في المناطق الريفية في جنوب السودان. وهذا ينم عن عدم كفاية الجهود التي بذلت في تثقيف الناخبين وفي حملات الاستفتاء.

وقد ساهمت اللوجستيات السليمة والمعدة على نحو جيد في النجاح العام لعملية الاقتراع. وكانت هناك رقابة يومية أثناء أيام الاقتراع على فتح مراكز الاستفتاء وإغلاقها، وكانت معظم المراكز تقريباً مزودة بمواد الاقتراع. إضافة إلى ذلك، تم تأمين المواد الحساسة في جميع الحالات. وكان يتم الاحتفاظ بمواد الاقتراع ليلاً في خزائن مغلقة أو في أقسام الشرطة في 60 في المئة من المراكز التي خضعت للمراقبة. وفي حالة عدم وضعها في خزائن مغلقة كانت توضع تحت حراسة في جميع الحالات الأخرى. وقد وجد مراقبو الاتحاد الأوروبي استخدام الأختام بصورة سليمة في جميع الحالات تقريباً.

ومع ذلك، تواجد مسؤولون حكوميون من أجهزة الأمن الوطنية بصورة غير رسمية في بعض المواقع الأساسية. وفي معظم المراكز التي خضعت لمراقبة في وسط جوبا وفي المناطق الريفية حول جوبا، كان تواجد أفراد الأمن التابعين لحكومة جنوب السودان واضحاً وجلياً. وقد عملوا بصورة فعالة على ضبط الطوابير ومراجعة بطاقات التسجيل. وقد وقعت حوادث متفرقة لترويع الناخبين خاصة في المناطق الانتقالية في النيل الأزرق وجنوب كردفان، ولكن في معظم أنحاء البلاد لم تتجاوز حالات الترويع غير المباشر والتأثير على الناخبين بلا سبب 2 في المئة من المراكز التي خضعت للمراقبة. كما لوحظت ضغوط منظمة على الناخبين في الولايات الشمالية والجنوبية. ففي بعض المواقع الجنوبية، لاحظ مراقبو الاتحاد الأوروبي أن موظفي الاقتراع وأ/السلطات المحلية تقوم بإعداد قوائم بخص اليد للناخبين الذين لم يصوتوا بعد، وفي الشمال لوحظ العكس، أي قوائم بأسماء الناخبين الذين صوتوا. وفي كلا الحالتين، من الممكن استخدام هذه القوائم لممارسة ضغوط على الناخبين للمشاركة وترويع الذين صوتوا. وبوجه عام، تدخل أشخاص بصورة غير رسمية في عملية التصويت في 5 في المئة فقط من حالات المراقبة للاتحاد الأوروبي.

ووقع عدد قليل من المخالفات الإجرائية بسبب عدم انتباه موظفي المراكز. فلم يتم فحص حوالي نصف الناخبين تقريباً على نحو سليم لبيان وجود الحبر أو عدم وجوده. لكن مراقبي الاتحاد الأوروبي لاحظوا في جميع الزيارات التي قاموا بها أن أصابع الناخبين كانت دائماً بها حبر بعد التصويت، كما كان يتحقق مسؤول تحقيق الهوية بصورة دائمة من تسجيل الناخبين في هذا المركز، وتخريم بطاقة الناخب أو قطعها لتجنب الإدلاء بصوته أكثر من مرة.

ومع ذلك، ففي حوالي 29 في المئة من الحالات تقريباً من المراكز التي تمت زيارتها، لم تتم حماية سرية التصويت بصورة تامة بسبب المساعدة في التصويت في بعض الحالات. وعلى نحو مماثل، عملت اللجان المعنية بالنظر في ذلك في 60 في المئة فقط من جميع المراكز التي خضعت لمراقبة. وعلى ضوء الفهم الضعيف من جانب الناخبين للدور المنوط بهذه اللجان، وموظفي الاستفتاء، والمراقبين المحليين، لم يتم اللجوء إليهم لتقديم تظلمات الناخبين فيما عدا حالات ضئيلة للغاية بشأن البطاقات المفقودة. وبشكل عام، أشار المراقبون التابعون للاتحاد الأوروبي إلى أن أقل من 1 في المئة من المراكز سجلت شكاوى وتظلمات.

ووافقت مفوضية الاستفتاء (في 10 يناير/كانون الثاني) على تمديد الاقتراع لمدة ساعة في المراكز الشمالية. وأوضح رئيس المفوضية أن السبب في هذا القرار هو تمكين ساكني المدن الذين يعملون موظفين من التصويت بعد ساعات العمل الرسمية غير أن هذا القرار لم يتم تداوله على نحو سليم عبر الهيكل الإداري للاستفتاء. وأدى ذلك إلى التباس في بعض المراكز في جنوب السودان التي مددت أيضاً فترة الاقتراع. وبعد ذلك قرر مكتب الاقتراع أيضاً التمديد لمدة ساعة في 11 يناير/كانون الثاني اعتباراً من 12 يناير/كانون الثاني. ومع ذلك لم يتم تعميم هذا الأمر على نحو سليم على جميع المراكز حيث استمر معظمها في الإغلاق في تمام الساعة الخامسة مساءً.

وفي بعض الحالات المتفرقة التي شاهدها مراقبو الاتحاد الأوروبي في الشمال، كان هناك لبس بين الناخبين بشأن عملية التسجيل وعملية الاقتراع معتقدين أن وضع بصمة الإبهام على دفاتر التسجيل تمثل

تصويماً. ولوحظ العديد من الحالات في جنوب السودان حيث كان يستقر الناخبون من رؤساء المراكز عن كيفية التصويت. ووصل هذا الأمر إلى الحد الذي ألقى بظلال من الشك والريبة على سرية التصويت في حوالي 8 في المئة من الحالات التي خضعت للمراقبة. وهذا التنقيف للناخبين الذي كان بمثابة الملاذ الأخير، كان يتم بصورة ممكنة في أماكن محددة بمستويات غير عادية من الإشراف من جانب رؤساء المراكز من خلال طوابير قصيرة في معظم المراكز في حالات قليلة. ومما يُؤسف له أن ذلك كان سبباً أساسياً في وجود عدد قليل من أوراق الاقتراع غير الصالحة (الباطلة) المسجلة في هذا الاستفتاء (انظر القسم الخاص بالنتائج أدناه).

فرز الأصوات، وحصرها، وتفرغها في جداول

تم الانتهاء من أعمال الاستفتاء، وفرز الأصوات، وجمع المواد - عقب إغلاق باب الاقتراع مباشرة في 15 يناير/كانون الثاني - في مناخ اتسم أيضاً بالهدوء وعدم الإزعاج. ونظراً للحجم الهائل من البيانات التي من المقرر تفرغها في استمارات النتائج والتعليمات المعقدة بشأن تجميع المواد الصادرة لموظفي الاستفتاء، كان تنفيذ هذه المهام الجسيمة في غاية الصعوبة. وحدثت أخطاء في تطبيق الإجراءات أكثر مما حدث في الاقتراع نفسه. فعلى سبيل المثال، فإن جمع استمارات النتائج ووضعها في حقائب تضمن عدم العبث بها إلا من قبل المخولين بذلك (مشععة) لم يتم إلى في 81 في المئة من الحالات. وعلى نحو مماثل، لم يعرض رئيس مركز الاستفتاء على الجمهور نسخة استمارات النتائج خارج المركز إلا في 51 في المئة من الحالات التي خضعت لمراقبة. وفي الولايات الشمالية زادت الصعوبة حيث أضيفت على المواد مسميات خاصة بإدارة الاستفتاء مثل اللجنة العليا للولاية بدلاً من لجنة استفتاء الولاية، وذكر اللجان الفرعية عدة مرات (وهي لم تكن موجودة في الولايات الشمالية). وكان من الممكن إنتاج مواد محددة، خاصة الحقائب الخاصة بالنتائج (التي لا يمكن العبث بها) للولايات الشمالية. وقام رئيس المركز على نحو سليم بملء استمارات النتائج، وتوقيعها، وختمها فيما يزيد على 88 في المئة من المواقف التي تمت ملاحظتها.

ومع ذلك، تم تطبيق معايير سلامة أوراق (بطاقات) الاقتراع بصورة صحيحة مع اعتبار أوراق اقتراع باطلة في 88 في المئة من الحالات التي كان فيها اختيار الناخب غير واضح، وفي أوراق الاقتراع غير المختومة التي كانت توجد في بعض الحالات. وكانت هناك حالة من الاتفاق العام والتعاون السليم مع الأعداد الغفيرة التي زارت المراكز في جميع أنحاء البلاد. وفيما لا يقل عن 96 في المئة من جميع الحالات التي خضعت لمراقبة من جانب بعثة مراقبة الانتخابات، كان هناك اتفاق بشأن السمات الخاصة باعتبار أوراق الاقتراع صحيحة أو باطلة.

وتم تبرير ضعف المشاركة في جنوب كردفان لمراقبي الاتحاد الأوروبي بأنه جاء نتيجة طول المسافة التي يتعين على الناخبين قطعها للذهاب للتصويت (ما يزيد على 20 كم في معظم الحالات). وفي هذا الشأن، لم يشهد الناخبون توفير وسائل الانتقال من جانب السلطات المحلية و/أو الأحزاب السياسية كشكل من أشكال التأثير غير المباشر لتشجيع التصويت. وكانت تتحرك النساء على وجه الخصوص بشكل جماعي في النيل الأزرق والخرطوم بمجرد توفر وسائل الانتقال.

الشكاوى والتظلمات بشأن عملية الاقتراع وفرز الأصوات

تم إعداد دليل الاقتراع وفرز الأصوات الخاص بمسؤولي الاستفتاء وتوزيعه في أوائل ديسمبر/كانون الأول قبل الموافقة على اللوائح الخاصة بهذه المرحلة من جانب مفوضية الاستفتاء، كما حدد هذا الدليل دوراً جديداً مقترحاً للمحاكم المختصة بالنزاعات بشأن عملية الاقتراع وفرز الأصوات¹⁰⁶ لم يتم تناوله في القانون. وتتص النسخة الثانية من اللوائح المعنية على إحالة النزاعات الناشئة عن عملية الاقتراع إلى اللجان المختصة وليس المحاكم، لكن قائمة القضايا التي كان من الممكن أن تثار في هذه الطعون كانت محدودة للغاية. واستبعدت، على سبيل المثال، الطعون الخاصة بطريقة استخدام الحبر، أو وجود أشخاص

¹⁰⁶الصفحة 11 من دليل الاقتراع وفرز الأصوات لمسؤولي الاستفتاء.

¹⁰⁷اللوائح الخاصة بالاقتراع، وفرز الأصوات، وحصرها، وإعلان النتائج. 29 ديسمبر/كانون الأول

غير معتمدين في مركز الاستفتاء. وقد عملت اللجان المعنية بالنظر في ذلك في 60 في المئة فقط من جميع المراكز التي خضعت لمراقبة من جانب بعثة مراقبة الانتخابات. ولم تُتَح سبل الوصول إلى هذه اللجان في أغلب الحالات، كما لم تكن هناك معلومات متاحة للناخبين عن الدور المنوط بها. وتشير التقارير إلى أنه لم يتم اللجوء إلى هذه اللجان إلا في حالات قليلة للغاية وبشأن مشكلات تخص فقدان بطاقات التسجيل في جميع الحالات تقريباً.

ولم تنص اللوائح الخاصة بالاقتراع، وفرز الأصوات، وحصرها، وإعلان النتائج بصورة واضحة على أي إجراءات للطعن في مراحل فرز الأصوات، وحصرها، وإعلان النتائج، على الرغم من اشتراط القانون ذلك.¹⁰⁸ وهذا يعني عدم وجود آلية لإثارة نزاع حول مسألة مهمة مثل تطبيق معايير تحديد بطلان الاقتراع.

نتائج بعثات المراقبة الدولية والمحلية

أصدرت معظم مجموعات المراقبين بيانات مبدئية أثناء الفترة من 16 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول. وكان هناك توافق على نطاق واسع بشأن النتائج الرئيسية التي تخص فترة عملية الاقتراع وفرز الأصوات التي راقبتها جميع المجموعات. وبشكل خاص، حظي العمل الذي قامت به مفوضية/مكتب الاستفتاء على ثناء شبه عام مع الأخذ في الاعتبار الإطار الزمني المحدود الذي تم فيه تنفيذ الاستفتاء¹⁰⁹ حيث تم التنفيذ بصورة لا يمكن تخيلها قبل¹¹⁰ شهر من الموعد المقرر. وفي البيان الذي عُرض على مجلس الأمن، أشار رئيس لجنة مراقبة الاستفتاء في السودان التابعة للأمم المتحدة¹¹¹ إلى "أنه تم إجراء هذه العملية حتى الآن بصورة سلمية اتسمت بالشفافية وسمحت لشعب جنوب السودان بالتعبير عن إرادته بحرية". وكان تقييم مركز كارتر لهذه العملية أنها "تتوافق على نطاق واسع مع المعايير الدولية للانتخابات المحلية" و"التعبير الحقيقي لإرادة جمهور الناخبين". وأشارت بعثة المراقبين التابعة للاتحاد الأفريقي إلى "إجراء الاستفتاء وفق اتفاق السلام الشامل وإرشادات مفوضية الاستفتاء في بيئة سلمية وأمنة وسادها النظام، واتسمت العملية بالعدالة، والحرية، والإنصاف، والمصادقية. وكانت بالفعل انعكاساً حقيقياً لإرادة شعب جنوب السودان التي تم التعبير عنها بصورة ديمقراطية". ورأت جامعة الدول العربية أن عملية الاقتراع على هذا الاستفتاء "اتسمت بدرجة عالية من الشفافية وكانت وفق المعايير الدولية". وكان تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعملية الاقتراع أنها "اتسمت بالعدالة، والإنصاف، والحرية، والمصادقية. وهي علامة فارقة كبرى في تشجيع السلام والتحول الديمقراطي لجنوب السودان".

كما تناولت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الإطار التنظيمي والقانوني للاستفتاء حيث اعتبرته "قد ساعد بشكل عام على إجراء استفتاء يتمتع بمصادقية" كما رأته الهيئة أن "هياكل إدارة الاستفتاء أظهرت درجة عالية للغاية من الاستعداد"، و"اتسم المناخ الخاص بالقيام بالحملات بأنه سلمي ولم يشهد تدخلات، كما رأته الهيئة أن تسجيل الناخبين اتسم بالدقة". وأشارت بعثة اليابان المكلفة بمراقبة الاستفتاء إلى "المساندة الجوهرية التي قدمها المجتمع الدولي"، والتي تضمنت ضمن ما تضمنت، شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات، والمنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ الاستفتاء بسلاسة.

¹⁰⁸ ينص القسم 38 (7) على أن اللائحة ستحدد إجراءات تقديم الطعون وتسجيلها أثناء عملية فرز الأصوات، وحصرها، وإعلان النتائج.

¹⁰⁹ بيان من مركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية البشرية، والمسار، والمندى الوطني لمنظمات المجتمع المدني بشأن مراقبتهم لاستفتاء جنوب السودان، ص. 2.

¹¹⁰ بيان لمجلس الأمن من رئيس لجنة مراقبة الاستفتاء في السودان التابعة للأمم المتحدة، ص. 1.

¹¹¹ بنيامين مكابا، رئيس تنزانيا السابق

وأشار كل من مركز كارتر والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى أوجه القصور في الحملة الخاصة بمعلومات الناخبين. ولاحظ المركز على وجه الخصوص أن ذلك "ساهم في محدودية فهم الناخب للإجراءات كما قلص من قدرته على اتخاذ القرار السليم بشأن أثر الوحدة في مقابل الانفصال". وكان رأي الهيئة أن ذلك "لم يكن له أثر كبير على اختيار الناخبين". وفيما يتعلق بالمخالفات، أشار مركز كارتر إلى "انتشار حالات التصويت التي تضمنت مساعدة لمن لا يعرفون القراءة والكتابة في جنوب السودان" وذلك برغم حسن نوايا المسؤولين ورغبة الناخبين. وأشارت جامعة الدول العربية إلى أن "بعض الناخبين كانوا قاصرين". كما لاحظت بعثة اليابان لمراقبة الاستفتاء "بعض القضايا الفنية مثل عدم تعميم توجيهات مفوضية الاستفتاء بصورة جيدة، وعدم توافر وسائل الانتقال للناخبين الذين يعيشون في مناطق نائية".

ولم تشر المجموعات الثلاث التي يساندها برنامج المراقبين المحليين التابع لمركز كارتر في الشمال، وهي مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، والمسار، والمنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني إلى "أي أنماط من الحوادث الكبرى مثل التلاعب في الأصوات أو التزوير". ومع ذلك فقد أوردت "أن 1 في المئة من المراكز التي خضعت لمراقبة في الشمال شهدت مخالفات كبرى" على وجه التحديد "ثلاثة محاضر بشأن إجراء تصويت من جانب قاصرين ومحضرين بشأن تصويت بالوكالة". وفي جنوب السودان، وجدت المنظمة الشقيقة لهما وهي البرنامج السوداني لرصد ورقابة الانتخابات أن العملية سارت بشكل جيد في 71 من 79 مقاطعة وكان لدى الناخبين معلومات جيدة من خلال وسائل الإعلام وقادة المجتمعات المحلية. وخلص البرنامج السوداني لرصد ورقابة الانتخابات إلى أن شعب جنوب السودان كان قادرًا على التعبير عن إرادته بحرية في الاستفتاء.

ولاحظ كل من الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية/المجموعة السودانية للانتخابات الديمقراطية بعض أوجه القصور المهمة مثل عدد قليل من التقارير المزعجة التي تفيد عدم فهم المسؤولين لحق المراقبين في الجنوب وإجراء الحملات في مراكز الاستفتاء وحولها وتقارير حول تواجد أفراد أمن وآخرين دون ترخيص خاصة في النيل الأبيض، وجنوب كردفان، وولاية أعالي النيل. ومع ذلك لم تؤثر نقاط الضعف هذه في مصداقية عملية الاستفتاء.

وأشار جميع منظمات المراقبين إلى مستوى التدريب المتميز الذي أظهره موظفو مراكز الاستفتاء في تنفيذ إجراءات الاقتراع، كما أشادت بدرجة الاستعداد والشفافية العالية لمفوضية/مكتب الاستفتاء. وأقر الجميع بأنه مع اليوم الثالث للاقتراع، تم حسم جميع القضايا الفنية واللوجستية على مستوى مراكز الاستفتاء.¹¹²

وبالنسبة لإعلان النتائج المبدئية، كان على المجموعات الثلاث التي يساندها مركز كارتر في إطار قانون تنظيم العمل الإنساني التطوعي لسنة 2005، أن تقدم لمجلس الشؤون الإنسانية التقرير الكامل بصورة مسبقة مع الالتزام بعدم الانحراف عن محتوى التقرير أثناء جلسة الأسئلة والأجوبة. وكان ذلك بمثابة عائق للتقييم الجماهيري الحر للعملية.

¹¹² أعلنت رابطة مواطني العالم، وهي جماعة مقرها جنيف، عن رأي واحد مخالف. فقد أشارت إلى العديد من المخالفات في الإجراءات الانتخابية من جانب موظفي مراكز الاستفتاء ضد المراقبين، وغياب الشفافية بوجه عام مما عمل على تقويض مصداقية الاستفتاء. وعندما قامت بعثة مراقبة الانتخابات في الخرطوم بالاتصال بمنسق هذه الرابطة في السودان، لم يستطع المنسق تقديم البيان الصحفي الخاص بالرابطة، وطالب بالرجوع إلى مكتب الرابطة في جنيف بالنسبة لأي استفسار.

¹¹³ يعرف بقانون المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية). لا ينطبق على جنوب السودان حيث إن هناك نظام تسجيل مماثلاً ينطبق على أساس إداري.

¹¹⁴ تطالب اللجنة العليا للولاية بمجموعات المجتمع المدني المحلية بالتقدم للحصول على موافقة بشأن إقامة فعاليات عامة مثل المؤتمرات الصحفية لبعثات المراقبين.

النتائج

عرض عام لإجراءات تجميع النتائج والإعلان عنها
أسند القانون مهمة إنجاز النتائج والإعلان عنها إلى:

فرادى مراكز الاستفتاء المكلفة بنشر النتائج من المركز عند استكمال أعمال الفرز والحصص وإرسالها إلى اللجان الفرعية للمقاطعات (جنوب السودان) أو مباشرة إلى مفوضية الاستفتاء (في الولايات الشمالية وخارج البلاد)،¹¹⁵

اللجان الفرعية في المقاطعات (جنوب السودان) المكلفة بتجميع جميع النتائج من مراكز الاستفتاء داخل المقاطعة وإعلانها على مستوى المقاطعة قبل إرسالها إلى اللجنة العليا للولاية،¹¹⁶
اللجان العليا للولايات (جنوب السودان) المكلفة بتجميع جميع النتائج على مستوى المقاطعات بالولاية وإعلانها على مستوى الولاية قبل إرسالها إلى مكتب الاستفتاء¹¹⁷
مكتب الاستفتاء المكلف بتجميع النتائج وإعلانها على مستوى الولايات التي تم تلقيها من اللجان العليا للولايات،¹¹⁸

مفوضية الاستفتاء المكلفة بإعلان النتائج المبدئية للاستفتاء بعد استلام النتائج من جنوب السودان وأماكن أخرى (القسم 41 [1] [د]، وبعد ترتيبات الطعون على النتائج في مراكز الاستفتاء التي يمكن إحالتها لأي محكمة عليا في غضون 7 أيام، تقوم بتسوية نتائج الطعون القضائية التي حصلت على أحكام لصالحها وإعلان النتائج النهائية للاستفتاء في غضون 30 يوماً من إغلاق باب الاقتراع.¹¹⁹

أعمال مراقبة لجنة مراقبة الانتخابات الخاصة بتجميع النتائج على المستوى الأدنى

راقبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تجميع النتائج في جميع مستويات إدارة الاستفتاء حتى نشر النتائج المبدئية. وقام مراقبو الاتحاد الأوروبي على نحو إيجابي بتقييم تجميع النتائج على مستوى اللجان الفرعية في المقاطعات (الضواحي) في جنوب السودان في 72 في المئة من الحالات بينما وصلت النسبة إلى 93 في المئة في ولايات الشمال. وتم أخذ المواد الحساسة من مراكز الاستفتاء بصور سليمة في حوالي 90 في المئة من الحالات التي تمت مراقبتها في اللجان الفرعية في المقاطعات الجنوبية وفي 100 في المئة من لجان الاستفتاء في ولايات الشمال. وقدم رؤساء مراكز الاستفتاء استمارات النتائج الخاصة بهم بصورة شخصية في حوالي 90 في المئة من الحالات التي تمت مراقبتها في الجنوب وفي 100 في المئة من لجان الاستفتاء التي تمت مراقبتها في ولايات الشمال. وتباينت نسب المواد المقدمة للجان الفرعية في المقاطعات حسب الولاية بسبب مشكلات الانتقال والمواصلات.

فضلاً على ذلك، تباينت النتائج المعلنة في مراكز الاستفتاء الثلاثين التي قامت فيها بعثة مراقبة الانتخابات بمراقبة الفرز والحصص عن النتائج النهائية التي نُشرت على موقع الويب لمفوضية الاستفتاء الخاص بالنتائج في حالة واحدة فقط.¹²⁰

¹¹⁵القسم 40 [1].

¹¹⁶القسم 41 [1] [أ].

¹¹⁷القسم 41 [1] [ب].

¹¹⁸القسم 41 (1) (ج).

¹¹⁹القسم 44 [1].

¹²⁰كود مركز الاستفتاء 211042 في بور حيث قام، على سبيل المثال، مراقبو بعثة مراقبة الانتخابات بتسجيل 2392 صوتاً لصالح الانفصال مقابل 4465 صوتاً معلنة على موقع الويب الخاص بمفوضية الاستفتاء.

الطعون في مرحلة إعلان النتائج

نص القانون على أن جهة الاختصاص المعنية بالنظر في الطعون على النتائج المبدئية المعلنة هي المحكمة الوطنية العليا في الخرطوم، وأيضًا المحكمة العليا لجنوب السودان في جوبا. ولا يحق إلا للناخبين الطعن، ومع ذلك فالأهم هو أنه لا يمكن أن تُقدم الطعون إلا ضد النتيجة التي أعلنت في مركز الاستفتاء الذي صوت فيه الناخب. ولم ينص القانون على الطعن العام على النتائج المبدئية العامة استنادًا، على سبيل المثال، إلى عدم الامتثال للقانون أو إلى وجود أخطاء في عملية التجميع أو قيام مفوضية الاستفتاء باحتساب الحد اللازم بصورة خاطئة. ويمثل هذا عوارًا كبيرًا في قانون الاستفتاء. كما لم يحدد القانون أسس الطعون فيما عدا النص على¹²² ربط الإلغاء بعد حكم المحكمة بدليل يفيد فسادًا بشأن صحة الإجراءات المتبعة في مركز الاستفتاء المعني.

وتم الطعن أمام المحكمة العليا على النتائج المبدئية التي أعلنتها مفوضية الاستفتاء في 2010 فبراير/شباط وأصبحت هذه النتائج نهائية بعد النظر في هذه الطعون. وكان لزامًا أن تقدم الطعون في موعد غايته 3 أيام من تاريخ قيام مفوضية الاستفتاء بإعلان النتائج. وتطرق القانون إلى إمكانية مد هذه الفترة (الثلاثة أيام) بناءً على اللائحة، لكن ذلك لم يحدث. وكان على المحكمتين العليين البت في كل طعن في غضون 7 أيام من إحالته.

وفي حالة اكتشاف المحكمة العليا فسادًا في صحة الإجراءات في مركز الاستفتاء المعني، فلها إبلاغ مفوضية الاستفتاء بإلغاء النتائج في هذا المركز، وعلى المفوضية إعادة إجراء الاستفتاء في هذا المركز في غضون 7 أيام من قرار المحكمة العليا. ولم يخول القانون للمحكمتين العليين الحق في إصدار حكم بإعادة فرز الأصوات وحصرها، ولكن يمكن الدفع بأن هذا الحق يمكن أن ينشأ ضمناً أو بموجب الحق الأصيل للمحكمة كجهة اختصاص. وقد ورد أن المحكمة الوطنية العليا رأت أن لها سلطة إصدار أمر "باستبعاد نتائج في الإعلان العام عن النتائج النهائية مقابل" "إلغاء" نتائج أحد مراكز الاستفتاء.

وتضمنت اللائحة الصادرة في 2010 ديسمبر/كانون الأول سلطة عامة للغاية للمفوضية بشأن إلغاء نتائج المراكز في حالة وجود فساد دون الحاجة إلى أمر قضائي، أو أي إشارة إلى إعادة الاستفتاء في المركز الذي تم إلغاء نتائجه كما تم النص عليه في حالة صدور حكم الإلغاء عن المحكمة العليا.¹²⁴ وتخول نفس هذه اللائحة لمفوضية/مكتب الاستفتاء سلطة استبعاد¹²⁵ النتائج التي لا يمكن التحقق منها. ولم ينص القانون على أي سند قانوني لهذه الصلاحيات الخاصة بالإلغاء أو الاستبعاد، كما لم ينص على أي سبل قانونية للانتصاف طعنًا على قرارات مفوضية الاستفتاء بشأن استبعاد نتائج مراكز الاستفتاء أو إلغائها.

إعلان النتائج وتحليلها

بموجب الجدول الزمني المتفق عليه للإعلان عن النتائج في وثيقة مفوضية استفتاء جنوب السودان الخاصة بعملية إدارة النتائج وإعلانها، أعلنت اللجان الفرعية بالمقاطعات النتائج على مستوى المقاطعات في الفترة من 16 إلى 20 يناير/كانون الثاني، وأعلنت اللجان العليا للولايات النتائج في الفترة من 17 إلى 21 يناير/كانون الثاني.

¹²¹القسم 2 والقسم 42 (2).

¹²²القسم 14 (2) (1)

¹²³بواسطة شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات. على الرغم من الطلبات الكتابية، لم تُمنح بعثة مراقبة الانتخابات اجتماعًا مع أي محكمة عليا.

¹²⁴المادة 56 من اللوائح الخاصة بالاقتراع، وفرز الأصوات، وحصرها، وإعلان النتائج.

¹²⁵المواد 49، و53، و55 من المصدر نفسه.

وفي أعقاب عملية إحصاءات الأصوات على هذه المستويات، تم نقل النتائج إلى مركز البيانات لمعالجتها. وبمجرد قيام مركز البيانات في جوبا بمعالجة المجموعة الأولى الأساسية من البيانات، تمت إتاحة نتائج من حوالي 98.5 في المئة من مراكز الاستفتاء في 23 يناير/كانون الثاني على موقع الويب الخاص بمفوضية استفتاء جنوب السودان. وبعد ذلك تم تنظيم احتفالية عامة لإعلان النتائج (لم تكن بمثابة الإعلان الرسمي للنتائج المبدئية التي كان مقرر الإعلان عنها في 2 فبراير/شباط أي قبل بضعة أسابيع) في 30 يناير/كانون الثاني في جوبا حيث أعلن رئيسا مفوضية الاستفتاء ومكتب الاستفتاء النتائج. وعقب الإعلان عن النتائج المبدئية في 2 فبراير/شباط، لم يتم تقديم أي شكاوى أو تظلمات بعد نشر النتائج النهائية. ومن هنا كانت لمفوضية الاستفتاء الحرية لإعلان النتائج النهائية للاستفتاء في 7 فبراير/شباط 2011.

ووفق تقرير النتائج النهائية (7 فبراير/شباط 2011)، بلغ معدل المشاركة 97.58 في المئة حيث بلغت نسبة الناخبين المشاركين في جنوب السودان 98.77 في المئة، و72.17 في أماكن أخرى (في الولايات الشمالية وفي أماكن خارج البلاد). وبلغ عدد الناخبين الذي بناءً عليه تم احتساب أرقام المشاركة 3947676 وهو ما يزيد بواقع 15088 ناخبًا عن عدد الناخبين المدرجين في سجل الاستفتاء النهائي المعلن من جانب مفوضية الاستفتاء في 8 يناير/كانون الثاني. ولم يصدر أي تفسير بهذا الشأن في تقرير النتائج النهائية لاستفتاء جنوب السودان.

وأظهر التقرير أن نسبة 98.83 في المئة من أصوات الناخبين الصحيحة كانت لصالح خيار "الانفصال" بينما بلغ عدد الأصوات الباطلة 8366 (0.2 في المئة)، وعدد بطاقات الاقتراع الفارغة 6222 (0.16 في المئة). وتجاوزت نسبة مشاركة 9 مقاطعات من مقاطعات الجنوب البالغ عددها 79 مقاطعة 100 في المئة.

وأظهرت نتائج استفتاء جنوب السودان فيما يخص نسبة مشاركة الناخبين (97.58 في المئة)، ونسبة المصوتين للانفصال (98.83 في المئة)، والعدد القليل لبطاقات الاقتراع الباطلة والفارغة (0.36 في المئة) تماثلاً ملحوظاً مع استفتاء تقرير المصير الذي أجري مؤخرًا في أفريقيا في إريتريا عام 1993، حيث بلغت نسبة مشاركة الناخبين 93.9 في المئة، وبلغت نسبة الأصوات الصحيحة 99.83 في المئة، لصالح الاستقلال، بينما لم تتجاوز نسبة الأصوات الباطلة أو بطاقات الاقتراع الفارغة 0.05 في المئة. وعلى نحو مماثل أظهر استفتاء استقلال تيمور الشرقية في 1999 نسبة مشاركة بلغت 95 في المئة تقريبًا.

وتدعو النسبة الضئيلة للغاية للأصوات الباطلة أو بطاقات الاقتراع الفارغة في استفتاء جنوب السودان إلى القلق لا سيما مع بساطة ورقة الاقتراع. وبمنظرة فاحصة، فإن نسبة الأصوات الباطلة تتباين بشدة بين جنوب السودان (0.18 في المئة) وأماكن أخرى (1.2 في المئة)، وهو ما يزيد عن 6 أمثال عدد الأصوات الباطلة لكل 100 صوت. وإذا اعتبرنا أن مستويات التعليم أعلى في الولايات الشمالية، وقيام موظفي تسجيل الناخبين باستكمال وثائق تسجيل ما بعد الاستفتاء بمزيد من الدقة، وهو ما يشير إلى وجود مستوى أعلى من الثقة في فهم الوثائق المكتوبة، فإن تراجع معدلات بطاقات الاقتراع الباطلة في جنوب السودان بهذه الدرجة الكبيرة يدعو إلى القلق بشأن مستوى المساعدة في عملية التصويت التي تم توثيقها بالفعل، ويزداد هذا القلق إذا اعتبرنا أن موظفي مراكز الاستفتاء كانوا تحت مزيد من الضغوط في جنوب السودان بسبب معدل الناخبين.

إجراءات مركز البيانات

وبإسناد دور تجميع النتائج وإعلانها لهيئات إدارة الاستفتاء ذات المستوى الأدنى بحسب المستوى الخاص بها، فإن هذا كان يعني أن القانون لم يتطلب من مفوضية/مكتب الاستفتاء إقامة مراكز بيانات لتجميع نتائج مراكز الاستفتاء الفردية أو إجراء مراجعة للتحقق من الدقة أو أي إجراءات تحقق أخرى خاصة ببيانات النتائج من هيئات إدارة الاستفتاء ذات المستوى الأدنى. إضافة إلى ذلك، فإن اختيار الطريقة الورقية لتسجيل الناخبين لم

¹²⁶ www.southernsudan2011.com

¹²⁷ ذكرت بعض المصادر الدولية التي عنيت بهذه القضية أن معدلات أوراق الاقتراع غير الصحيحة المتعلقة بعمليات التصويت البسيطة (أوراق الاقتراع الأولى التي تلت الخيار الفردي) تجاوزت واحد في المئة، انظر <http://votenoav.wordpress.com/2010/12/06/invalid-votes-ftpt-vs-av/>

يتطلب إنشاء مراكز بيانات لمعالجة نماذج التسجيل وإنشاء سجل إلكتروني، وهو الوضع الذي كان من الممكن أن يكون في حالة استخدام نماذج جهاز القراءة الضوئية للعلامات أو حفاتب التسجيل الرقمية، على سبيل المثال.

ومع ذلك، وحتى بدون الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لتسجيل الناخبين، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة المناسبة، على سبيل المثال، لتجميع قوائم مراكز التسجيل/مراكز الاقتراع ونتائج الانتخابات ونشرها على مواقع الويب حتى مستوى مركز الاقتراع، الخ، قد أصبح سمة قياسية للعمليات الانتخابية التي تحظى بمساندة دولية في السنوات الأخيرة لما تمثله من استخدام أفضل الممارسات وبالتالي، قامت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (بصفة أساسية) وشعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات بمساعدة مفوضية/مكتب الاستفتاء في إنشاء مراكز بيانات في الخرطوم وجوبا، وتحديد الإجراءات الخاصة بها، وتدريب موظفيها، وتوفير الأجهزة والبرمجيات المخصصة لتوثيق بيانات التسجيل ومهام معالجة النتائج. وأصدرت مفوضية الاستفتاء نشرتين (بدون تاريخ) لشرح "عملية إدارة النتائج والإعلان عنها" (صفحة واحدة) و"عرض عام لمراكز البيانات" تفصيلي (4 صفحات) مما زاد من شفافية أعمال مراكز البيانات.

وبإسناد دور تجميع النتائج وإعلانها لهيئات إدارة الاستفتاء ذات المستوى الأدنى بحسب المستوى الخاص بها، فإن هذا كان يعني أن القانون لم يطلب من مفوضية/مكتب الاستفتاء إقامة مراكز بيانات لتجميع نتائج مراكز الاستفتاء الفردية أو إجراء مراجعة للتحقق من الدقة أو أي إجراءات تحقق أخرى خاصة ببيانات النتائج من هيئات إدارة الاستفتاء ذات المستوى الأدنى. كما أن هذا فتح الباب أيضاً لإمكانية ظهور الأخطاء التي تمت عند إغلاق موعد تسجيل الناخبين وقت استكمال نماذج الخاصة بإدخال البيانات، وذلك في حالة تجاوز العدد النهائي للأصوات التي تم الإدلاء بها في أحد مراكز الاستفتاء عدد الأصوات المسجلة عند إغلاق تسجيل الناخبين.

وتوقعاً لعدد أكبر من نماذج النتائج التي بها بيانات تنطوي على مشكلات (وهو ما يعكس تجارب من تسجيل الناخبين)، وعلى وجه التحديد لتجنب الاضطرار إلى فحص أعداد كبيرة من الحالات تجاوزت فيها أعداد المشاركة أعداد الأصوات المسجلة، فإن موظفي الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وجهوا النصح لمفوضية/مكتب الاستفتاء لوضع سياسة مسبقة خاصة بعملية تجميع النتائج بموجبها لا يتم التحقق إلا من مراكز الاستفتاء التي سجلت نسبة مشاركة تتجاوز 105 في المئة من عدد الأصوات المسجل لديها.

وترى بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن النصيحة التي وجهت للمفوضية/المكتب من جانب الشركاء الدوليين في هذا الشأن لم تكن في محلها. فوضع سياسة مسبقة تنص على التسامح مع مراكز الاقتراع في عملية التصويت التي تتجاوز 100 في المئة من الأصوات المسجلة سواء كانت لاستفتاءات أو انتخابات بدون تحقيق من شأنه أن يشكل سابقة سيئة تشجع على تزوير الانتخابات في العمليات الانتخابية المستقبلية ليس فقط في السودان ولكن في المنطقة بأسرها. وأفضى قرار مكتب الاستفتاء بعدم التحقق في جميع حالات التجاوز في أعداد المشاركين إلى سلسلة من المقالات السلبية الصادرة من المؤسسات الإعلامية الدولية (رويترز، والفينانشيل تايمز، وإيه بي، والإكونوميست) في الأسبوع الذي سبق إعلان النتائج المؤقتة في جوبا في 30 يناير/كانون الثاني حيث أثار تساؤلات تتعلق باستعداد مكتب الاستفتاء للتعامل مع ما يمكن أن يسمى تزوير في الانتخابات.

ومن خلال مناقشات مع كبار المسؤولين في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وشعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات ومكتب الاستفتاء، ذكرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أنه في واقع الأمر تم استكمال نماذج بيانات التسجيل المرتجعة من مكاتب التسجيل بعد أن تم أداء عملية تسجيل الناخبين بصورة سيئة للغاية بما يوحي أن "عدد الناخبين المسجلين في مركز الاستفتاء" متقادم وكان يجب استبداله "بعدد الناخبين المفترض أن يكون قد تم تسجيله في مركز الاستفتاء" وهو العدد الأكثر دقة. وفي واقع الحال، يمكن الشك، فيما يتعلق بأي مركز استفتاء أظهر مشاركة تجاوزت 100 في المئة خاصة في بيئة تقاربت فيها نسبة المشاركة من 100 في المئة أو ضمن عدد هائل من مراكز الاستفتاء التي بلغت نسبة المشاركة الفعلية بها 100 في المئة، إلى أن التجاوز في المشاركة كان نتيجة (أ) أخطاء في جداول النتائج أو (ب) وجود خطأ في عدد الناخبين المسجلين من البيانات الواردة في نماذج R5 بعد التسجيل.

ومع نشر النتائج النهائية في 7 فبراير/شباط، اعترفت مفوضية الاستفتاء، وهو ما يحسب لها، أن 267 مركز استفتاء - بما يتجاوز 10 في المئة من جميع مراكز الاستفتاء في جنوب السودان - تجاوزت فيها نسبة المشاركة

100 في المئة. ووفق سياسة "تجاوز نسبة المشاركة 105 في المئة"، استغرق التحقيق بشأن هذه المراكز حوالي 7 أيام تقريباً لمعرفة في أي فئة تندرج هذه المراكز السبع وعشرين، وذلك قبل إعلان النتائج المؤقتة في جوبا في 30 يناير/كانون الثاني. وفي جميع الأحوال، أحاط مسؤولو مكتب الاستفتاء بعثة مراقبة الانتخابات علماً بأن هذه الأخطاء قد وقعت عند استكمال بيانات تسجيل الناخبين حيث تم تسجيل عدد الناخبين في مركز الاستفتاء بأقل من الواقع. وبالتالي، تم إدراج النتائج المتأتية من هذه المراكز في جدول النتائج النهائية مع إدراج الرقم الذي تم تغييره الخاص بالجمالي الناخبين المسجلين للاستفتاء الذي أعلن في فبراير/شباط مما يبين التصحيحات التي حدثت في 27 مركزاً. وبالتالي هناك ثقة تامة لدى مكتب الاستفتاء ومستشاريه الدوليين من شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أنه لو كان قد تم التحقيق بشأن المائتين وأربعين مركزاً المتبقين، لظهرت أخطاء مماثلة عند تسجيل بيانات التسجيل، ولم يكن تم اكتشاف أي عمل ينطوي على تزوير. وعلى الرغم من أن ذلك يبدو بمثابة مبرر لسياسة نسبة 105 في المئة بأثر رجعي، إلا إنه يبرز افتراض وجود أخطاء في المائتين وأربعين مركزاً. وبناء على النتيجة التي تم التوصل إليها، يبدو أن مفوضية الاستفتاء غير متأكدة من عدد الناخبين المسجلين للاستفتاء.

وقد كانت نتائج الاستفتاء مقبولة بوجه عام على الساحة السياسية حيث أعلن الرئيس البشير على نحو في غاية الأهمية في تلفزيون الدولة أنه في يوم إعلان النتائج النهائية (7 فبراير/شباط) "سنقبل هذه النتائج ونرحب بها لأنها تمثل إرادة شعب الجنوب". وأفاد سلفا كير النائب الأول لرئيس السودان ورئيس جنوب السودان قائلاً "إن (حرية) الجنوب ليست نهاية المطاف، لأننا لا يمكن أن نكون أعداءً. وعلينا أن نبني علاقات قوية". وهنأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما شعب جنوب السودان "على هذا الاستفتاء الناجح والملمح" قائلاً إن الولايات المتحدة كانت عاقدة العزم على الاعتراف الرسمي بجنوب السودان في يوليو/تموز. وحث بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي على "مساعدة جميع السودانيين لتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية".

التوصيات

نظراً لطبيعة استفتاء جنوب السودان ونتيجته، وعلى ضوء التوصيات القائمة التي وجهت لسلطات الخرطوم من التقرير النهائي على الانتخابات العامة لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في أبريل/نيسان 2010، فإن جميع التوصيات الواردة أدناه هي للسلطات الموجودة في دولة جنوب السودان الجديدة بعد الاستقلال.

بيئة ديمقراطية

1. يتعين على سلطات جنوب السودان تشجيع تنمية جنوب السودان كدولة ديمقراطية حديثة تؤمن بالتعددية السياسية وسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان وأولوية حقوق المواطنين في اختيار حكوماتهم من خلال انتخابات حرة منتظمة. ويتعين أن ينص كل من الدستور والقانون على حماية حرية الانتقال، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير عن وجهات النظر السياسية.
2. ويتعين عرض مشروع قانون للأحزاب السياسية على المجلس التشريعي لجنوب السودان (SSLA) بعد الاستقلال الذي يحدد معايير تسجيل الأحزاب السياسية في جنوب السودان والتي تتضمن أموراً مثل حدود العضوية، والشخصية الاعتبارية، والالتزامات الحتمية باستخدام برامج سلمية وعدم استخدام العنف، الخ.
3. ويتعين تشكيل لجنة لتسجيل الأحزاب السياسية وفق قانون الأحزاب السياسية على أن يحدد القانون أعضائها وصلاحياتها.
4. ويتعين أن يتضمن مشروع قانون الانتخاب النهائي نصاً يشترط على الجماعات التي ترغب في المنافسة في الانتخابات كالأحزاب السياسية التسجيل المسبق لدى لجنة تسجيل الأحزاب.

قانون الانتخابات وإدارة الانتخابات

5. يتعين اتخاذ خطوات مهمة بهدف التنظيم الجيد للانتخابات المستقبلية بدءاً بتأسيس هيئة مستقلة ودائمة لإدارة الانتخابات تكلف بوضع السياسة الخاصة بالانتخابات وإدارتها على جميع المستويات في جنوب السودان، واعتماد قانون الانتخابات، وإجراء تعداد للسكان، وإنشاء هيئة فاعلة للسجل المدني (تمثل الأساس للسجل المستقبلي للناخبين).
6. وعلى حكومة جنوب السودان السعي للحصول على مشورة الهيئات الإقليمية مثل المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا (EISA)، وهيئات الفكر والمشورة على الصعيد الدولي مثل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لتشكيل هيئة إدارة انتخابات وتحديد العناصر الخاصة بتشكيل إدارة الانتخابات التي يتعين تضمينها في مشروع قانون الانتخابات المزمع تقديمه للمجلس التشريعي لجنوب السودان الجديد، والنظام الانتخابي اللازم اختياره والذي يساعد بشكل كبير في تطوير نظام يحترم التعددية. وعلى أقل تقدير، وفيما يتعلق بتشكيل هيئة إدارة انتخابات، يتعين أن يتناول مشروع القانون هذا بعين الاعتبار العناصر التالية:

- a. هل يتوجب على هيئة إدارة الانتخابات أن تكون مستقلة عن أي وزارة/هيئة حكومية (كما هو الحال في معظم بلدان أفريقيا)؛
- b. هل يتعين أن تضم هذه الهيئة مجلس مفوضين وأمانة عامة متفرغة؛
- c. في حالة تعيين مجلس المفوضين، هل يتعين أن يكون بناءً على توصية من لجنة برلمانية، أو مرسوم رئاسي، أو موافقة البرلمان بناءً على اقتراح من الرئيس أو اقتراح من جماعات سياسية ممثلة في المجلس التشريعي لجنوب السودان، إلخ؛
- d. الحد الأدنى من المعايير المعتمدة التي يتعين على المفوض الانتخابي أن يستوفيها؛

- e. هل يلزم، حين تكوين مجلس المفوضين الانتخابيين، تفرغ المفوضين أم يمكن أن يعملوا بدون تفرغ؟
- f. هل، عند تكوين مجلس المفوضين الانتخابيين، يتعين أن يتمتع المفوضون بحصانة قضائية عند القيام بالمهام المكلفين بها؟
- g. صلاحيات المفوضين، عند تكوين مجلس المفوضين، تجاه كبار موظفي الأمانة العامة؟
- h. كيفية تعيين رئيس الأمانة العامة؟
- i. هل سيكون رئيس الأمانة العامة موظفًا رسميًا أم عضوًا من المفوضين يحق له التصويت؟
- j. هل لهيئة إدارة الانتخابات هيكل إقليمي ومسؤولين إقليميين متفرغين؟
- k. نطاق صلاحيات هيئة إدارة الانتخابات، ويتضمن ذلك على سبيل المثال هل لديها سلطة تنظيم جميع الانتخابات وإدارتها ومنها، على سبيل المثال، انتخابات السلطات المحلية، وهل لديها صلاحيات تتعلق بتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، وتنظيم الحملات الإعلامية، إلخ؛
- l. الدور الدقيق لهيئة إدارة الانتخابات تجاه السجل المدني وهيئة الإحصاءات الوطنية بشأن تسجيل الناخبين؟
- m. كيفية تمويل أعمال هيئة إدارة الانتخابات وهل يحق لها بموجب القانون عرض موازنتها السنوية مباشرة على البرلمان.

نظرًا للخبرات المكتسبة من القيام بالاستفتاء بكفاءة، وكجسر تواصل بين مفوضية/مكتب الاستفتاء والهيئة المستقبلية لإدارة الانتخابات في جنوب السودان، قد يكون من الحكمة بالنسبة للمجلس التشريعي في جنوب السودان النظر بعين الاعتبار في سن تشريع لتوسيع نطاق ولاية مكتب الاستفتاء وصلاحياته ليكون بمثابة هيئة مؤقتة حتى إنشاء هيئة جديدة ودائمة لإدارة الانتخابات يكون بمقدورها ممارسة صلاحياتها رسميًا حسبما جاء في القانون. وستمثل وظيفة هذه الهيئة المؤقتة في (أ) إسداء المشورة للقانونيين بشأن التبعات العملية للعناصر المقترحة لقانون الانتخابات المستقبلي، (ب) حفظ جميع وثائق تخطيط العمليات، والمعدات، ومواد الاقتراع، إلخ الخاصة بكل من مفوضية الاستفتاء ومكتب الاستفتاء لاستخدامها كمصادر لهيئة إدارة الانتخابات المستقبلية، و(ج) تدريب مجموعة أساسية من إداريي الانتخابات (حاليًا موظفي مكتب الاستفتاء) على إدارة الانتخابات، وعدالة الانتخابات، والحوكمة الديمقراطية، ومكان الانتخابات، وكذلك تدريب هيئات إدارة الانتخابات على كل ما سبق.

توثيق المواطنين وتسجيل الناخبين

7. ريثما تظهر النواتج الناجحة لمحادثات ما بعد الاستفتاء مع الشمال بشأن أوضاع المواطنين، على الحكومة المستقبلية لدولة جنوب السودان المستقلة سن قانون للمواطنة على أن يتضمن هذا القانون ومشروع قانون الانتخابات تحديد المؤهلات الأساسية لمشاركة الناخبين في الانتخابات على جميع المستويات. ويتعين تجنب المعايير التي تقوم على أسس عرقية أو قبلية في تحديد أهلية الناخبين. ويتعين أن يكون المعيار الأساسي هو محل الإقامة الحالي أو الذي كان مؤخرًا وليس تاريخ العائلة.

8. وعلى الحكومة المستقبلية إجراء تعداد سكاني جديد بمجرد أن يتسنى ذلك بعد الاستقلال لحصر المواطنين بصورة دقيقة حيث سيأخذ في الحسبان انتقالات الجنوبيين من الشمال إلى الجنوب التي تمت مؤخراً.
9. وعلى الجهة المسؤولة عن الإحصاءات الوطنية تحديد أساليب جديدة أو مواصلة الطرق القائمة لتحليل بيانات التعداد السكاني بهدف الأخذ في الحسبان معدلات المواليد/القدرة على الإنجاب/الوفيات، إلخ، كوسيلة للتنبؤ، بصورة دقيقة، باتجاهات السكان والانتقالات في السنوات التي تكون بين التعدادات.
10. ومع وجود تعداد سكان جديد، على حكومة جنوب السودان إنشاء سجل مدني/نظام لإصدار بطاقات الهوية باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة. ويتعين إنشاء هذا السجل المدني الذي يتضمن هيكلًا وطنيًا وإقليميًا مناسبًا بطريقة تسمح لحكومة جنوب السودان ربط البيانات المتأتية من المستشفيات والمشارح والقادة التقليديين بهدف تحديث جميع بيانات المواليد والوفيات وتغيير الأسماء بصورة مستمرة. ويتعين إصدار بطاقات هوية وطنية لجميع المواطنين عند بلوغ السادسة عشر، وتجدد هذه البطاقات كل 10 سنوات حيث يتعين على المواطن مراجعة السجل المدني لإصدار البطاقة وإبلاغ السجل المدني بأي تغيير في محل الإقامة.
11. قبل الدورة الانتخابية الأولى بعد الاستقلال، يتعين أن تتواصل الهيئة المستقبلية لإدارة الانتخابات في جنوب السودان مع كل من هيئة الإحصاءات الوطنية والسجل المدني المزمع إنشاؤه للاستعانة ببيانات تعداد السكان وبيانات السجل المدني المحدثة لتقييم متطلبات كل من تسجيل الناخبين وأماكن الاقتراع بدقة. ويتعين الاستمرار في تطبيق المعيار الخاص بتخصيص مركز تسجيل/اقتراع لكل 2000 ناخب بشرط ألا تبعد أي قرية يتجاوز تعداد سكانها 500 ناخب مؤهل متوقع أكثر من 5 كم عن محل التسجيل/الاقتراع.
12. على حسب نظام الانتخابات المستقبلي الذي تضعه حكومة جنوب السودان للانتخابات البرلمانية وعلى المستوى المحلي، يتعين إجراء تدريب مكثف لترسيم الحدود. وكخطوة أولى، يتعين على هيئة إدارة الانتخابات إجراء مشروع تدريب باستخدام بيانات تعداد السكان التي تراعي المعايير الدولية بشأن ممثل واحد لعدد متساو من المواطنين. ويجب أن تنطوي الخطوة الثانية على عملية استشارية على نطاق واسع بشأن المشروع المبدئي (المسودة المبدئية) الذي يسمح لأصحاب المصالح المباشرة مثل القادة التقليديين بالتعليق على مدى صحة الحدود المقترحة واتخاذ التغييرات المقترحة في الحسبان.
13. وبمجرد استكمال ترسيم الحدود، يمكن أن تتوجه الهيئة المستقبلية لإدارة الانتخابات نحو أول تسجيل للناخبين لأول دورة انتخابية بطريقة من بين طريقتين. بموجب أول خيار "سلي"، يمكن للسجل المدني استخراج مشروع سجل للناخبين بصورة آلية من بيانات السجل المدني بالاستعانة ببيانات الإقامة/العنوان الموجودة في السجل المدني، وقائمة مراكز التسجيل/الاقتراع لتسكين الناخبين بصورة تلقائية على مراكز الاقتراع. ويتعين أن تكون هناك فترة عرض مكثف بعد نشر السجل للسماح للمواطنين بمراجعة هل تم إدراجهم في السجل، والمطالبة بالإدراج أو إعادة التسكين على أكثر من مركز اقتراع. ويعتبر ذلك هو الخيار المفضل. وبموجب هذا النظام، لا تكون هناك حاجة لإصدار بطاقات تسجيل الناخبين حيث إن بطاقة الهوية الوطنية ستستخدم لتحديد هوية الناخبين يوم الاقتراع.

14. وبموجب ثاني خيار "إيجابي"، وخاصة إذا لم يتم البدء في إصدار بطاقات الهوية الوطنية في جميع أنحاء البلاد في أول دورة انتخابية، يمكن لهيئة إدارة الانتخابات إطلاق تمرين لتسجيل الناخبين يتطلب من المواطنين الحضور إلى مركز تسجيل الناخبين للتسجيل من أجل التصويت، وتسكينهم على مركز اقتراع، وكذلك لإصدار بطاقة الناخب. وكما كان الحال مع الخيار الأول، يتعين أن تكون هناك فترة عرض مكثف بعد ذلك للسماح للناخبين بإدراج أسمائهم، أو تغيير بيانات التسجيل الخاصة بهم، أو الطعن على تسجيل ناخب آخر. ويتعين تطبيق مبدأ "التصويت محل تسجيلك" بموجب هذا الخيار.

15. ووفق أي سيناريو، يتعين إتاحة سجل الناخبين النهائي لأول مجموعة انتخابات على الجمهور بفترة كافية قبل التصويت للسماح لهيئات المجتمع المدني بإجراء المراجعة ونشر النتائج التي تتوصل إليها.

سبل الانتصاف القانوني بشأن الانتخابات

16. يتعين وجود آلية رسمية لحسم النزاعات في جميع مراحل عمليات الانتخابات ومن بينها مرحلة الاقتراع وفرز الأصوات وحصرها. ويتعين إتاحة هذه الآلية بشكل جيد للجمهور، كما يتعين أن تكون في المتناول ومسجلة رسميًا ومعترف بها كإجراء طعن أخير أمام المحاكم (على الرغم من عدم ضرورة ذلك). ويتعين أن تسمح هذه الآلية بالطعن على جميع قرارات هيئة إدارة الانتخابات.

17. ولتوصل إلى سبل انتصاف قانوني فعالة في العملية الانتخابية، يتعين إمكانية الطعن على النتيجة العامة وليس على نتيجة مواقع الاقتراع الفردية. ويتعين أن يتناول مشروع قانون الانتخابات على وجه التحديد صلاحيات المحكمة في الطعن بشأن الأمر بإعادة الفرز والفحص، أو الاستبعاد الكلي أو الجزئي لنتائج الاقتراع، أو إلغاء النتائج أو إعادة الانتخابات بصورة جزئية أو كلية.

توعية الناخبين والمواطنين

18. يتعين إجراء برامج مكثفة لتوعية الناخبين المدنيين وذلك بالاستعانة بهيئات المجتمع المدني قبل تمرير قانون الانتخابات لتوعية المواطنين بشأن القضايا التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

- أولوية الإدارة المستقلة للانتخابات والدور المقترح لهيئة إدارة الانتخابات في مشروع قانون الانتخابات؛
- واجبات الناخبين ومسؤولياتهم؛
- واجبات النواب المنتخبين ومسؤولياتهم؛
- نظام الانتخابات المقترح في مشروع القانون؛
- خارطة الطريق المقترحة بشأن الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛
- دور السجل المدني وبالأخص في تسجيل الناخبين.

19. يتعين إجراء دورات توعية للناخبين باللغات المحلية و/أو اللهجات المحلية وليس باللغة الإنجليزية أو العربية الفصحى فقط.

حقوق مراقبي الانتخابات

20. يتعين أن يتناول مشروع القانون على نحو واضح واجبات المراقبين المحليين المحايدين وكلاء الأحزاب السياسية، وحقوقهم، ومسؤولياتهم، وكذلك يتعين تطبيق الشروط المختلفة للاعتماد.

21. ويتعين أن تُهيأ للمراقبين سبل الرقابة التامة وغير المقيدة لجميع مراحل العملية الانتخابية ويتضمن ذلك الفرز، والفحص، والتفريغ في جداول النتائج، وكذلك أعمال مراكز بيانات الانتخابات.

تنظيم وسائل الإعلام وتمويل الحملات

22. يتعين أن يتضمن الإطار القانوني لجميع الانتخابات قيوداً على استخدام موارد الدولة في الحملات.

23. ويتعين إصدار لائحة الحملات الإعلامية (MCRs) قبل البداية الرسمية لفترة الحملات، كما يتعين تعميمها على نحو فعال على جميع أصحاب المصالح المعنيين وهم: وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي تشارك بصورة نشطة في الحملة.

24. ويتعين أن تتضمن لائحة الحملات الإعلامية قواعد محددة بشأن الوقت المخصص للبيث المباشر في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووجود لجنة مستقلة للإعلام لديها نظام للرصد وتتيح آلية للتعليق، والشكاوى، والتظلمات.

25. ويحتاج سودانيو الجنوب إلى اعتماد قانون شامل للإعلام طال انتظاره للتكيف مع النقص التام في اللوائح المنظمة لقطاع الإعلام. وعلى المؤسسات الإعلامية أن تنظم نفسها في رابطة أو نقابة تمثلها، كما يتعين عليها المشاركة في مناقشة قانون الإعلام الجديد.

26. ويتعين على وسائل الإعلام في جنوب السودان تغطية الانتخابات والفعاليات السياسية بصورة أكثر عمومية وبحرفية وامتثال للقواعد الأخلاقية. ويمكن زيادة هذه الحرفية من خلال تطوير برامج تدريب طويلة الأمد ومناهج أكاديمية.

الانتخابات وأمن الدولة

27. ثمة ترحيب وتشجيع للاستعانة بقوات أمن الدولة للمساعدة في العمليات الانتخابية من حيث توفير اللوجستيات والأنشطة الأمنية. ومع ذلك، على قوات أمن الدولة ومنها هيئة الشرطة الحفاظ على الاستقلال المؤسسي والفعلي عن فعاليات الانتخابات. ويتضمن ذلك عدم تفتيش الناخب، أو فحص وثيقة هويته، أو عدم التواجد في مراكز التسجيل/مراكز الاقتراع بصورة بارزة أو ترويجية. ويتعين أن يكون تدخل الشرطة والقوات المسلحة في الانتخابات فقط بناءً على طلب من مسؤولي هيئة إدارة الانتخابات أو في حالة وجود تهديد فعلي للنظام العام.

28. ويتعين تطبيق تشريع النظام العام على فعاليات الحملات الانتخابية ولكن بطريقة من شأنها السماح بتعظيم حرية التصرف أمام الأحزاب السياسية المسجلة/المرشحين لجمع مؤيديهم ونقل رسائلهم بحرية. وعلى أجهزة أمن الدولة المناطق بها منح التصاريح وحفظ الأمن العام فيما يتعلق بفعاليات الحملات الانتخابية وغير ذلك من التجمعات السياسية احترام حقوق الجماعات السياسية في إجراء الحملات بحرية، كما يتعين عليها تسهيل مجال محايد وتهيئته لجميع الأحزاب/المرشحين.

الاقتراع، وفرز الأصوات وحصرها، وتفرغ النتائج في جداول

29. على هيئة إدارة الانتخابات المستقبلية تشجيع سرية التصويت ك مطلب أساسي في عملية التصويت. ولتسهيل ذلك يتعين وجود ستائر قوية في عملية التصويت لضمان عدم مشاهدة بطاقة الناخب أثناء مرحلة وضع علامة الانتخاب. وعلى مسؤولي الاقتراع ألا يقدموا سوى المشورة الأساسية بشأن إبلاغ الناخبين (خاصة كبار السن والأمينين) بشأن كيفية وضع العلامة على بطاقة الاقتراع.

30. وبغض النظر عن الحجم المتوقع للمشكلة، يتعين على هيئة إدارة الانتخابات المستقبلية التحقيق في جميع الحالات التي تتجاوز فيها نسبة مشاركة الناخبين عدد الأصوات المسجلة في أي مكان للاقتراع. ويتعين أن تسمح إجراءات هيئة إدارة الانتخابات بشأن الاقتراع، وفرز الأصوات وحصرها، وتفرغ النتائج في جداول بإجراءات عقابية ضد أي مسؤول اقتراع ثبت تورطه في تزوير انتخابي. ويتعين أن تتضمن هذه التدابير أيضًا إمكانية استبعاد النتائج من أماكن الاقتراع التي ثبت حدوث تزوير بها.

ANNEX 1: LIST OF ACRONYMS

AU	African Union
ACHPR	African Charter on Human and Peoples' Rights
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women
CPA	Comprehensive Peace Agreement
EMB	Electoral Management Body
EISA	Electoral Institute for the Sustainability of Democracy in Africa
EU EOM	European Union Election Observation Mission
FRR	Final Referendum Register
GoSS	Government of Southern Sudan
GNU	Government of National Unity
HAC	Humanitarian Affairs Council
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICSS	Interim Constitution of Southern Sudan
IFES	International Foundation for Election Systems
IGAD	Intergovernmental Authority on Development
INC	Interim National Constitution
IOM	International Organisation for Migration
IRI	International Republican Institute
LAS	League of Arab States
LTOs	Long-Term Observers
MCRs	Media Campaign Regulations
NCP	National Congress Party
NDI	National Democratic Institute for International Affairs
NISS	National Intelligence and Security Services
NSC	National Supreme Court
OAU	Organisation of African Unity
OCV	Out of country voting
PPAC	Political Parties Affairs Council
PRR	Preliminary Referendum Register
RCs	Referendum Centres
SCSS	Supreme Court of Southern Sudan
SDG	Sudanese Pounds
SHCs	State High Committees
SMEC	Sudan Media and Election Consortium

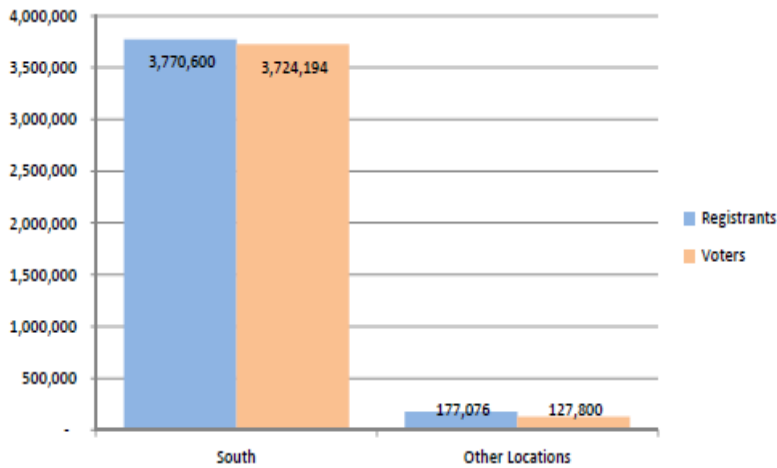
SPLA	Sudan People's Liberation Army
SPLM	Sudan Peoples' Liberation Movement
SSLA	Southern Sudan Legislative Assembly
SSRB	Southern Sudan Referendum Bureau
SSRC	Southern Sudan Referendum Commission
SuNDE	Sudanese Network for Democratic Elections
SuDEMOP	Sudan Domestic Election Monitoring and Observation Programme
SuGDE	Sudanese Group for Democratic Elections
USAID	United States Agency for International Development
UNDP	United Nations Development Programme
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNIRED	United Nations Integrated Referendum and Electoral Division
UNMIS	United Nations Mission in Sudan
UNSG-P	United Nations Secretary General's Panel on the Referenda in Sudan

ANNEX 2: EXTRACT OF FINAL RESULTS REPORT OF THE SOUTHERN SUDAN REFERENDUM COMMISSION

Turnout Report

Overview

Regions	Registrants	Voters	Turnout %	Absentee	Absent %
South	3,770,600	3,724,194	98.77%	46,406	1.23%
Other Locations	177,076	127,800	72.17%	49,276	27.83%
Grand Total	3,947,676	3,851,994	97.58%	95,682	2.42%



Turnout: Southern Sudan States

States	Registrants	Voters	Turnout %	Absentee	Absent %
Central Equatoria	469,987	457,439	97.33%	12,548	2.67%
Eastern Equatoria	468,499	463,706	98.98%	4,793	1.02%
Jonglei	436,304	430,056	98.57%	6,248	1.43%
Lakes	300,399	299,040	99.55%	1,359	0.45%
Northern Bahr El Ghazal	387,336	382,049	98.64%	5,287	1.36%
Unity	504,116	498,231	98.83%	5,885	1.17%
Upper Nile	352,601	347,390	98.52%	5,211	1.48%
Warrap	470,368	469,648	99.85%	720	0.15%
Western Bahr El Ghazal	165,492	162,594	98.25%	2,898	1.75%
Western Equatoria	215,498	214,041	99.32%	1,457	0.68%
Grand Total	3,770,600	3,724,194	98.77%	46,406	1.23%

Turnout: Southern Sudan Counties

County	Registrants	Voters	Turnout %
Central Equatoria	469,987	457,439	97.33%
Juba	224,993	216,242	96.11%
Kajokeji	46,473	46,277	99.58%
Lainya	24,308	24,203	99.57%
Morobo	43,354	42,565	98.18%
Terekeka	43,377	43,261	99.73%
Yei	87,482	84,891	97.04%
Eastern Equatoria	468,499	463,706	98.98%
Budi	39,010	38,300	98.18%
Ikotos	57,026	57,125	100.17%
Kapoeta East	61,495	59,464	96.70%
Kapoeta North	46,776	46,741	99.93%
Kapoeta South	44,339	44,274	99.85%
Lopa/Lafo	73,850	73,739	99.85%
Magwi	79,312	77,411	97.60%
Torit	66,691	66,652	99.94%
Jonglei	436,304	430,056	98.57%
Akobo	38,385	38,202	99.52%
Ayod	37,171	36,938	99.37%
Bor	68,749	68,621	99.81%
Duk	21,026	20,852	99.17%
Fangak	35,503	32,968	92.86%
Nyirrol	30,031	29,602	98.57%
Pachalla	33,855	33,671	99.46%
Pibor	88,455	88,306	99.83%
Pigi Canal	25,260	23,216	91.91%
Twic east	20,782	20,675	99.49%
Uror	37,087	37,005	99.78%
Lakes	300,399	299,040	99.55%
Awerial	24,662	24,543	99.52%
Cueibet	46,358	46,155	99.56%
Rumbek Central	53,290	52,898	99.26%
Rumbek East	37,515	37,534	100.05%
Rumbek North	11,904	11,884	99.83%
Wulu	20,619	20,535	99.59%
Yirol East	53,280	53,153	99.76%
Yirol West	52,771	52,338	99.18%
Northern Bahr El Ghazal	387,336	382,049	98.64%
Aweil Centre	15,100	15,038	99.59%
Aweil East	181,128	176,345	97.36%
Aweil North	54,995	54,949	99.92%
Aweil South	42,320	42,134	99.56%
Aweil West	93,793	93,583	99.78%
Unity	504,116	498,231	98.83%

Abiemnhom	5,894	5,863	99.47%
Guit	81,845	81,607	99.71%
Koch	22,632	22,591	99.82%
Leer	63,823	63,877	100.08%
Mayiendit	71,915	69,386	96.48%
Mayom	81,081	80,364	99.12%
Panyijiar	46,482	46,471	99.98%
Pariang	74,889	72,514	96.83%
Rubkona	55,555	55,558	100.01%
Upper Nile	352,601	347,390	98.52%
Akoka	6,174	6,154	99.68%
Baliet	9,778	9,775	99.97%
Fashoda	10,375	10,354	99.80%
Longechuk	40,672	40,730	100.14%
Maba	22,528	22,005	97.68%
Maiwut	57,585	57,552	99.94%
Malakal	59,957	58,013	96.76%
Manyo	12,599	12,361	98.11%
Melut	14,356	14,227	99.10%
Nasir	46,518	46,165	99.24%
Panykang	16,492	16,430	99.62%
Renk	42,244	40,293	95.38%
Ulang	13,323	13,331	100.06%
Warrap	470,368	469,648	99.85%
Gogrial East	62,042	61,941	99.84%
Gogrial West	126,566	126,213	99.72%
Tonj East	58,475	58,267	99.64%
Tonj North	84,831	84,876	100.05%
Tonj South	46,238	46,197	99.91%
Twic	92,216	92,154	99.93%
Western Bahr El Ghazal	165,492	162,594	98.25%
Jur River	62,766	62,503	99.58%
Raga	22,046	21,144	95.91%
Wau	80,680	78,947	97.85%
Western Equatoria	215,498	214,041	99.32%
Ezo	11,858	11,857	99.99%
Ibba	8,025	8,019	99.93%
Maridi	27,732	26,839	96.78%
Mundri East	34,754	34,727	99.92%
Mundri West	16,167	16,075	99.43%
Mvolo	32,294	32,299	100.02%
Nagero	4,059	4,076	100.42%
Nzara	13,477	13,381	99.29%
Tambura	18,705	18,573	99.29%
Yambio	48,427	48,195	99.52%
Grand Total	3,770,600	3,724,194	98.77%

Turnout: Other Location Regions

Regions	Registrants	Voters	Turnout %	Absentee	Absent %
North	116,857	69,597	59.56%	47,260	40.44%
OCV	60,219	58,203	96.65%	2,016	3.35%
Grand Total	177,076	127,800	72.17%	49,276	27.83%

Turnout: Northern States

State	Registrants	Voters	Turnout %	Absentee	Absent %
Al-Gezira	4,495	2,757	61.33%	1,738	38.67%
Blue Nile	7,426	5,412	72.88%	2,014	27.12%
Gadaref	4,189	2,529	60.37%	1,660	39.63%
Kassala	1,694	1,229	72.55%	465	27.45%
Khartoum - Bahri	10,452	6,626	63.39%	3,826	36.61%
Khartoum - Khartoum	11,617	7,960	68.52%	3,657	31.48%
Khartoum - Omdurman	14,667	9,562	65.19%	5,105	34.81%
North Kordofan	9,010	3,942	43.75%	5,068	56.25%
Northern Darfur	2,740	1,627	59.38%	1,113	40.62%
Northern State	1,093	776	71.00%	317	29.00%
Red Sea	1,441	1,079	74.88%	362	25.12%
River Nile	2,190	1,859	84.89%	331	15.11%
Sinnar	5,370	2,169	40.39%	3,201	59.61%
South Kordofan	9,251	4,812	52.02%	4,439	47.98%
Southern Darfur	20,165	9,842	48.81%	10,323	51.19%
Western Darfur	762	567	74.41%	195	25.59%
White Nile	10,295	6,849	66.53%	3,446	33.47%
Grand Total	116,857	69,597	59.56%	47,260	40.44%

Turnout: OCV Countries

Country	Registrants	Voters	Turnout %	Absentee	Absent %
Australia	9,463	9,202	97.24%	261	2.76%
Canada	2,294	2,234	97.38%	60	2.62%
Egypt	3,344	3,259	97.46%	85	2.54%
Ethiopia	7,372	7,198	97.64%	174	2.36%
Kenya	15,057	14,836	98.53%	221	1.47%
Uganda	13,245	12,330	93.09%	915	6.91%
UK	653	640	98.01%	13	1.99%
USA	8,791	8,504	96.74%	287	3.26%
Grand Total	60,219	58,203	96.65%	2,016	3.35%

Turnout Trends

Center Turnout Distribution - 5% Brackets

Turnout Upper Limit	Count of Centers	%
105.00%	267	9.23%
100.00%	2324	80.33%
95.00%	93	3.21%
90.00%	17	0.59%
85.00%	25	0.86%
80.00%	26	0.90%
75.00%	24	0.83%
70.00%	33	1.14%
65.00%	13	0.45%
60.00%	17	0.59%
55.00%	13	0.45%
50.00%	10	0.35%
45.00%	9	0.31%
40.00%	6	0.21%
35.00%	4	0.14%
30.00%	5	0.17%
25.00%	5	0.17%
20.00%	1	0.03%
15.00%	1	0.03%

Votes in 5% tolerance

A check within the data entry software ensured that any Referendum Center where more votes were cast than registrants recorded could not be processed, with a 5% tolerance level. All Referendum Centers which failed to pass this check were investigated.

The investigations into Referendum Center results conducted both within the Datacenter and in the field, established that all cases were the result of clerical variances.

As a result of the 5% threshold, and exceptional turnout across most centers, some centers appear to have more votes than registrants however all investigations conducted assure that this is a result of clerical variances.

Turnout Upper Limit	Centers	Votes in 100% to 105%	% Votes between 100% to 105%	
Within 5% Tolerance		267	3011	0.078%

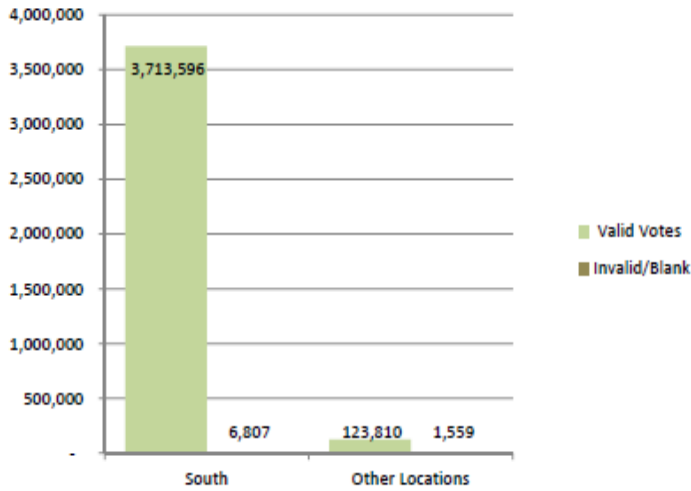
Center Turnout Distribution - 1% Brackets (over 90%)

Upper Limit	Count of Centers	%
105.00%	8	0.28%
104.00%	14	0.48%
103.00%	14	0.48%
102.00%	28	0.97%
101.00%	203	7.02%
100.00%	1984	68.58%
99.00%	146	5.05%
98.00%	79	2.73%
97.00%	57	1.97%
96.00%	58	2.00%
95.00%	39	1.35%
94.00%	27	0.93%
93.00%	11	0.38%
92.00%	7	0.24%
91.00%	9	0.31%
90.00%	5	0.17%
Grand Total	2689	92.9%

Validity Report

Valid Votes: Overview

Regions	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
South	3,724,194	3,713,596	3,791	6,807	99.72%
Other Locations	127,800	123,810	2,431	1,559	96.88%
Grand Total	3,851,994	3,837,406	6,222	8,366	99.62%



Valid Votes: Southern Sudan States

States	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
Central Equatoria	457,439	454,296	1,523	1,620	99.3%
Eastern Equatoria	463,706	462,909	70	727	99.8%
Jonglei	430,056	429,694	124	238	99.9%
Lakes	299,040	298,441	149	450	99.8%
Northern Bahr El Ghazal	382,049	381,375	148	526	99.8%
Unity	498,231	497,567	166	498	99.9%
Upper Nile	347,390	346,486	381	523	99.7%
Warrap	469,648	469,096	120	432	99.9%
Western Bahr El Ghazal	162,594	161,076	728	790	99.1%
Western Equatoria	214,041	212,656	382	1,003	99.4%
Grand Total	3,724,194	3,713,596	3,791	6,807	99.7%

Valid Votes: Southern Sudan Counties

County	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
Central Equatoria	457,439	454,296	1,523	1,620	99.31%
Juba	216,242	214,668	760	814	99.27%
Kajokeji	46,277	46,090	85	102	99.60%
Lainya	24,203	24,044	62	97	99.34%
Morobo	42,565	42,305	77	183	99.39%
Terekeka	43,261	43,180	14	67	99.81%
Yei	84,891	84,009	525	357	98.96%
Eastern Equatoria	463,706	462,909	70	727	99.83%
Budi	38,300	38,280	1	19	99.95%
Ikotos	57,125	57,043	2	80	99.86%
Kapoeta East	59,464	59,424	12	28	99.93%
Kapoeta North	46,741	46,701	3	37	99.91%
Kapoeta South	44,274	44,213	7	54	99.86%
Lopa/Lafo	73,739	73,702	8	29	99.95%
Magwi	77,411	77,020	25	366	99.49%
Torit	66,652	66,526	12	114	99.81%
Jonglei	430,056	429,694	124	238	99.92%
Akobo	38,202	38,152	8	42	99.87%
Ayod	36,938	36,911	-	27	99.93%
Bor	68,621	68,551	43	27	99.90%
Duk	20,852	20,820	16	16	99.85%
Fangak	32,968	32,947	2	19	99.94%
Nyirrol	29,602	29,600	-	2	99.99%
Pachalla	33,671	33,624	15	32	99.86%
Pibor	88,306	88,268	10	28	99.96%
Pigi Canal	23,216	23,179	17	20	99.84%
Twic east	20,675	20,642	13	20	99.84%
Uror	37,005	37,000	-	5	99.99%
Lakes	299,040	298,441	149	450	99.80%
Awerial	24,543	24,527	-	16	99.93%
Cueibet	46,155	46,052	32	71	99.78%
Rumbek Central	52,898	52,646	62	190	99.52%
Rumbek East	37,534	37,423	33	78	99.70%
Rumbek North	11,884	11,873	-	11	99.91%
Wulu	20,535	20,494	16	25	99.80%
Yirol East	53,153	53,114	3	36	99.93%
Yirol West	52,338	52,312	3	23	99.95%
Northern Bahr El Ghazal	382,049	381,375	148	526	99.82%
Aweil Centre	15,038	15,008	15	15	99.80%
Aweil East	176,345	176,024	82	239	99.82%
Aweil North	54,949	54,847	7	95	99.81%
Aweil South	42,134	42,099	3	32	99.92%
Aweil West	93,583	93,397	41	145	99.80%
Unity	498,231	497,567	166	498	99.87%

Abiemnhom	5,863	5,843	10	10	99.66%
Guit	81,607	81,551	16	40	99.93%
Koch	22,591	22,561	9	21	99.87%
Leer	63,877	63,779	20	78	99.85%
Mayiendit	69,386	69,198	39	149	99.73%
Mayom	80,364	80,240	26	98	99.85%
Panyijiar	46,471	46,439	8	24	99.93%
Pariang	72,514	72,436	22	56	99.89%
Rubkona	55,558	55,520	16	22	99.93%
Upper Nile	347,390	346,486	381	523	99.74%
Akoka	6,154	6,150	-	4	99.94%
Baliet	9,775	9,775	-	-	100.00%
Fashoda	10,354	10,332	14	8	99.79%
Longechuk	40,730	40,727	-	3	99.99%
Maba	22,005	21,936	34	35	99.69%
Maiwut	57,552	57,550	-	2	100.00%
Malakal	58,013	57,673	151	189	99.41%
Manyo	12,361	12,291	17	53	99.43%
Melut	14,227	14,213	12	2	99.90%
Nasir	46,165	46,148	5	12	99.96%
Panykang	16,430	16,364	5	61	99.60%
Renk	40,293	39,996	143	154	99.26%
Ulang	13,331	13,331	-	-	100.00%
Warrap	469,648	469,096	120	432	99.88%
Gogrial East	61,941	61,907	12	22	99.95%
Gogrial West	126,213	126,021	39	153	99.85%
Tonj East	58,267	58,204	10	53	99.89%
Tonj North	84,876	84,779	17	80	99.89%
Tonj South	46,197	46,166	7	24	99.93%
Twic	92,154	92,019	35	100	99.85%
Western Bahr El Ghazal	162,594	161,076	728	790	99.07%
Jur River	62,503	62,036	164	303	99.25%
Raga	21,144	20,792	222	130	98.34%
Wau	78,947	78,248	342	357	99.11%
Western Equatoria	214,041	212,656	382	1,003	99.35%
Ezo	11,857	11,825	5	27	99.73%
Ibba	8,019	7,986	10	23	99.59%
Maridi	26,839	26,635	94	110	99.24%
Mundri East	34,727	34,608	23	96	99.66%
Mundri West	16,075	15,883	10	182	98.81%
Mvolo	32,299	32,283	-	16	99.95%
Nagero	4,076	4,061	-	15	99.63%
Nzara	13,381	13,225	2	154	98.83%
Tambura	18,573	18,311	94	168	98.59%
Yambio	48,195	47,839	144	212	99.26%
Grand Total	3,724,194	3,713,596	3,791	6,807	99.72%

Valid Votes: Other Location Regions

Regions	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
North	69,597	65,921	2,230	1,446	94.72%
OCV	58,203	57,889	201	113	99.46%
Grand Total	127,800	123,810	2,431	1,559	96.88%

Valid Votes: Northern States

State	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
Al-Gezira	2,757	2,667	50	40	96.74%
Blue Nile	5,412	4,810	426	176	88.88%
Gadaref	2,529	2,321	100	108	91.78%
Kassala	1,229	1,193	15	21	97.07%
Khartoum - Bahri	6,626	6,355	159	112	95.91%
Khartoum - Khartoum	7,960	7,772	92	96	97.64%
Khartoum - Omdurman	9,562	9,258	199	105	96.82%
North Kordofan	3,942	3,612	188	142	91.63%
Northern Darfur	1,627	1,524	53	50	93.67%
Northern State	776	739	28	9	95.23%
Red Sea	1,079	1,049	18	12	97.22%
River Nile	1,859	1,817	30	12	97.74%
Sinnar	2,169	1,901	156	112	87.64%
South Kordofan	4,812	4,625	92	95	96.11%
Southern Darfur	9,842	9,253	373	216	94.02%
Western Darfur	567	540	16	11	95.24%
White Nile	6,849	6,485	235	129	94.69%
Grand Total	69,597	65,921	2,230	1,446	94.72%

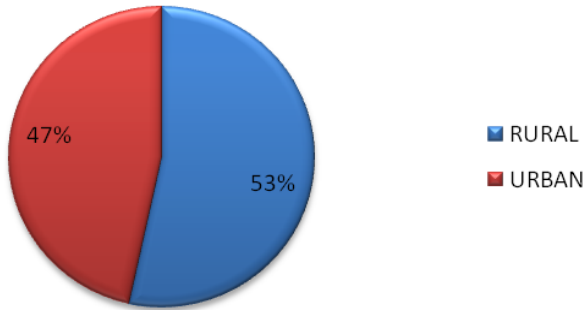
Valid Votes: OCV Countries

Country	Voters	Valid Votes	Blank Ballots	Invalid Ballots	Valid Votes %
Australia	9,202	9,159	18	25	99.53%
Canada	2,234	2,206	24	4	98.75%
Egypt	3,259	3,237	15	7	99.32%
Ethiopia	7,198	7,162	20	16	99.50%
Kenya	14,836	14,754	59	23	99.45%
Uganda	12,330	12,245	54	31	99.31%
UK	640	639	1	-	99.84%
USA	8,504	8,487	10	7	99.80%
Grand Total	58,203	57,889	201	113	99.46%

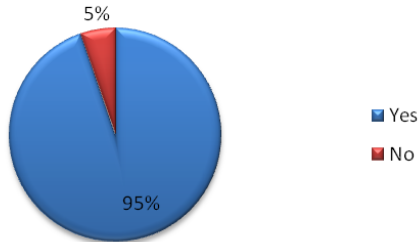
ANNEX 3: SELECTED OBSERVATION STATISTICS

3.1. Polling Statistics for Southern Sudan – single answer questions

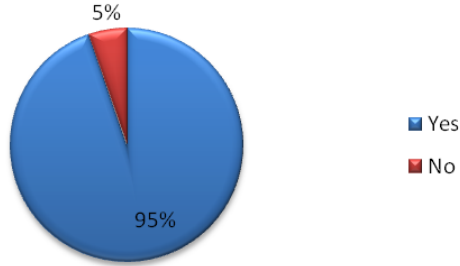
This RC is



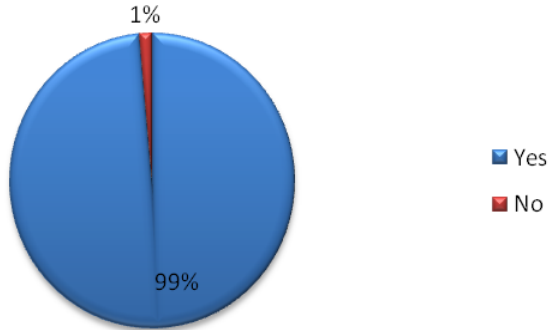
FIRST DAY OPENING ONLY: Did the RC Chair show the empty ballot box to staff and observers?



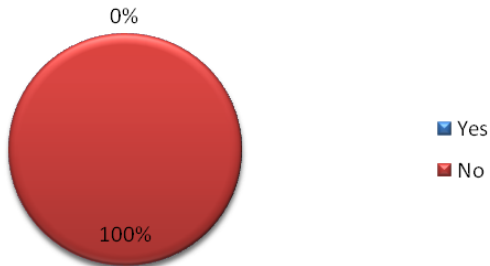
FIRST DAY OPENING ONLY: Did the observers record the number of the seals on the ballot box?



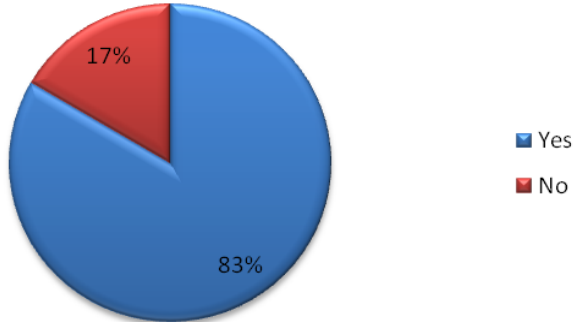
Did the RC Chair use the ballot paper pad used at the end of the previous day?



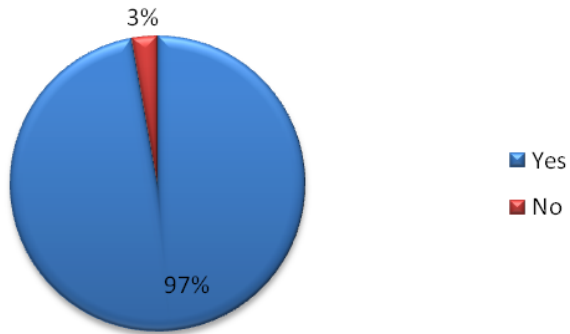
Is the seal number on the ballot box slot the same as observed at closing on the previous day?



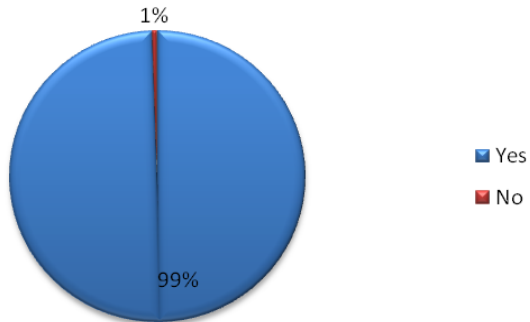
Are all 5 RC staff present at opening?



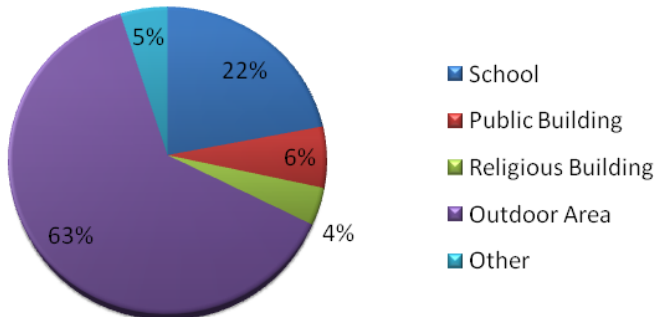
Are domestic observers/party representatives present at opening?



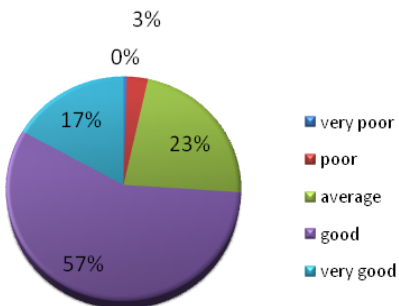
Is the RC open?



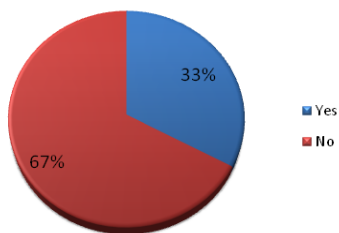
Where is the RC located?



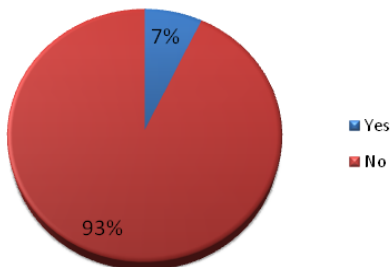
How do you rate the suitability of venue?



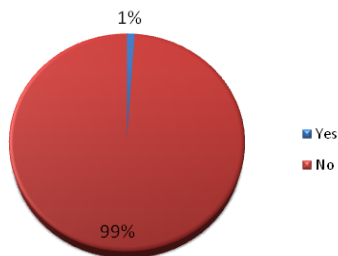
Are there any voter education materials/activities outside the RC (within 50m)?



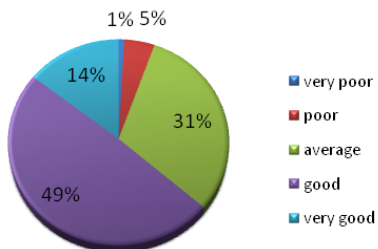
Are there any campaign materials/activities outside the RC (within 50m)?



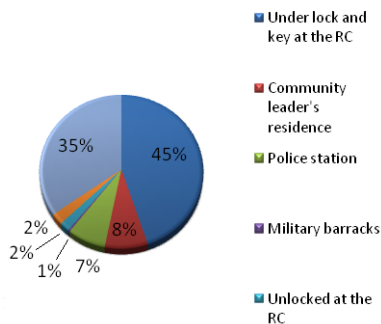
Did you witness any cases of intimidation or undue influence on voters outside the RC?



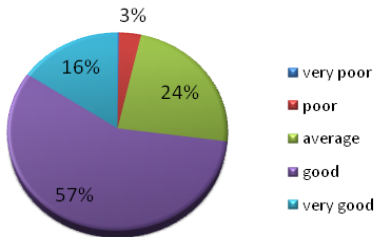
How do you rate the access for disabled voters?



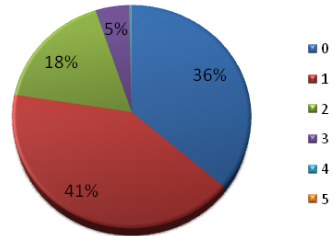
Where are the polling materials kept overnight?



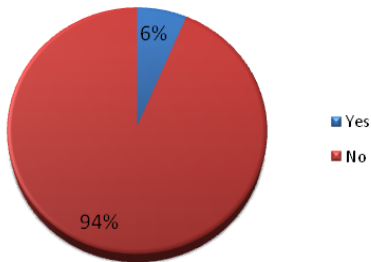
How do you rate the venue layout?



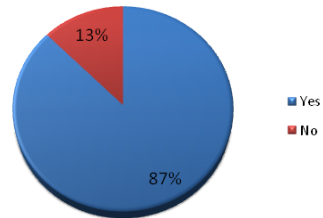
How many RC staff (including the Chair) are female?



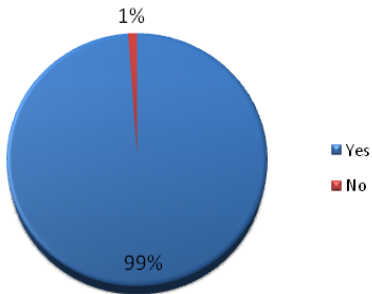
Is the RC Chair a woman?



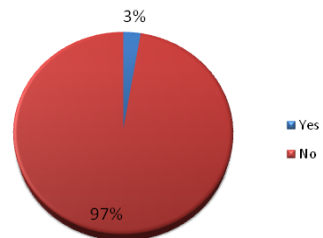
Are all 5 RC staff present?



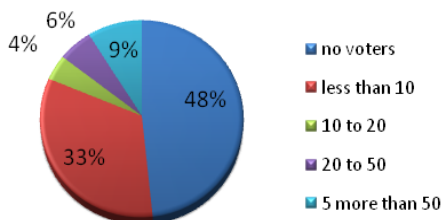
Did all the RC staff receive formal training prior to polling day?



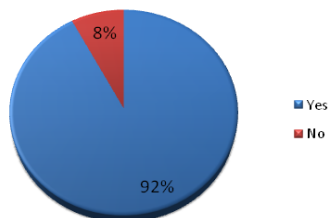
Did you witness any cases of intimidation or undue influence on voters inside the RC?



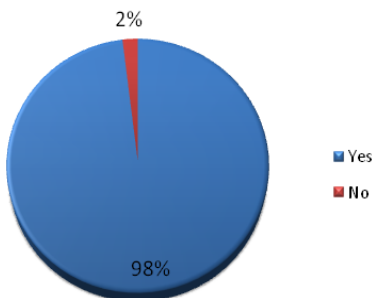
Number of voters in the line



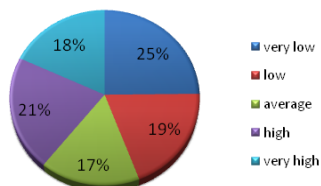
Are RC staff clearly identifiable from other persons in the RC?



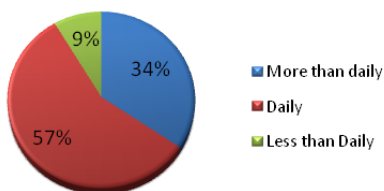
Did the RC open on time today?



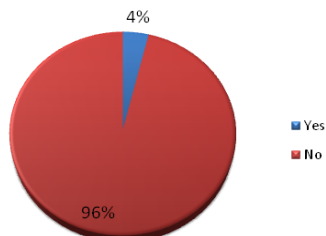
Level of polling activity reported by RC staff:



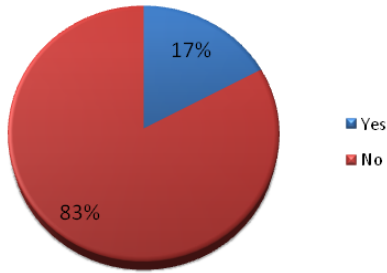
How often are the RC staff in contact with the Sub-Committee/State Referendum Committee?



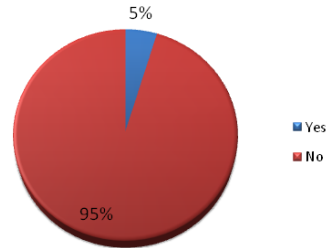
Are there other persons, other than RC staff, actively involved in the voting process?



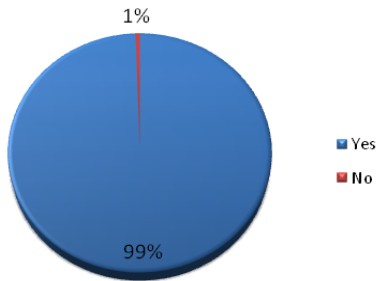
Is there a functioning Consideration Committee for this RC?



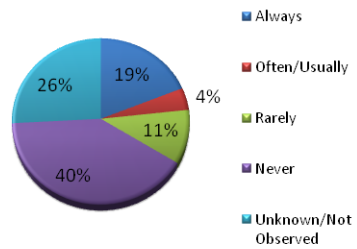
Are any key referendum material missing/not functioning?



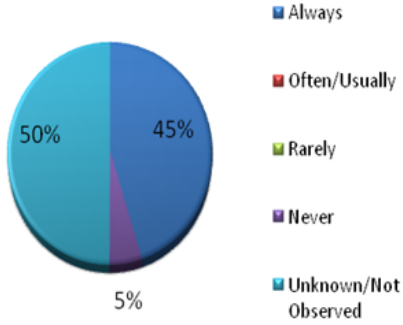
Is the ballot box properly sealed?



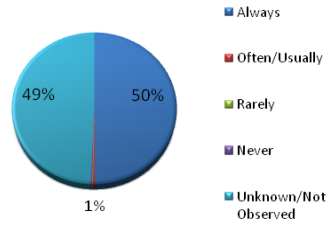
Are voters checked for ink on their finger?



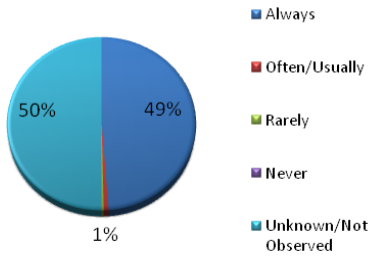
If ink is found on the finger, is the voter turned away?



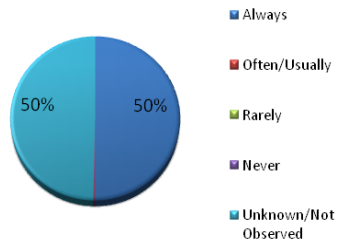
Is the Identification Officer verifying that the serial number of the VR Card matches the serial number in the corresponding Entry in the Final Referendum Register?



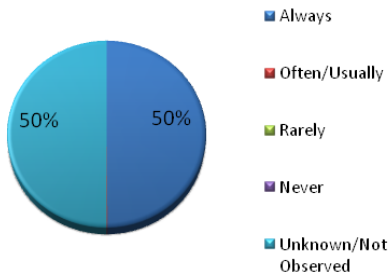
If the serial number of the VR Card is not found in the Registration Book, is the voter turned away?



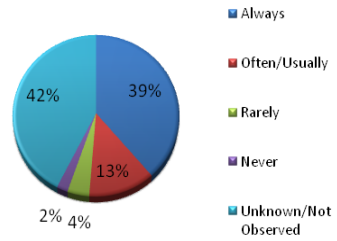
Is the Ballot Paper Issuer punching or cutting the VR Card on the top left corner?



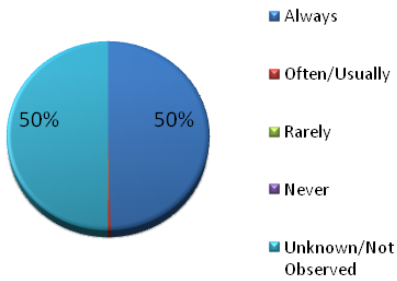
Is the Ballot Paper Issuer stamping the reverse side of the Ballot Paper?



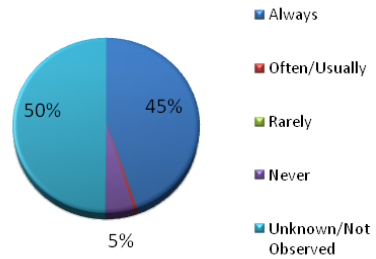
Is every voter marking his/her ballot in secrecy?



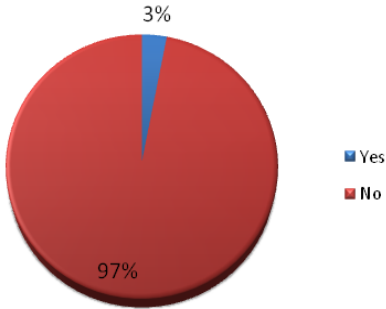
Is the Ballot Paper Issuer marking the voters' finger with indelible ink?



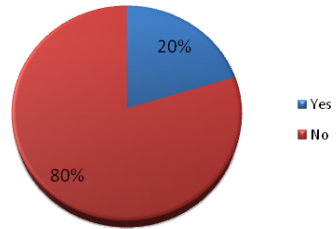
Are voters without Registration Cards turned away?



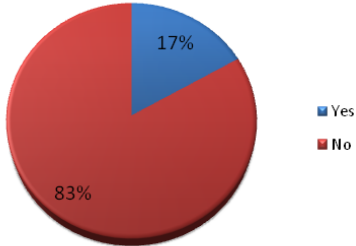
Are any voters without a
Registration Card allowed to vote?



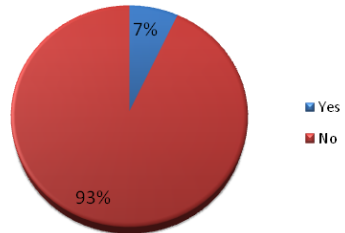
Did the RC receive a list of
corrections from the County Sub-
Committee/State Referendum
Committee?



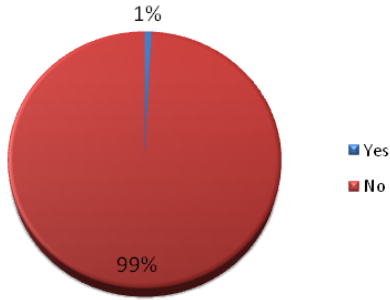
Did the RC receive a list of deletions
from the County Sub-
Committee/State Referendum
Committee?



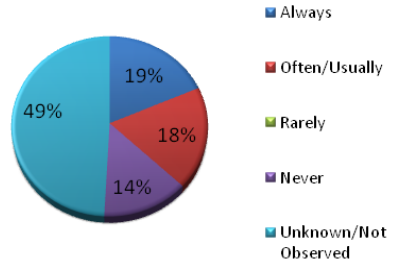
Did the RC receive a list of additions
from the County Sub-
Committee/State Referendum
Committee or the Competent Court?



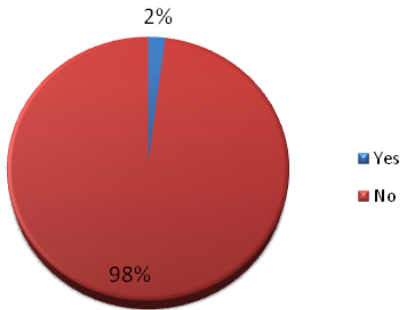
Have there been any complaints registered with the RC up to date?



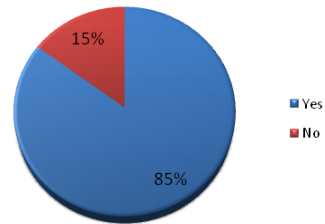
If Yes, are the complaints recorded as laid out in the Polling Regulations?



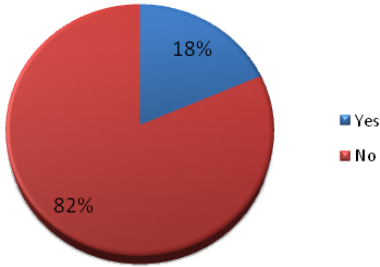
Did you observe group voting (more than one voter in the polling screen)?



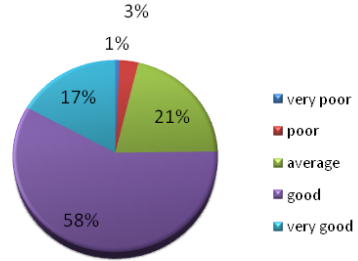
Are people requiring assistance allowed an assistant of their choice?



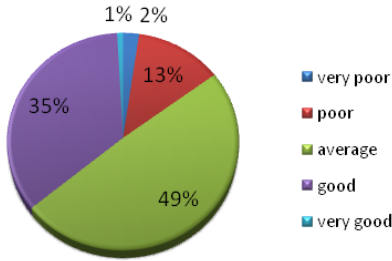
Were any voters turned away and not allowed to vote?



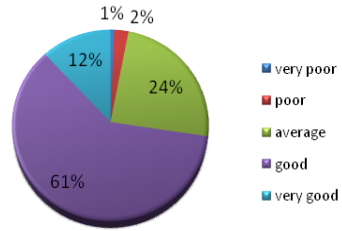
Evaluate the RC's staff implementation of the procedures



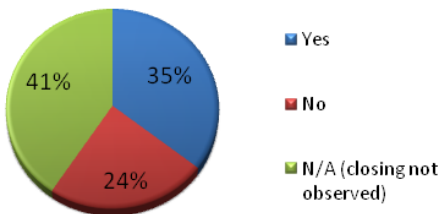
Evaluate the voters' understanding of the procedures



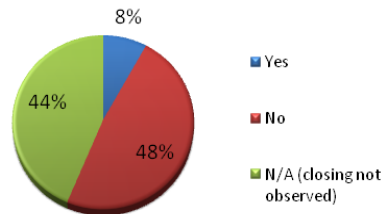
Overall, how do you assess the conduct of the polling at this RC?



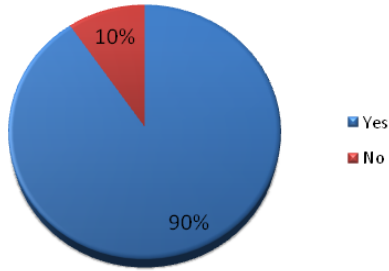
Are people waiting in the queue to vote at 17:00 hours allowed to vote?



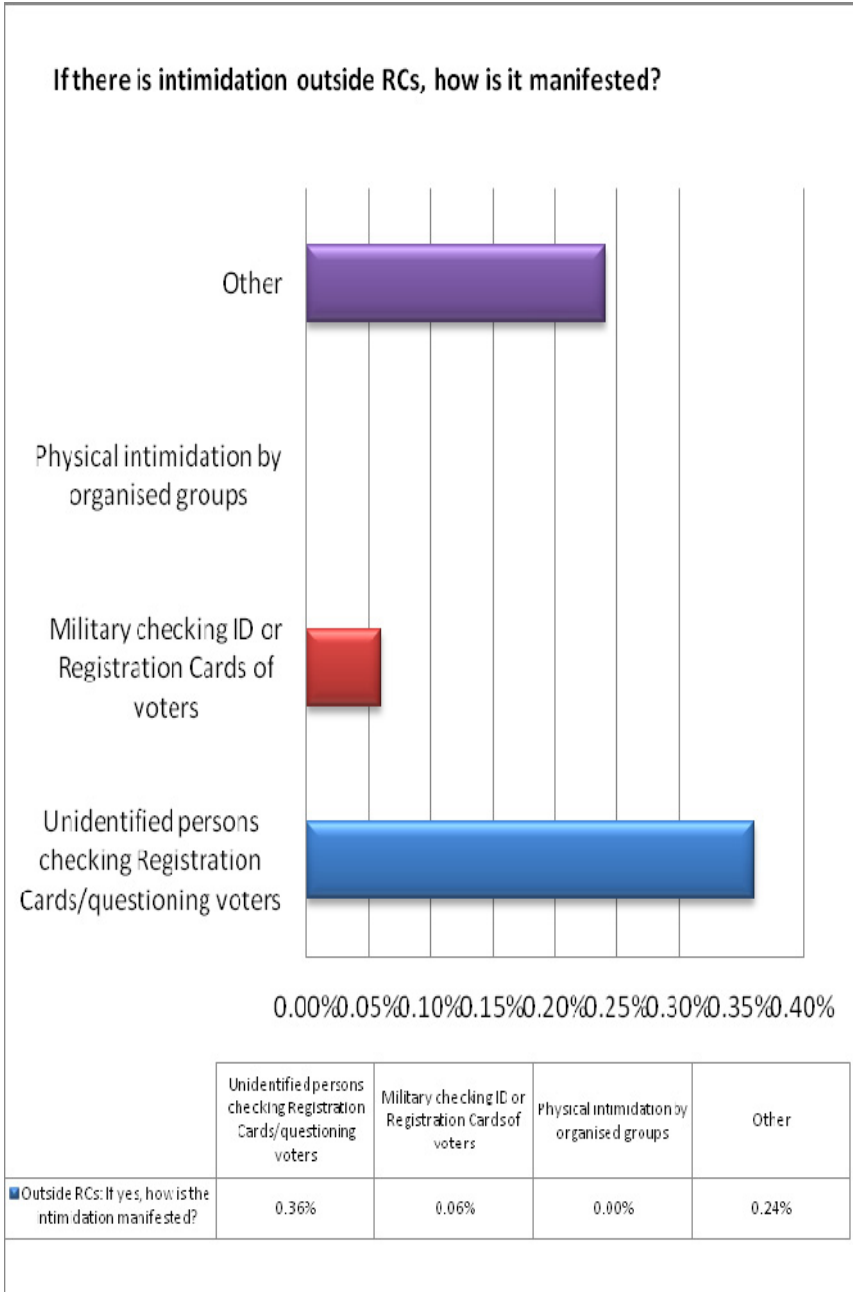
Are people who arrived after 17:00 hours allowed to vote?

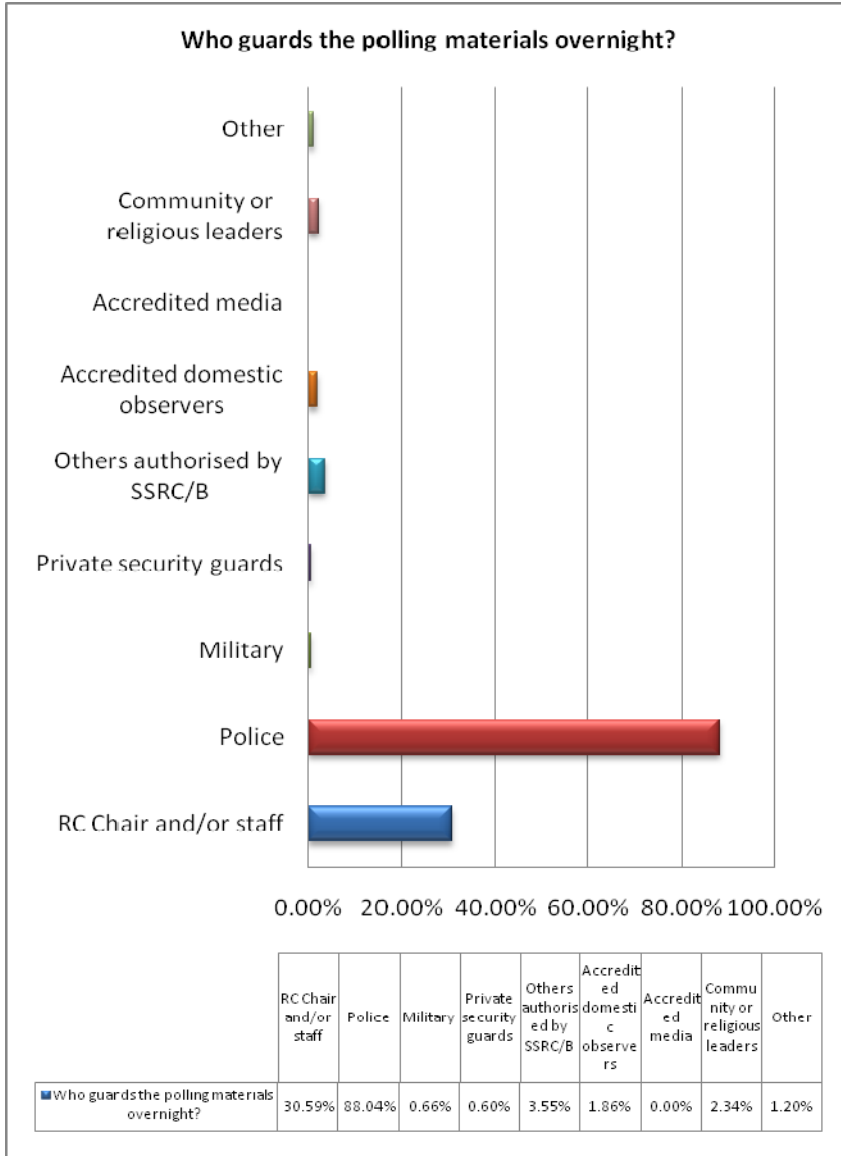


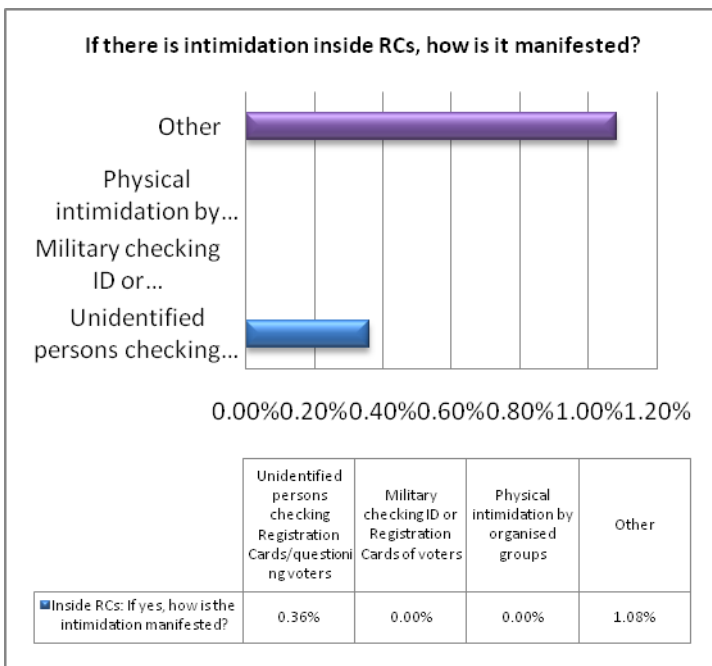
Is the Daily Account of Ballot Papers
completed correctly?

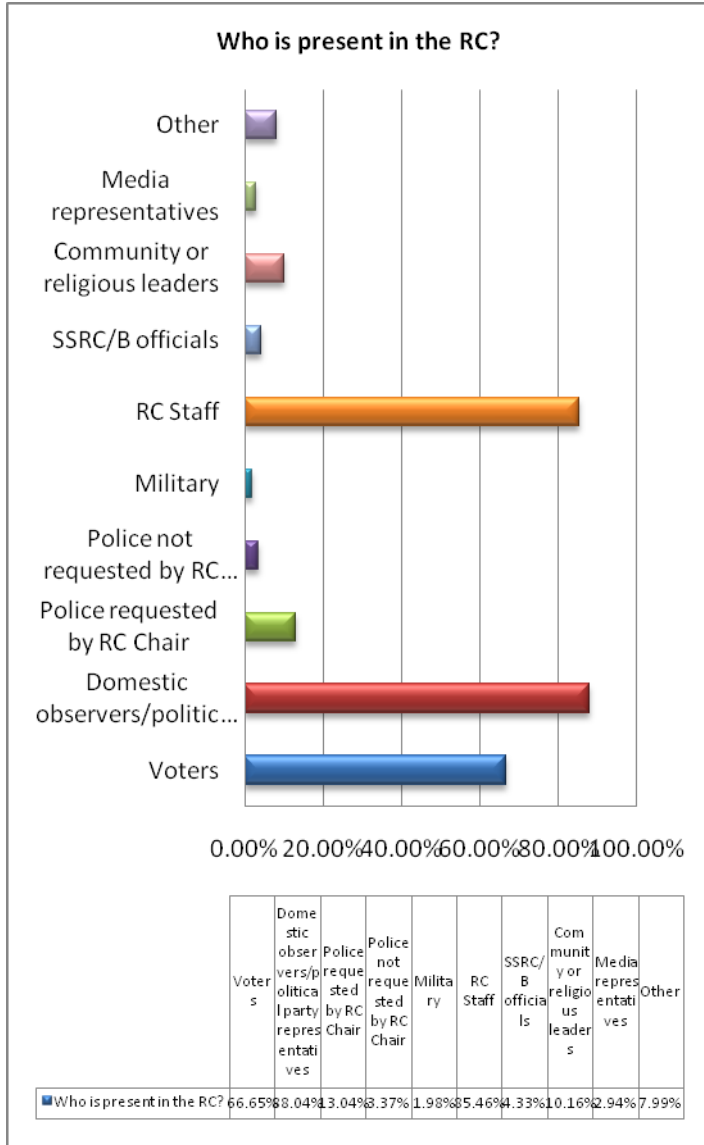


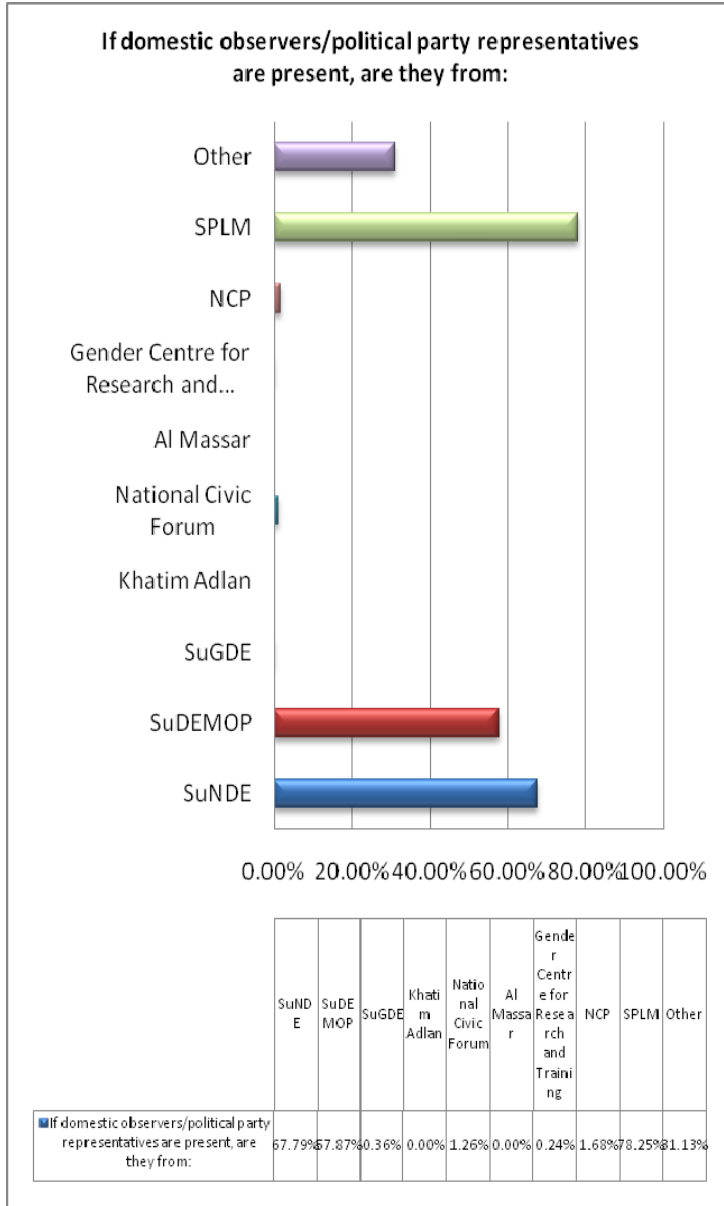
3.2. Polling Stats Southern Sudan – multiple answer questions





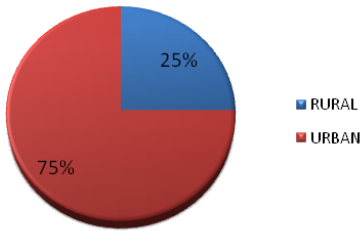




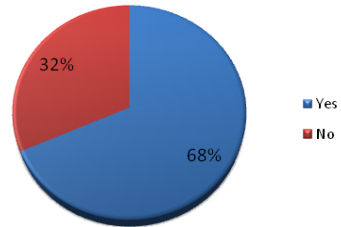


3.3. Counting Statistics for Southern Sudan

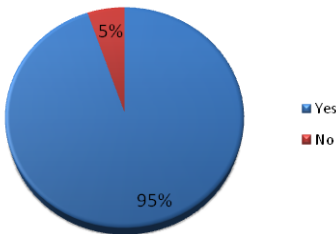
This RC is



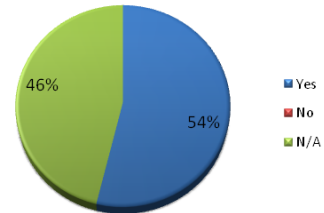
Does the RC Chairperson seal the slot of the ballot box(es) and record the number of the seal(s) in the "Records of the Seals" Form?



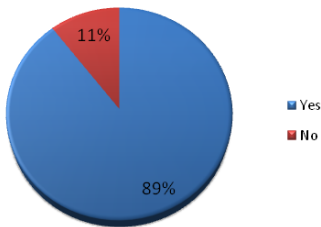
Does the number of used, spoiled and unused ballots match the total number of ballots received by the RC?



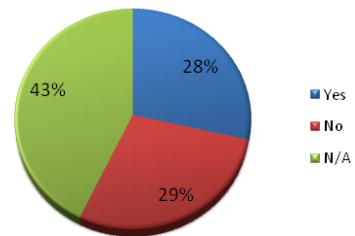
If no, was this discrepancy resolved?



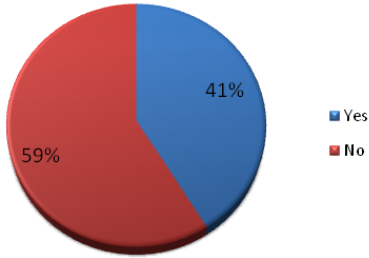
Does the number of used and spoiled ballots match the total number of ballots issued to voters by the RC?



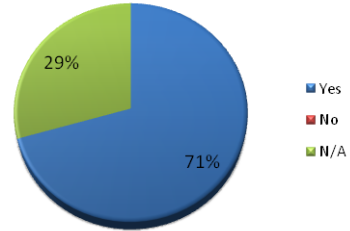
If no, was this discrepancy resolved?



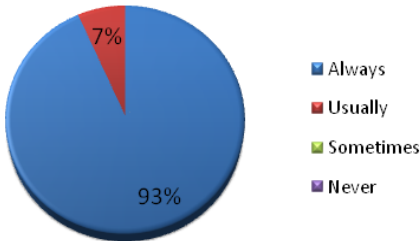
Were there used ballot papers that were not stamped with the SSRC stamp?



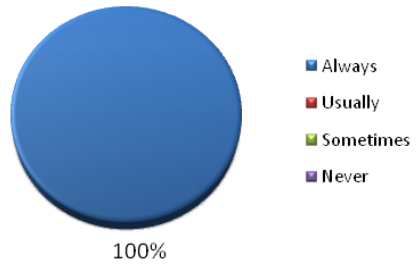
If Yes, were they considered invalid?



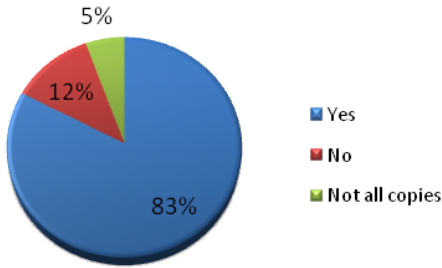
Where the choice of the voter is not clear, is the ballot paper considered invalid?



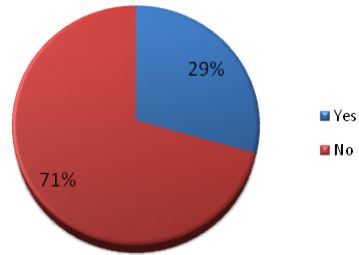
Is there a general agreement among all present in the RC regarding the invalidation of unclear ballot paper markings?



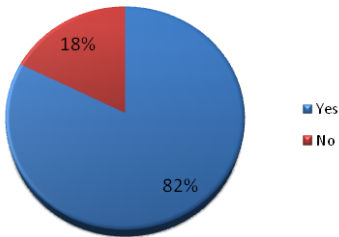
Does the RC Chairperson complete, sign and stamp the Results Form (1 original and 4 copies)?



Does the RC Chairperson publicly display a copy (Copy 1) of the Results Form at the Referendum Centre?



Does the RC Chairperson put the sensitive materials into the ballot box, seal it, and record the seal number?



Does the RC Chairperson pack the results forms in Tamper Evident Bags A (original), B (copy 2) and C (copy 3)?

